

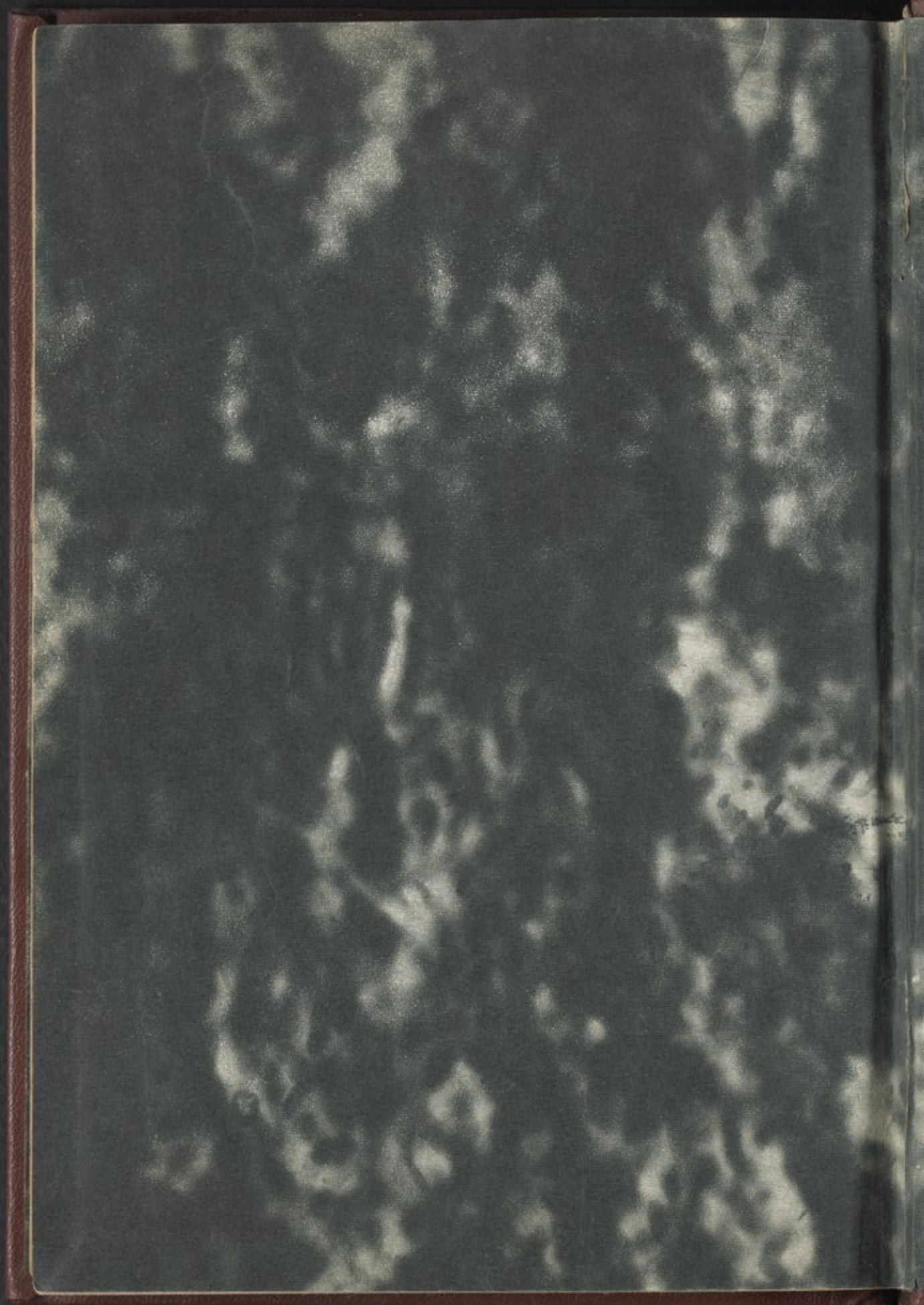


H
7
S
1



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



IA.0164285

18-1

So'fān, Hasan Shahrātah

HN

786

178

S 252

1955

مشكلات المجتمع المصري

لمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة، ومعاهد التربية العليا للبنين والبنات

وفق برنامج وزارة التربية والتعليم

Mushkilāt al-mujtama' al-Misri.

تأليف

الدكتور حسن شحاتة سمعان

دكتوراه في الآداب (اجتماع) ، ليسانس في انقانون ، دبلوم العلوم الاجتماعية والاقتصادية

مدرس العلوم الاجتماعية بكلية الآداب — جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

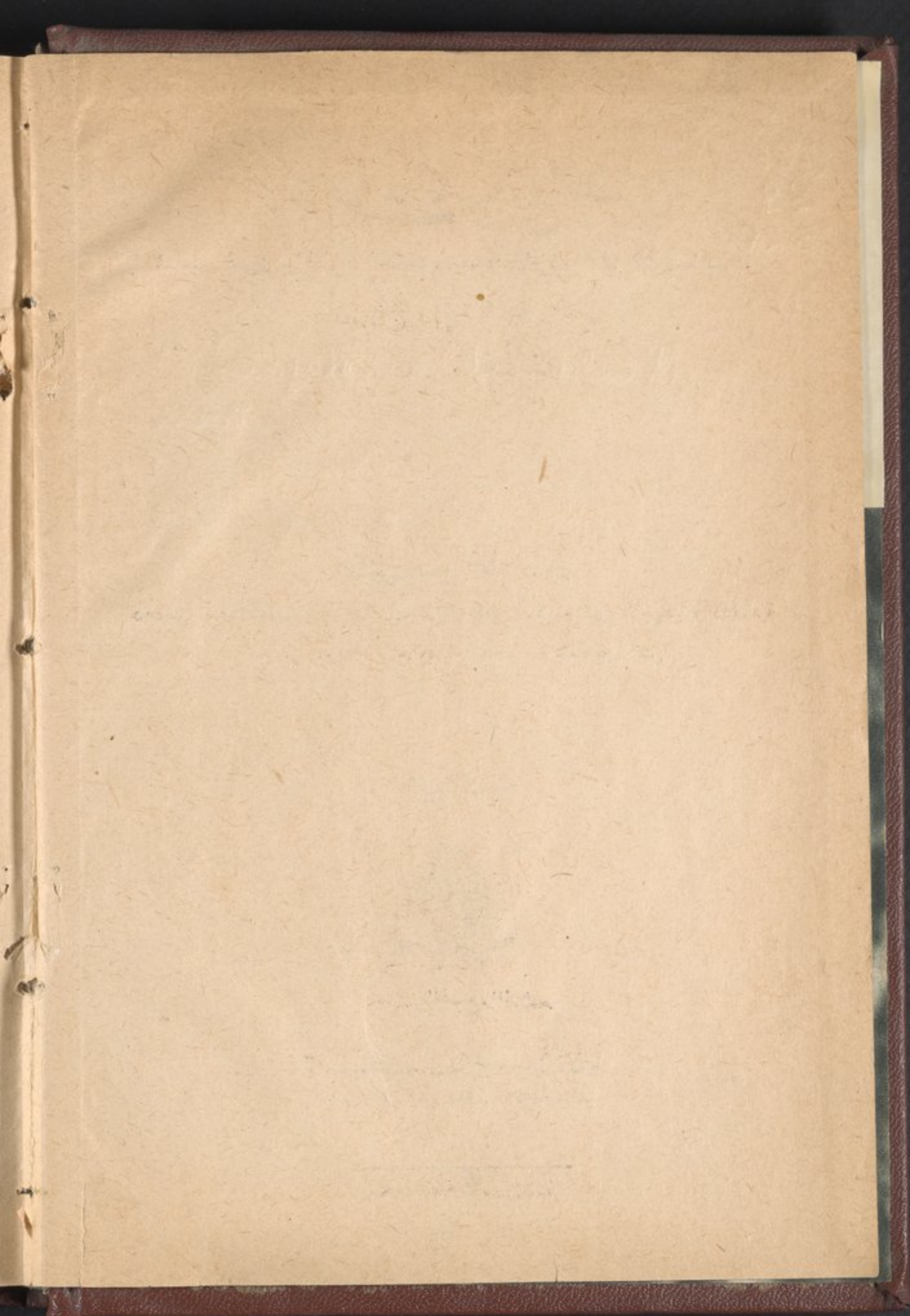


منتزعة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة

١٨ شارع كامل صدقي (الفجالة سابقا)

مطبعة النهضة المصرية بالقاهرة



الزُّمَر

قال تعالى في حق عباده المؤمنين الصالحين :

« وَهَدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ؛ وَهَدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ »

[سورة الحج]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد فلقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولم تكد تنقضى عدة شهور على صدورها حتى نفذت . وتلقيت بعد ذلك عشرات من الرسائل يطلب منى مرسلوها لا فى مصر فحسب ، بل فى بعض الدول العربية كذلك أن أزودهم ببعض نسخ من هذا الكتاب . ثم نصحنى كثير من أصدقائى وزملائى أن أعيد طبعه . ونزولا على هذه النصائح التى أقدرها حق قدرها ، وتلك الطلبات التى أعتر بها ، عزمتم على إصدار هذه الطبعة .

ولما كان ثمة ظروف قد استجدت فى مجتمعنا المصرى منذ إصدار الطبعة الأولى ، وهى الظروف التى توجهها حدوث ثورة يوليه سنة ١٩٥٢ وما كان لها من آثار بالغة بعيدة المدى ، ومن تغيير شامل فى كل ناحية من نواحي نشاطنا الاجتماعى ، من سياسى واقتصادى ، وتربوى وثقافى ، بل وأسرى وأخلاقي ونفسى ... ولما كانت هذه الثورة قد قامت أولا وبالذات لحل مشكلتنا القومية والقضاء على الأدوات الاجتماعية التى طالما عانىنا منها الأمرين طيلة عشرات السنين ، إذ هى تتلخص — كما ورد على لسان زعيمها — فى « قضاء على الفساد وإنشاء وتعمير » . نقول لما كانت هذه الظروف التاريخية قد استجدت ، كان من المنطقى أولا أن تزداد أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية ، إذ هى اليوم الشغل الشاغل للهيئات الرسمية والخاصة ، وهى الحديث الجارى على كل لسان ، وهى الهدف الذى تنجه إليه الجهود الفردية والجماعية فى مصر ما بعد

الثورة ، وهى الميدان الذى جندت للعمل فيه جميع الكفايات العلمية والاجتماعية حتى تكون مشروعات الإصلاح والعلاج مبنية على أسس علمية متينة ، بعيدة كل البعد عن الحلول الارتجالية العقيمة . وكان من المنطقى ثانياً أن تحدث بعض التغيرات فى مشكلاتنا ولا سيما من ناحية أساسها أو كيانها وأهميتها ووسائل حلها ، فبعضها لم يعد له وجود وبعضها أضحي وقد احتل مكان الصدارة بين المشكلات بعد أن كان فى الدرجة الثانية من الأهمية . . . ولقد راعيت كل ذلك فى الطبعة الثانية من مؤلفى كما يتضح ذلك جلياً لمن يقارن بين طبعتيه الأولى والثانية .

ولقد قسمت الكتاب إلى قسمين كبيرين ، عالجت فى الأول منهما المجتمعات الإنسانية وخصائصها وتصنيفاتها والظواهر والنظم الاجتماعية التى تسودها ، وما يطرأ على هذه النظم من تغيرات نتيجة للتطور والثورة الاجتماعيين . ثم درست المشكلات الاجتماعية عامة والعوامل المباشرة وغير المباشرة التى تؤدى إليها ، وأنواع المشكلات التى تنتاب المجتمعات الإنسانية ، وانتقلت من هذا إلى دراسة عامة للمشكلات والأدواء الاجتماعية المصرية ، وأخيراً اختتمت هذا القسم بالوسائل التى تعالج بها المشكلات الاجتماعية على أسس علمية مستنيرة . أما فى القسم الثانى فسيجد القارىء دراسة وافية مستفيضة لمعظم المشكلات الاجتماعية المصرية من اقتصادية وسياسية وأسرية وتربوية وأخلاقية ونفسية . وكل نقطة فى هذه الدراسة سواء فى القسم الأول أو الثانى مدعمة بالبيانات الإحصائية والمصادر العلمية العربية والأجنبية المعتبرة مرجعاً فى النقطة المدروسة . ولقد حرصت أشد الحرص فى كل مشكلة ألا أقصر الدراسة على مصر وحدها ، بل عقدت مقارنات وموازنات عدة بين المجتمع المصرى وبين غيره من المجتمعات الأخرى ، سواء فى ذلك المجتمعات التى تتشابه ظروفها مع ظروفه نسبياً ،

وتلك التي تختلف فيما يكتنفها من عوامل عما يحيط بمجتمعنا من عوامل وظروف . وإتماماً للإفادة من هذا الكتاب ذيلت كل باب من أبوابه بأهم المراجع حتى يستطيع القارئ الشغوف بالاطلاع ، الرجوع فيما ذكرت من معلومات وبيانات إلى المراجع الأصلية التي استقيتها منها .

ولما كانت مشكلات المجتمع المصري مقررة كمادة دراسية في معاهد المعلمين والمعلميات الخاصة وفي معاهد التربية وبعض كليات الجامعات والمدارس العليا ، حرصت على التفصيل في كل مشكلة من المشكلات في دراسة واجبات المربي والمدرسة إزاءها والسبل التي على كل منهما أن يسلكها للإسهام في حلها . كما أعطيت عناية خاصة لدراسة المجهودات الضخمة التي تبذلها الثورة لحل كل مشكلة من هذه المشكلات وما تم وما سيقم من برامج في هذا الشأن ، حتى يخرج القارئ بفكرة عليية صحيحة واضحة عن هذه المجهودات . ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أبدي رجائي أن أكون بقيامى بهذه الطبعة الثانية قد أدت بعض ما يجب على من واجبات ، والله ولى التوفيق .

المؤلف

القاهرة أغسطس سنة ١٩٥٥

الدكتور مسع سقاف

القسم الأول

نشأة المشكيات الاجتماعية وعلاجها

الباب الأول

المجتمعات الإنسانية

الفصل الأول

المقصود بالمجتمع الإنساني Human society

١ - الإنسان حيوان اجتماعي : خلق الإنسان ليعيش في جماعة من بني جنسه ، فهو لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره من الأفراد الآخرين من بني الإنسان ؛ وأينما نبحت عنه نجده كائنا مع جماعة من أشباهه ، يرجع إليها الفضل في إنجابه وتربيته ورعايته في مرحلة الطفولة ، ثم تنشئته في مرحلة الصبا ، ثم التعاون معه في مرحلة الشباب وما يليها من مراحل . ولقد تأكدت هذه الظاهرة بما تمخضت عنه الدراسات والأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع sociologists (وهم العلماء الذين يدرسون الإنسان من حيث هو كائن في جماعة من الناس ، والعلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين تتكون منهم الجماعة) وعلماء الدراسات البشرية Anthropologists (وهم العلماء الذين يدرسون الإنسان من حيث هو كائن في جماعة من الناس لها حضارة وثقافة معينة ، تميزانها عن غيرها من الجماعات الأخرى ، إذ هناك جماعات متطورة أي بلغت مرحلة ، من التطور والارتقاء ، وجماعة بدئية لم تبلغ بعد هذه المرحلة أو في بداية مراحل التطور . ومن أمثلة الجماعات المتطورة ، مصر ومعظم الجماعات التي نسمع عنها كفرنسا وإنجلترا وسوريا . . . الخ ، ومن أمثلة الجماعات البدئية ، القبائل التي تعيش في وسط أفريقية وفي بعض جهات آسيا وأمريكا وأستراليا) . وجود

الإنسان إذن لا يتصور إلا في جماعة من أشباهه ^(١) . لذلك نجد أرسطو الفيلسوف اليوناني القديم يوجز كل ذلك في قوله المشهورة «الإنسان حيوان اجتماعي» . ويبدو أن الأديان ، ولا سيما الكبرى منها ، تؤيد هذا القول ؛ فالديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية تصور لنا الإنسان الأول ، سيدنا آدم عليه السلام ، وقد نزل إلى عالمنا الأرضي ، ليعيش وحده ، بل ليعيش في أسرة مكونة منه وزوجته وأولاده . أي أن الإنسان الأول كان يعيش هو الآخر في جماعة . ولذلك يعتبر عزل الإنسان عن بني جنسه من أقصى أنواع العقاب التي تنزل به ، فالسجن أو الحبس ليس إلا عقابا يقوم على معيشة الفرد في عزلة عن الأفراد الآخرين ، إذ في وجوده بينهم سعادته ، وفي عزله عنهم شقاؤه وبلاؤه ، وعزلة الإنسان عزلا تاما عن الآخرين قد تؤدي به إلى أنواع من الخبل العقلي أو الجنون . فالإنسان إذن لا يعيش إلا في جماعة من أشباهه شأنه كشأن السمك أو غيره من الحيوانات المائية التي لا تعيش إلا في الماء .

٢ — المجتمع الإنساني والمجتمع الحيواني : والإنسان لا يتميز وحده بهذه الصفة وهي المعيشة في جماعة ، بل هناك حيوانات أخرى كثيرة لا تعيش إلا في جماعة ، وهي الحيوانات التي يسميها علماء الاجتماع Sociologists وعلماء الحياة Biologists باسم الحيوانات الاجتماعية كالنمل والنحل وبعض أنواع الأسماك والطيور . ولكن الفروق كبيرة بين المجتمعات الإنسانية والمجتمعات الحيوانية وذلك بسبب الفوارق الشاسعة بين المميزات النفسية والحيوية في الإنسان والحيوان ؛ فملكة التفكير والتعلم عند الإنسان قوية ، بينما هي ضعيفة أو منعدمة عند الحيوان ، والإنسان يستطيع الكلام مع أفراد جماعته عن طريق اللغة التي هي أداة الاتصال بين الأفراد بينما لا نجد للحيوانات لغات ، إذ المقصود باللغة الألفاظ التي تنطق باللسان ، والتي تتكون من مقاطع

متميزة واضحة ، والتي يتكون من مجموع عدد منها جملا مفهومة . واللغة بهذا التعريف منعقدة عند الحيوان كما ذكرت ، فليس للحيوان لغة ، وكل ما يجده ليس إلا أصواتا جامدة يطلقها الحيوان بشكل غريزي . وهاتين المقدرتين : المقدرة على التفكير والتعلم والمقدرة على الكلام هما اللتان أدتتا إلى الفروق الكثيرة بين السلوك الإنساني والسلوك الحيواني وبالتالي بين المجتمعات الإنسانية والحيوانية ^(٢) : فسلوك الحيوانات جامد لا يتغير ولا يتبدل من مكان لآخر ومن عصر لعصر لأنه سلوك غريزي طبيعي ، فالعصفور يبني عشه في مصر بنفس الطريقة التي يبني بها عشه في فرنسا ، والسماك يحفر جحره اليوم بالطريقة التي كان يحفره بها منذ آلاف السنين ، على حين أن سلوك الإنسان يتغير ، إذ هو في معظمه سلوك مكتسب من التجارب التي تمر به ، فالمصريون في لباسهم ومساكنهم يختلفون عن اليابانيين وعن الهنود مثلا ، فلكل شعب زى خاص وطريقة خاصة في بناء المساكن : والمصريون اليوم يختلفون في نماذج ملابسهم ومسكنهم عن المصريين الذين عاشوا في العصر الفرعوني . فالمجتمعات الحيوانية لا تتطور ، بينما المجتمعات الإنسانية في تطور وتغير مستمرين . بالاختصار تمتاز المجتمعات الإنسانية عن المجتمعات الحيوانية بما لها من ثقافة culture ، والمقصود بالثقافة ما يرى في المجتمع من مظاهر تتعلق بالحياة الاجتماعية بناحياتها المادية والروحية ، وهى عبارة عن أنماط من السلوك المكتسب في الغالب : فالثقافة تشمل كل ما يرى في المجتمع من نشاط اجتماعي سواء في ذلك الجانب المادى كوسائل النقل وطرق الزراعة والتجارة والصناعة . . . الخ ، والجانب الروحي كالأفكار الدينية والفلسفة السياسية والمعايير الأخلاقية التي تسود المجتمع . وإذا كان لكل مجتمع إنساني ثقافة خاصة تتغير بتغير العصور ، فإن المجتمعات الحيوانية لا ثقافة لها لأن سلوكها في الغالب لا يصدر إلا عن غريزة وليس سلوكا مكتسبا .

٣ — المجتمع society : ويمكن تعريف المجتمع الإنسانى بأنه مجموعة من الأفراد ، يعيشون سوياً ويحدث بينهم تفاعل وتأثير مشترك ، ويكون لهؤلاء الأفراد عادات وتقاليد وتراث مشترك وآمال وأهداف واحدة يريدون تحقيقها . فأفراد المجتمع لا يعيش الواحد منهم منفصلاً عن الآخرين ، بل لا بد لتكوين المجتمع من حدوث تفاعل بين الأفراد ، أى أن يتأثر كل منهم بما فى الجماعة ويؤثر فيه ، أى لابد من اتصال بين الأفراد الذين يعملون سوياً ، وهذا الاتصال يؤدى حيناً إلى التعاون وحيناً آخر إلى التنافس وغيرهما من العمليات الاجتماعية الأخرى . والشرط الثانى من شروط تكون المجتمع هو أن يسود الأفراد عادات وتقاليد مشتركة ، أى أن تسودهم أنماط سلوكية متحدة فهم يلبسون مثلاً ويأكلون ويتكلمون ... ، بل ويفكرون بشكل معين يفرقهم قليلاً أو كثيراً عن غيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى ، وبعض هذه الأنماط السلوكية يرجع فى ابتكاره إلى أفراد الجماعة الحاليين أو إلى الأجيال السابقة وهى ما نسميها باسم العادات ، وبعض هذه العادات يرجع إلى أجيال سحيقة ، وتناقلها الخلف عن السلف فاكتمست بفضل هذا التناقل قدسية واحتراماً خاصين وأصبحت كقانون يسير عليه المجتمع وهى ما نسميها باسم التقاليد ، وبمجموعة العادات والتقاليد التى ورثها المجتمع عن الأجيال السابقة والتى أضحت جزءاً لا يتجزأ من حياته اليومية الاجتماعية تسمى باسم التراث الاجتماعى : فمن عناصر التراث الاجتماعى المصرى مثلاً اللغة والدين والأعياد القومية وما يسود المجتمع المصرى من تقاليد ترجع إلى الأجيال السابقة . والشرط الثالث أن يستهدف الأفراد تحقيق أمانى وآمال واحدة ، إذ مهما اختلف الأفراد فى آرائهم الشخصية ووسائلهم الخاصة إلا أنهم جميعاً إنما ينفشون تحقيق أغراض واحدة . كتحقيق الرفاهية الاجتماعية مثلاً للأفراد والمحافظة على سلامة المجتمع ضد أى عدو داخلى أو خارجى^(٣) . بالاختصار لا يسمى الجمع من الأفراد إنسانين مجتمعاً

إلا إذا أصبح أفرادهم يعملون ويفكرون وفق أنماط مشتركة وأصبحوا وكأنهم خلايا في جسم واحد هو الهيئة الاجتماعية ، تسيطر عليهم روح واحدة تسمى بالعقل الجمعي الذي يشبه العقل الفردي من حيث توجيهه لأفراد المجتمع واستهدافه للصالح الاجتماعي . إذن لو جمعنا في مكان ما عدة أفراد من شعوب مختلفة من فرنسيين وهنود وإنجليز وروسين وأحباش ، وهياًنا لهم معيشة مشتركة ، فإنه لن يتكون منهم مجتمع بالمعنى الدقيق ، لانعدام العادات والتقاليد المشتركة ، ولعدم وجود تجارب وتفاعل مشترك ، ثم أخيراً لخلو مثل هذا الجمع من آمال مشتركة . ولا بد من مرور زمن طويل قد يبلغ جيلاً أو جيلين أو أكثر حتى يتكون من هذا الجمع مجتمع ، وذلك عندما يتخلى أفرادهم عن جنسياتهم وعاداتهم وتراثهم القديم ويحدث تفاعل مشترك بينهم ، وتتوحد عاداتهم وتقاليدهم وأهدافهم . فأمريكا لم تكن تكون مجتمعاً بالمعنى الصحيح أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر عندما كانت تستقبل كل يوم آلافاً من الأوربيين وغيرهم من مجتمعات مختلفة لكل منها ميزاته وتراثه الخاص وكان لا بد من مرور جيلين حتى يتكون المجتمع الأمريكي بمعنى الكلمة ، بل لعله حتى الآن لا زال في دور التكوين لأن بعض العناصر الاجتماعية لم تنضج بعد .

وليس من عناصر المجتمع أن يغطي بقعة معينة من الأرض ، فالقبائل المتنقلة وراء العشب والكلاء والتي لا مكان ثابتاً لها تعتبر مجتمعات بالمعنى الاجتماعي ؛ وليس من عناصره أن يشتمل على عدد قليل أو كثير من الأفراد ، إذ المهم أن يوجد فردان أو أكثر تحدث بينهما الظواهر التي أشرنا إليها ، فيتكون منهما أو منهم مجتمع . فالمجتمع قد يطلق على أسرة أو قبيلة أو مدينة أو قطاراً بأكمله وذلك كما هي الحال في المجتمعات البدائية ، أو في مدن أسبرطة وأثينا في التاريخ القديم وبيزا والبندقية في العصور الوسطى ...

الفصل الثاني

تطور الحياة الاجتماعية Social Evolution

الظواهر الاجتماعية : قلنا إن لكل مجتمع من المجتمعات عادات وأخلاقاً وتقاليد خاصة به ، وهذا يعنى أن الأفراد في كل مجتمع يخضعون في نواحي نشاطهم الاجتماعى لقواعد تختلف قليلاً أو كثيراً عن القواعد التى تسود في المجتمعات الأخرى . وهذه القواعد هى التى نسميها باسم الظواهر الاجتماعية Social phenomena^(١) . ففي كل مجتمع ظواهر تتعلق بتكوين الأسرة وتسمى باسم الظواهر الأسرية أو العائلية ، ونوع ثان من الظواهر يسمى الظواهر الدينية خاص بالدين والتعبد ، وثالث يتعلق بالناحية الاقتصادية أى النشاط الاقتصادى للمجتمع وما يسوده من قواعد الملكية وما يتصل بها من المسائل التجارية والصناعية والزراعية ، وإلى جانب ذلك نجد الظواهر التربوية والقضائية أو القانونية واللغوية والسياسية والظواهر الجمالية والنفسية وهى تتعلق بما يسود الأفراد من أذواق وميول ، وما يسيطر على المجتمع من تيارات واتجاهات فنية ؛ وأخيراً الظواهر العلمية وما يسود المجتمع من مستوى فكرى علمى خاص . وكل هذه الظواهر تختلف من مجتمع لآخر ، وسنضرب لذلك عدة أمثلة : إذا كنا مثلاً في مجتمعنا المصرى الإسلامى نعطي الرجل حرية شبه تامة في الطلاق فإن ثمة مجتمعات تحرم الطلاق إلا لظروف جد نادرة تجعل حدوثه مستحيلاً من الناحية العملية كما هى الحال في المجتمعات التى تطبق الدين المسيحى (الكاثوليكى) كإيطاليا وأسبانيا . وإذا كنا درجنا على أن يحمل الولد إسم أسرة والده مما جعل مجتمعاتنا تعرف باسم المجتمعات الأبوية فإن هناك مجتمعات يحمل الولد فيها إسم أسرة الأم ، وذلك في المجتمعات الأموية كما هى الحال عند القبائل

البداية التي تعيش في أمريكا وشمال أستراليا. وإذا بحثنا في قواعد تكوين الأسرة من زواج وطلاق وعلاقة الزوجين بعضهما ببعض وعلاقتهما بالأولاد لوجدنا أن كل هذه القواعد تختلف من مجتمع إلى آخر وبالتالي نجد أن الظواهر الأسرية تختلف من مجتمع لآخر.

والظواهر الدينية هي الأخرى متباينة أشد التباين بين المجتمعات المختلفة: فهناك مجتمعات تقدر آلهة مادية وتتخذ ما يسمى التوتم موضوعاً لتقديسها وعبادتها، والتوتم هو في الغالب حيوان أو نبات أو جزء من نبات تتخذه الجماعة شارة لها وتعبده وتقدره وتنظر إليه على أنه راعيها وأنه جزء منها وأن مصيرها إليه وأن بيده الخير والشر... الخ وتسود الديانات التوتمية خصوصاً في المجتمعات البدائية والقديمة، كما هي الحال عند المصريين القدماء. وإلى جانب ذلك نجد مجتمعات تقدر مظاهر الطبيعة من شمس وقمر ونجوم ونار... إلخ. فضلاً عن ذلك نجد مجتمعات تقدر الروحانيات فهي تعبد آلهة روحية لا محسوسة، وهذه المجتمعات الأخيرة مختلفة مع بعضها هي الأخرى أشد الاختلاف فمنها من يقدر عدة آلهة مثل إله للجمال وآخر للبحر وثالث للبطولة ورابع وخامس. وهكذا مثل المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة. ومنها من يقول بإلهين واحد للخير والثاني للشر كالديانة الذرادشتية، ومنها أخيراً من يقول بإله واحد كالاديان الكبرى من يهودية ومسيحية وإسلام، وحتى هذه الأديان الأخيرة تختلف في تصويرها لوحدة الله: فالإسلام يقول بوحدة خالصة لا تشوبها أية شائبة، على حين أن وحدانية الله عند اليهود والمسيحيين عليها خلاف شديد بين اللاهوتيين، ولعل مسألة الأقانيم الثلاثة وعلاقتها ببعضها ببعض (الأب والابن والروح القدس) وما قام بسبب هذه المسألة بين اللاهوتيين المسيحيين في العصور الأولى للمسيحية من جدل ونقاش طويلين، يلقي لنا بعض الضوء على هذه الفروقات التي تميز الديانات الموحدة، الواحدة عن الأخرى.

وإذا بحثنا الناحية التربوية نجد أن لكل مجتمع أفكاره الخاصة بالتربية وتنشئة الأفراد، ففي بعض المجتمعات البدائية يمرن الأولاد منذ نعومة أظفارهم على أعمال العنف حتى يشبوا أبطالا. وعند الإسبرطيين القدامى كانت التربية تقوم على أساس تنشئة الأطفال تنشئة عسكرية بحيث يشب الواحد منهم جندياً يخندق فنون الحرب والقتال. أما في العصور الوسطى فنجد كثيراً، من المبادئ التي وضعت كأساس للتربية: فكانت تسود الفلسفة والعلوم الدينية والسياسية مناهج الدراسة، ولم يكن يترك فيها إلا مكان ضئيل للعلوم الفيزيائية كالطبيعة والكيمياء والفلك، ولم يكن قد اعترف بعد بوسائل الإيضاح، ثم إن هذه التربية كانت تقوم على نحو شخصية التلميذ في شخصية أستاذه، فلم يكن يعترف بالتلميذ بآراء وأفكار خاصة إزاء أراء أستاذه وما يلقيه له من أفكار. ولم تكن المناقشات تقوم على أساس قرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ولكنها كانت تقوم على ما يسمى وثنية الأشخاص والمبادئ فكان الواحد منهم إذا ذكر نصاً عن فيلسوف مشهور أو حكيم أو مصلح معروف، سكّ الخضم عن الكلام واعتبر مهزوماً، فقد كان من المحظور مناقشة آراء المشهورين من الفلاسفة ورجال الدين وكبار المصلحين. كما كانت التربية تقوم في الغالب على حشو عقل الطالب بالمعلومات، يحفظها عن ظهر قلب بدون أن نفهم لها أي معنى في أحيان كثيرة. أما عن التربية الحديثة التي ترجع أصولها إلى أواخر القرن السابع عشر فتقوم على عكس ذلك على خط مستقيم فهي تتجه إلى تنمية مدارك الطالب العقلية والذهنية أكثر مما تتجه إلى حشو ذهنه بالمعلومات، ونجد أن برامج الدراسة الآن تهتم بالعلوم والآداب على السواء، بل قد تتجه في بعض الدول إلى الناحية العملية العملية أكثر مما تتجه إلى النواحي النظرية. وتقوم التربية الحديثة على أساس تقوية شخصية الطالب بحيث يكون له كيان مستقل عن أستاذه في آرائه ونظرياته وإعطائه قسطاً

وافراً من الحرية ومن هنا نجد أن هذه التربية تؤدي إلى تكوين شخصية الطالب بحيث يكون رجلاً ذا عقلية ابتكارية تجديدية ، أى رجلاً ذا أصالة فى رأى .
ولب المناقشة الآن يقوم على أساس البراهين المنطقية والتجارب المستقاة من الواقع ، ولم يعد لوثنية المبادئ والأشخاص أى مكان فى التربية الحديثة .
ونجد بعض المجتمعات الحديثة تتبع نظام المركزية فى التعليم centralisation وبعضها يطبق نظام اللامركزية decentralisation ، ويقوم النظام الأول على أساس وجود هيئة عليا تشرف على شئون التعليم وترسم البرامج فى جملتها وتفصيلاتها ، بحيث لا تترك للهياآت المحلية ولا للمدرس أو التلميذ إلا فرصة ضئيلة للتصرف ، أما الثانى فيقوم بالعكس على منح سلطات واسعة للهياآت المحلية وللمدرسين والتلاميذ ، ويقصر الإشراف فيه على النواحي الرئيسية وتطبيق المبادئ الكلية . وهناك مجتمعات يسودها نوع من التربية الاستعمارية ، كما كانت الحال فى مصر فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن ، وبعضها يسوده نوع من التربية التحررية كما هى فى مصر ولا سيما بعد الثورة .
والظواهر النفسية تختلف كمثل أنواع الظواهر من مجتمع لآخر ، فهناك مجتمعات باردة الطبع بليدة المزاج كالمجتمع الإنجليزى مثلاً ومعظم المجتمعات الشمالية ، ومجتمعات أخرى ثورية تثار لآفته الأسباب كالمجتمع الفرنسى أو اليونانى ، وهناك مجتمعات تميل إلى الابتكار والتجديد والإصالة كمعظم المجتمعات الأوربية ومجتمعات أخرى تميل إلى التقليد والاعتماد على الغير كمعظم المجتمعات الشرقية وإن كانت نفسية المجتمع المصرى قد تغيرت إلى مدى محسوس فى هذه الناحية ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

وهناك مجتمعات تسيطر عليها روح التفاؤل وأخرى تسيطر عليها روح تشاؤمية ، وتظهر هذه الروح فى الأغاني الشعبية والآداب والفنون .

وهكذا نجد إذا تتبعنا الظواهر الاجتماعية بأنواعها المختلفة أن لكل

مجتمع ظواهره الخاصة به : فهناك مجتمعات تسير على النظام المملكى وأخرى تسير على النظام الجمهورى ، وبعض المجتمعات تسودها مبادئ المساواة فالجميع سواء أمام القانون والأفراد جميعاً متساوون فى الحقوق والواجبات كمعظم المجتمعات الحديثة ، وأخرى يسودها نظام الطبقات القانونية والتفرقة العنصرية كالمجتمع الأمريكى ومجتمعات جنوب إفريقيا ، ومجتمعات العصور الوسطى والقديمة حيث كان الناس ينقسمون إلى أحرار ورقيق أو عبيد ، أو إلى سادة نبلاء ورقيق إقطاعيين ، ونجد كذلك اختلافاً فى المعايير الأخلاقية فما هو خير عند أفراد مجتمع قد يكون شراً عند آخرين ، وما يستساغ من مأكل ومشرب وملبس عند أفراد قوم قد يستهجن عند أفراد قوم آخرين . كما أن لكل شعب طريقته الخاصة فى التعبير ومن هنا كان اختلاف اللغات بين المجتمعات المختلفة ، حتى بين المجتمعات التى تتحدث بلغة واحدة ، إذ أن العوامل الاجتماعية التى سنذكرها تؤدى إلى تطور اللغة فى كل مجتمع وبمرور الزمن تتخذ اللغة طابعاً خاصاً وتختلف عن لغة المجتمعات الأخرى : ففرنسا مثلاً وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ورومانيا كانت تتحدث بلغة واحدة منذ أقل من ألف سنة وهى اللغة اللاتينية ، وبعد أن استقلت كل منها بشؤونها الخاصة اتخذت اللغة اللاتينية فى كل منها صفة خاصة وتطورت فى كل منها تطوراً مختلفاً عن تطورها فى الأخرى ، وأدى هذا إلى نشأة لغات مختلفة فى كل من هذه الدول وهى الفرنسية والاطليانية والأسبانية والبرتغالية والرومانية ، مع أن أصلها جميعاً واحد . فالظواهر الاجتماعية تختلف إذن من مجتمع إلى آخر .

وكما تختلف هذه الظواهر من مجتمع لآخر ، كذلك تختلف فى نفس المجتمع من عصر لآخر . فالظواهر والنظم الاجتماعية التى كانت سائدة فى مصر الفرعونية مثلاً غير تلك التى كانت سائدة فى مصر فى العصور الوسطى

غير الظواهر التي سادت في مصر الحديثة ، غير تلك التي ستسود بعد مائة أو مائتي عام ، فالحياة الاجتماعية لا تظل ثابتة كما رأينا بلا تحوير بل هي في تغير وتبدل مستمرين ، وما علينا إذا أردنا التأكد من ذلك إلا أن ندرس أى نظام من النظم الاجتماعية : الأسرية أو التربوية أو السياسية . منذ العصر الفرعوني حتى الآن لنجد التباين الواضح والفروق الشاسعة بين النظم أو الظواهر الاجتماعية التي سادت في مصر على مر العصور ، وما يقال عن مصر يقال عن أى مجتمع آخر .

٢ — التطور الاجتماعى Social Evolution^(٥) : الحياة الاجتماعية إذن

لا تثبت على حال واحدة ، بل هي في تحول وتغير مستمرين . فالمشاهد للحياة الاجتماعية في شعب من الشعوب كالناظر من نافذة القطار ، يرى باستمرار مناظر مختلفة من هذه الحياة على مر الأزمنة . غير أن هذا التغير يكون تدريجياً هادئاً في بعض الأحيان ، وقد يكون عنيفاً مفاجئاً أحياناً أخرى ، وقد يكون واضحاً متميزاً في بعض الظروف ، وقد يكون طفيفاً غير ملحوظ في أحيان أخرى . فحياة المجتمعات أشبه شيء بحياة الأفراد ، فكما أن الفرد يولد ويشب وينشأ ويحدث له كل يوم تغيرات جسمية وعقلية نتيجة النمو وما يصاحبه من تطورات جسمية ونفسية ونتيجة لما يكتسب من معارف وثقافة ولما يحيط به من ظروف اجتماعية (كالأسرة والمدرسة والأصدقاء الذين يقضى معهم وقت فراغه والأفكار السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه . الخ) وظروف فيزيقية كمناء الإقليم الذي يقطن به وتضاريسه ؛ كذلك المجتمع ، ينشأ وينمو ويتأثر بما يحيط به من عوامل البيئة كالمناخ والتضاريس ، وعوامل ثقافية ، وهي انتقال بعض الأفكار إليه من مجتمعات أخرى تتصل به على نحو من الأنحاء وتؤثر فيه أو تتأثر به . كما يتأثر المجتمع في حياته الاجتماعية بما يحدث في داخله هو ككل أو كجسم اجتماعي من

تغيرات كما يحدث للأفراد تماماً ، فقد يحصل أن يتزايد السكان أو يتناقصون نتيجة لازدياد عدد المواليد والوفيات أو نقصهم ، أو أن تزيد نسبة عدد الشبان على نسبة عدد الشيوخ أو تنقص ، أو تحدث مفارقات كبيرة بالزيادة أو بالنقص بين عدد الذكور والإناث . كما يحدث نتيجة لنشاط الأفراد وتحمل كل منهم تبعه أعماله أن يزداد عدد الأثرياء أو بالعكس الفقراء ، فالثروة قد تنتقل من يد هيئة إلى هيئة أو فرد لآخر ولكل هذا أثره . كما يحصل أن يزداد انتشار الأمراض أو يقل ، كما قد تحصل تغيرات عميقة في تفكير العقل الجمعي نفسه ويتفق ذهنه عن أفكار وآراء جديدة . . وكل من هذه العوامل يرجع بدوره إلى عوامل أخرى متشابكة ومعقدة أشد التعقيد . وكل هذه الظروف تؤدي إلى تغيرات صغيرة أو كبيرة حسب الأحوال ، في الحياة الاجتماعية وتجعلها تنتقل باستمرار من حال إلى حال أخرى . بل إن هذه الظروف نفسها — كما سنبين ذلك فيما بعد — هي التي تؤدي إلى تباين أنماط الحياة الاجتماعية في المجتمعات المختلفة ، فسكان المجتمعات الصحراوية يختلفون في أنماطهم الاجتماعية عن سكان السهول ، وسكان المناطق الزراعية يختلفون عن سكان المناطق الصناعية ، وسكان البلاد الباردة لهم أنماطهم التي تختلف عن تلك التي تسود المناطق الحارة وهكذا .

وليس ذلك إلا راجعاً للعوامل المناخية والتضاريسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع وتشكله بشكل خاص ، إذ لما كانت الظروف المحيطة بكل مجتمع مختلفة عن ظروف المجتمعات الأخرى فإن لكل مجتمع أنماطه ونماذجه الاجتماعية الخاصة به .

هذا التحول المستمر في النشاط الاجتماعي نتيجة للظروف التي بينهاها

هو ما نسميه التغير الاجتماعي social change .

والتغير الاجتماعي على نوعين : تغير تدريجي ، هادئ وديع يسير بشكل

لا يلبس ولا يحس في الغالب إلا على مدى فترات طويلة . وهذا التطور يطرأ على كل ما في المجتمع الإنساني من نظم أو عادات وتقاليد . فإذا نظرنا إلى المجتمعات الإنسانية منذ العصور السحيقة حتى اليوم وجدنا معظمها وقد مر بمراحل كثيرة ، فمثلاً كانت الحياة الاقتصادية تقوم فيها قديماً على الصيد البري والبحري ، ثم تطورت إلى الرعي والجرى وراه العشب والكلاب وتربية الماشية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الزراعة عند ما توصل الإنسان إلى فن استنبات البذور ، وتطورت بعد ذلك إلى الصناعة اليدوية ثم الصناعة الميكانيكية . ومثل هذا التطور يتضح بجملة في نظام المساكن ، فالإنسان الأول كان يعيش فوق الأشجار كالحیوانات ، ثم بدأ يبني له أكواخاً من القش والعصون ، ثم استخدم الحجارة ثم الآجر . . . إلى أن توصل الآن إلى بناء العمارات الضخمة . ويمكننا أن نعدد الأمثلة إلى ما لا نهاية إذا أخذنا كل نظام اجتماعي على حدة ودرسنا تطوره منذ العصور القديمة حتى اليوم . ولقد قام كثير من علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا (الدراسات البشرية) بمحاولات لتفسير التطور الاجتماعي تفسيراً كلياً ، فمنهم من يرى أن الإنسانية في تطورها قد مرت على الترتيب بالعصور الآتية : العصر الحجري القديم والعصر الحجري الجديد وعصر البرونز والنحاس وعصر الصناعة اليدوية وعصر البخار وعصر الكهرباء وأخيراً عصر الذرة ، وذلك وفق الأسس التي تقوم عليها مظاهر الحضارة الإنسانية .

ويرى أوجسب كونت أن الحياة الإنسانية قد مرت بمراحل ثلاث : مرحلة لاهوتية أو دينية كان الإنسان فيها يعزل الظواهر السكونية بإرجاعها إلى أرواح دينية خفية ؛ ومرحلة ميتافيزيقية تقوم على إرجاع هذه الظواهر إلى قوى خفية مستترة ، وأخيراً مرحلة وضعية يقوم تفسير الظواهر فيها على أسس علمية وربط الأسباب بالنتائج ، ففي المرحلة الأولى كانوا يعلمون

المطر مثلاً بإرجاعه إلى شيطان أو ملك يسبب نزوله ، وفي المرحلة الثانية يعلمونه بإرجاعه مثلاً إلى وجود خاصة مائية في الطبقات العليا من الجو وفي المرحلة الثالثة يعلمونه بنظرية التبخر والتكاثف .

هناك إذن نظريات كثيرة في تفسير التطور الاجتماعى عامة ، أى تطور المجتمعات الإنسانية فى مجموعها ، وما ذكرناه ليس إلا أمثلة قليلة العدد لا حصر لها من النظريات .

٣ — الثورة الاجتماعية Social revolution^(٦) : أما النوع الثانى من أنواع

التغير الاجتماعى فهو المعروف باسم الثورة الاجتماعية . وهو تغير مفاجىء عنيف ، يحدث انقلاباً فى كل النظم الاجتماعية أو بعضها ، وقد يحولها من النقيض إلى النقيض ولا سيما النظام السياسى . وذلك كالثورة الإنجليزية سنة ١٦٤٨ التى قضت على الملكية وأقامت الجمهورية تحت زعامة كرومويل والثورة الأمريكية التى أدت إلى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنجلترا سنة ١٧٧٦ ، والثورة الفرنسية المشهورة سنة ١٧٨٩ التى أعلنت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة والتى حررت الفرنسيين من ظلم الأشراف والنبلاء وأخيراً الثورة المصرية وهى ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ التى أطاحت بالملكية وأدت إلى قيام النظام الجمهورى منذ ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ ، كما قضت على نظام تركيز الملكية الزراعية فى أيدي فئة من الإقطاعيين الزراعيين وحررت البلاد من ضغط طبقة الأمراء والنبلاء والسادة الإقطاعيين . وبجانب هذه الثورات الهامة التى يشمل أثرها كل النظم الاجتماعية والنشاط الاجتماعى ، هناك ثورات تحدث فى نظام أو أكثر من النظم الاجتماعية ، فالحركة الرومانتية تمثل ثورة فى الأدب ، وكذلك الحركة السريالية ، وحركة الإصلاح الدينى التى قام بها مارتين لوتر وأتباعه فى مبدأ العصور الحديثة تعتبر ثورة على النظام الدينى المسيحى وكذلك الحركات التى قام بها المرحوم الشيخ محمد عبده

مثلاً والمرحوم الشيخ مصطفى المراغى تعتبر ثورات على النظم الدينية .
والحركات الاشتراكية مثلاً تعتبر فى كل الدول بمثابة ثورات على النظم
الاقتصادية التى كانت سائدة الخ والعنصر الأول فى قيام الثورات هو
عنصر الكبت والضغط ، فإذا وجدت ظروف سياسية أو اقتصادية
أو تربوية ... الخ تؤدى إلى تعطيل التطور الاجتماعى الطبيعى ومنعه عن
اتخاذ مجراه العادى ، فإن من شأن هذا الكبت للشعور القومى أن يؤدى إلى
الانفجار يوماً ما واندلاع نار الثورة . فالثورة تحقق ما لم يصل التطور
الاجتماعى العادى إلى تحقيقه بسبب وجود قوى تحول بين التطور وبين أن
يأخذ مجراه الطبيعى . فالتطور الاجتماعى أشبه شئ بمجرى مائى أو نهر
يسير ويبدأ هادئاً ، فإذا اعترض هذا المجرى سد منيع يحول بينه وبين الجريان
فإن قوة المجرى المتراكمة تؤدى فى الوقت المناسب إلى تحطيم السد والسير
فى الاتجاه الطبيعى الذى كان سيسير فيه لولم تعترضه قوة ما . ويجب أن نفرق
بين الثورة الاجتماعية والانقلاب الاجتماعى ، فالثورة — على حد تعبير
بعض الاجتماعيين — تأتى من أسفل ، أى أن فسكرتها تنتشر فى الشعب
بأكمله وكل يريد أن يحققها ، ثم يقوم الشعب أو أفراد منه أو طبقة تمثله
بتوجيه الضربة إلى النظم القائمة وتحدث الثورة ، فالثورة تعبر عن العقل
الجمعى ، كثورتنا المصرية . حتماً إن رجال الجيش هم الذين قاموا بتوجيه
الضربة للنظم التى كانت قائمة ولكنهم فى هذا لم يكونوا يمثلون أنفسهم ، بل
كانوا معبرين عن رغبة شعبية وعن رغبة العقل الجمعى المصرى آنذاك .
أما الانقلاب فهو فرض نظام خاص لا يعبر عن رغبة العقل الجمعى على
المجتمع ، وهذا النظام لا يمثل إلا رأى من قام به ، وذلك مثل الانقلابات
الكثيرة التى قام بها كثير من قادة الدول السياسيين فى فترات مختلفة من
التاريخ القديم والمتوسط والحديث .

الفصل الثالث

المجتمعات الريفية (الريفية) والمجتمعات الحضرية Rural & urban Society

١ - تصنيف المجتمعات : يقسم علماء الاجتماع المجتمعات الإنسانية تقسيمات متعددة ، وكل منهم يتخذ لتقسيمه أساساً يختلف عن الأساس الذي يتخذه الآخر ، وسندكر هنا بعض التقسيمات الشهيرة : ١ - فهناك مجتمعات بسيطة simple ومجتمعات مقعدة complex^(٧) ، والأولى هي التي لا يمكن أن تنقسم إلى جماعات أقل منها ، مثل المعشر أو العشيرة ، ومجتمعات مركبة أى يمكن أن تنقسم إلى أقل منها كالقبيلة التي يمكن أن تنقسم إلى بطون معاشر والمدينة والامبراطورية ... الخ ٢ - وهناك مجتمعات أولية Primary ومجتمعات ثانوية Secondary ، والمجتمعات الأولية هي التي يحدث التفاعل والتأثير المشترك بين أفرادها بشكل مباشر أو وجهاً لوجه ، والناس فيها يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب ، والصلات الاجتماعية تقوم فيها على أساس القرابة أو الصداقة أو الجوار ، وذلك مثلاً كالأسرة والقرية الصغيرة من حيث كونها تمثلان مجتمعات صغيرة والعشيرة والقبيلة ... الخ . أما المجتمعات الثانوية فهي تلك التي يحدث فيها هذا التفاعل بشكل غير مباشر ، فالأفراد لا يعرفون بعضهم بعضاً ولا يرى الواحد منهم إلا عدداً ضئيلاً نسبياً من الأفراد إذا قيس بعدد أفراد المجتمع كله ، ولكن التأثير المتبادل الذي يحدث بينهم يتم عن طريق النقل مثل الكتب والأغاني والأساطير الشائعة والأمثلة السائرة ... في مجتمعات العصور القديمة والمتوسطة ، والصحافة والإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل النشر إلى جانب الوسائل السابقة - في العصرين الحديث والمعاصر . والصلات الاجتماعية في المجتمعات

الثانوية تقوم في الغالب على أساس تبادل المنافع والمصالح سواء كانت مادية أو روحية ، فالمجتمعات الثانوية ليست إلا معظم المجتمعات التي نراها اليوم ، فنصر وفرنسا وانجلترا . . . وكذلك الشأن في المدن الكبرى ليست إلا مجتمعات من النوع الثانوى . ٣ - وثمة مجتمعات بدئية primitive ومجتمعات متطورة civilised والأولى هي المجتمعات التي لا زالت تعيش إلى حد بعيد على الفطرة فهي لم تبلغ بعد مرحلة التطور الاجتماعى التي بلغتها مجتمعاتنا ، وهذه المجتمعات تمثل المجتمعات المتطورة الحالية في حقبات مختلفة من تاريخ تطورها . وهذه المجتمعات منتشرة في أفريقية مثل قبائل البوشمن وتاليس وباجندا ، واستراليا مثل ديوتروبرياند ، وأمريكا الشمالية مثل قبائل Navajo و H. Pueblos وغيرها . وهي بمثابة متحف كبير يطلع فيه عالم الاجتماع والدراسات البشرية على عدد ضخم من العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية المختلفة التي يستطيع عن طريقها تفسير كثير من عاداتنا وتقاليدينا ونظمننا الاجتماعية والأسس النفسية لها ، كما أنها تعطى لنا صورة جلية إلى حد ما عن الحياة الاجتماعية التي كان عليها أسلافنا وأجدادنا القدامى (٨) . . . هناك إذن تصنيفات كثيرة للمجتمعات الانسانية وما ذكرناه ليس إلا عددا جد قليل من بين عدد كبير من التصنيفات .

٢ - المجتمع الريفي والمجتمع الحضري : ولعل أهم تصنيف من هذه

التصنيفات هو تقسيم المجتمعات إلى نوعين : مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية أو مدنية . والحياة الاقتصادية تقوم في المجتمع الريفي عادة على الزراعة أو الصيد أو الرعى وبعض الصناعات المعروفة باسم الصناعات الريفية rural industry وهي صناعات يدوية تقوم على المواد الخام التي ينتجها الوسط الريفي ولا تستورد من الخارج ، مع استخدام آلات يدوية قليلة التكاليف كصناعة الخيزران والكراسى القش والحصر وغزل الصوف

والقطن في بعض الجهات بوساطة الغزل اليدوى ونسجها بالأنوال اليدوية^(٩) أما في المجتمع المدنى أو الحضرى فالحياسة الاقتصادية تقوم على التجارة والصناعات الميكانيكية الخفيفة منها والثقيلة ، فالمجتمع الريفي هو مجتمع القرية على حين أن الحضرى هو مجتمع المدينة . والمجتمع الريفي عادة أقل نسبياً في كثافة سكانه من المجتمع الحضرى ، ففي مدينتى القاهرة والاسكندرية بلغت الكثافة سنة ١٩٤٧ — ١١٧٠٦ ، ١٢٨٩٠ في الكيلومتر المربع على التوالى ، بينما لم تعد هذه الكثافة في أكثر المديرىات اكتظاظاً بالسكان ٨٣٣ . ومظاهر المجتمع الريفي طبيعية تلقائية بخلاف مظاهر المجتمع الحضرى الصناعية المعقدة ، فشوارع المدينة وميادينها وما بها من أنوار كهربية وتنسيق وحدائق كل تلك مظاهر صناعية أبدعتها يد الإنسان ، أما في الوسط الريفي فإن هذه المظاهر تقوم على الطبيعة أكثر مما تقوم على يد الإنسان وتنشأ بشكل عرضى تلقائى أكثر مما تنشأ عن قصد وتعمد ، فالطرق في الوسط الريفي في الغالب لم تشق شقاً وإنما نشأت مع الزمن تلقائياً . والوسط الريفي يتميز بأن أهله محافظون متمسكون بالعادات والتقاليد ، على حين أن الحضرىين يميلون دائماً إلى التجديد والتطور ، ولذلك كانت المدينة دائماً مركزاً للحركات التى تستهدف التحرر من سلطان العادات والتقاليد ، والتقدم . ولعل هذا راجع - كما سنعرف - إلى أن سكان القرية يعرفون بعضهم بعضاً مما يؤدى إلى تسهيل حرية الفرد بالتقاليد على حين أن الفرد في الوسط المدنى غير معروف ومن ثم يستطيع بلا خجل أن يتحلل كثير أمن سلطة العادات والتقاليد . والعلاقات الاجتماعية في الوسط الريفي تقوم على التأثير المباشر ، فالأفراد عادة يعرفون بعضهم بعضاً وتنشأ بينهم صداقات ، فهذه العلاقات تقوم إذن في معظم الأحيان - كما في المجتمع الأولى - على أساس القرابة والصداقة والجوار أكثر مما تقوم على تبادل المصالح أو المنافع ، وحتى في الأوساط الريفية المتطورة التى تقوم العلاقات الاجتماعية

مكتبة
الملك
عبد
الملك

فيها على تبادل المصالح نجد أن القرابة والصداقة والجوار والمعرفة الشخصية تلعب دوراً كبيراً في توجيه هذه العلاقات . أما في المجتمعات الحضرية فدائرة معارف الفرد وأصدقائه محدودة — كما في المجتمع الثانوي — والعلاقات السائدة تقوم على أساس تبادل المصالح . والحياة الريفية تقوم في أحيان كثيرة على أساس عدم التخصص في العمل أو التخصص البسيط فالفلاح قد يطحن قمحه في الطاحونة ويقوم بخبزه في فرن المنزل ويأكل الخضروات من حقله وينتقل من مكان لآخر على دابته ، أما في الوسط المدني فنجد تقسيم ^(١٠) العمل division of labour في أسمى صورة وأدقها ، فكل إنسان يعتمد على عدد لا حصر له من الأفراد في معيشته : فالخبز والملابس والتنقل — إذا اخترنا بعض الأمثلة — يعتمد فيها على عدد كبير من الأفراد تقدمها له . ومن هنا فتقسيم العمل أو التخصص الذي يسود حياة المدينة وإن كان يبدو لأول وهلة أنه يفصل بين الناس إذ يقسمهم إلى فئات مختلفة كل منها تتخصص في عمل ما ، إلا أنه في الواقع ونفس الأمر يزيد من الوشائج ، والصلات الاجتماعية بين الناس ، لأنه يزيد من اعتمادهم بعضهم على بعض وبالتالي يؤكد ارتباطهم بعضهم ببعض . ولذلك لوحظ عند حدوث أزمات اقتصادية أو ظروف عصيبة كالحرب أو الإضراب أن سكان المدينة يقاسون منها بدرجة كبيرة ، على حين أن سكان الريف لا يتأثرون إطلاقاً أو يتأثرون في حدود ضيقة . وكان من أثر اكتظاظ الأفراد في الوسط المدني وكثافة الروابط التي تربطهم أن زاد التفاعل والتأثير المشترك بينهم وبالتالي سرعة تطور الحياة الثقافية والفكرية ، ومن ثم كانت المدن مراكز للنشاط الفكري والسياسي دائماً ، على عكس الأوساط الريفية التي تتميز في الغالب بنوع من الخمول الفكري . ومن الناحية النفسية نجد أن الريفي يمتاز بأنه طبيعي في كل شيء شأنه شأن المظاهر التي تحيط به ، فهو صريح ، سليم النية في الغالب ،

يستخدم ألفاظاً لغوية يعوزها التهذيب ، بخلاف المدني الذي يميل إلى التصنع في كل شيء شأن المظاهر المحيطة به ، فهو يتصنع في ملبسه وفي لغته ، قليل الصراحة حذر . ولقد نشأت هاتان النفسيتان من الظروف التي تسيطر على العلاقات الاجتماعية في الوسطين الريفي والمدني ، فالريفي - كما سبق أن بينا - يتعامل مع معارف وأصدقاء وجيران وأقارب ومن هنا نشأت الصراحة وسلامة النية ، أما المدني فينشأ في وسط صناعي تجاري ، ويتعامل مع أناس لا يعرفهم ومن هنا - وبحكم التجارب - تكونت نفسيته « الصناعية » ، في كل شيء . ولما كانت العلاقات الاجتماعية الريفية تقوم على الصداقة والجوار والقربة ... فإن بعض الاجتماعيين يرى أن النزعة الاجتماعية Sociability في الريف أقوى منها في المدينة ولذلك نجد في الغالب أن الجد والأبناء والأحفاد ... يعيشون سوياً في منزل واحد مع زوجاتهم ، على حين نجد في المدينة أن كلا منهم يستقل عن الآخر في معيشته عندما يشب ويصل إلى كسب معيشته ، ولذلك يقولون إن نفسية الريفيين اشتراكية Socialistic بخلاف الحضريين ذوي النفسية الفردية individualistic . ويختلف الريفيون كذلك عن المدنيين في بعض عاداتهم وتقاليدهم وأذواقهم ، فالريفيون يميلون مثلاً إلى الأرض والزراعة ولا يرضون بها بديلاً ، ولذلك يستثمرون أموالهم في الزراعة غالباً وشراء الأرض حتى ولو كانت باهظة الثمن ، بينما يميل المدنيون إلى الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية ، وتتميز المدينة أخيراً عن القرية بحياتها الصاخبة المعقدة وارتفاع الأجور ومستوى المعيشة فيها وتوفر أماكن اللهو والترفيه وقضاء الوقت ، مما يفسر النزعة التفاضلية التي تسيطر على أفرادها والتي تظهر جلية في أغانيهم ، وعكس هذا يلاحظ في القرية ، مما يفسر النزعة التشاؤمية التي تتضح في معظم أغانيهم الريفية . ولما كان الوسط الريفي يختلف عن الوسط الحضري فيما يسوده من عوامل

اجتماعية وظروف طبيعية فيزيقية وثقافية فإن المشكلات الاجتماعية الخاصة بالريف تختلف عن مشكلات المدينة ، فمثلا مشكلة وسائل المواصلات والنقل تتعلق في الغالب بالمدينة على حين أن مشكلة توفير مياه الري تعتبر مشكلة ريفية . حتى في المشكلات التي يبدو الوسطان فيها مشتركين كمسألة المساكن مثلا نجد أن وضعها في المدينة قد يختلف عنه في الريف ، فالمشكلة في المدينة تقوم في الغالب على عدم وجود مساكن كافية بينما تنحصر في الريف في توفير الشروط الصحية بالمساكن . فطبيعة الحياتين الريفية والحضرية المختلفتان تؤديان إلى نوعين من المشكلات مختلفين بل وأحيانا متباينين .

وإذا درسنا تطور المجتمعات الإنسانية منذ العصور القديمة حتى اليوم وجدنا أن المجتمعات الريفية كانت أكثر في عددها من المجتمعات المدنية ، ولكن منذ أوائل القرن التاسع عشر وتقدم الحركة الصناعية التي تتطلب تركيز عدد ضخم من العمال في المراكز الصناعية وعدد المدن في ازدياد مستمر فالمدن الآن تنشأ بشكل سريع ومن هنا نجد اتساع الوسط المدني على حساب الوسط الريفي ، وهذا ما يسمى باسم حركة التمدن أو التحضير urbanisation وإن كانت تحدث ظروف تؤدي إلى تقدم الحياة الريفية على حساب الحياة الحضرية أو المدنية ، وإلى هجرة أهل المدينة للريف أو لتنشيط الحياة الريفية وذلك هو ما يسمى باسم الرجوع إلى الحياة الريفية أو القروية Ruralisation وهو ما سنبيده في القسم الثاني من هذا الكتاب ، في فصل الهجرة .

بعض المصطلحات العلمية الهامة

- ١ - الريفي والزراعي rural, agricultural ، يخلط بعض الناس بين ريبي وزراعي ، ولكن كلمة زراعي تدل على نوع معين من أنواع النشاط الاقتصادي ، يقابل النشاط الصناعي والنشاط التجاري . أما كلمة ريبي فهي تدل على نوع خاص من أنواع النشاط الاجتماعي ، فهي تدل على نوع معين

من الحياة الاجتماعية لها أنماطها الاقتصادية والدينية والتربوية واللغوية ولها عاداتها وتقاليدها ونفسياتها . والمجتمعات الريفية تقوم على الزراعة في العادة ، ولكن ثمة مجتمعات ريفية ليست زراعية ، إذ تقوم الحياة الاقتصادية فيها على الصيد البري أو البحري ، أو الرعي أو على قطف الثمار من الأشجار بدون استنبات النباتات .

٢ — الأنماط والوقائع والظواهر والنظم الاجتماعية : Social Patterns,

phenomena, Institutions . لقد استخدمنا هذه الكلمات كترادفات تسهلاً للقارئ ، ولكن بينها فروقا يجب أن يعرفها ، فالنمط أو الواقعة الاجتماعية هي كل ما نجده في المجتمع خاصاً بالنشاط الاجتماعي ، فالأسرة والقانون والقواعد الاقتصادية والدين والأغاني واللغة كلها أنماط اجتماعية أي وسائل يسير عليها الأفراد في نشاطهم الاجتماعي ، وليس لهم أن يخرجوا عليها وإلا لوقع عليهم عقاب المجتمع ، وهذا العقاب قد يتخذ طابعاً رسمياً كأنواع العقوبات التي توقعها المحاكم على الخارج على قواعد السلوك الاجتماعي ، أو طابعاً عرفياً في صورة هزو وسخرية من الشخص المخالف كمن يلبس ملابس تخالف العرف المتبع مثلاً . وهذه الأنماط إذا نظرنا إليها من ناحية مظهرها الخارجي سميت باسم الظواهر الاجتماعية ، فلو لوحظ مثلاً تعدد حالات الطلاق في المجتمع المصري وزيادة نسبتها عما هو ملاحظ في المجتمعات الأخرى أمكننا أن نستنتج انتشار ظاهرة الطلاق في مجتمعنا المصري وهي ظاهرة اجتماعية أسرية . ولو لاحظنا واقعة احتساء المواد الكحولية في مجتمع كالجمتمع الفرنسي أو الأمريكي أمكننا استنتاج ظاهرة انتشار هذه المواد نسبياً أما إذا نظرنا إلى هذه الوقائع أو الأنماط من حيث هي قواعد للسلوك وبخشنا في تفصيل هذه القواعد فإننا نتحدث هنا عن النظام الاجتماعي : فإذا نظرنا إلى النمط الاجتماعي الخاص بالأسرة من حيث القواعد الخاصة بالزواج

والطلاق والعلاقة بين الزوجين ، وبينهما وبين الأولاد والحقوق والالتزامات المترتبة على رابطة الزوجية فإننا نكون بصدد بحث النظام الاجتماعى الأسرى ... هكذا

٣ — الجماعة والمجتمع group, society :

سبق أن بينا أن المجتمع مجموعة من الأفراد ، يحدث بينهم تفاعل وتأثير مشترك ولهم عادات وتقاليد مشتركة وتجمعهم آمال وأهداف واحدة يعملون سوياً لتحقيقها . ونحن لو أخذنا هذا التعريف لوجدناه ينطبق على المجتمع المصرى ، ولكننا نجد كذلك ينطبق على مجموعات كثيرة داخل المجتمع المصرى نفسه ، فسيكون إقليم المنوفية مثلاً عبارة عن مجموعة من الأفراد يحدث بينهم فى حدود معينة تفاعل وتأثير مشترك ولهم بجانب العادات المصرية العامة عاداتهم الخاصة التى تفرقهم قليلاً أو كثيراً عن غيرهم من أفراد الأقاليم الأخرى وتجمعهم بجانب الآمال المصرية العامة آمال واحدة وهى النهوض بالمستوى الثقافى أو الاقتصادى أو الرياضى مثلاً . فإذا كانت كل جهات مصر من حيث هى جزء من المجتمع المصرى العام لها عادات وتقاليد وأهداف واحدة إلا أن لكل إقليم طابعه ولكل إقليم أهدافه بجانب الأهداف العامة للمجتمع المصرى كله ، ومن هنا يميل معظم علماء الاجتماع إلى إطلاق كلمة جماعة Group على كل مجموعة من المجتمع الكبير نجد فيها جميع الأسس التى يقوم عليها النشاط الاجتماعى والتى تجعل لها طابعاً خاصاً يميزها عن غيرها من المجموعات الأخرى : أما كلمة مجتمع Society فتطلق على المجتمع الكبير الأصلى . على أن كثيراً من علماء الاجتماع لا يأخذ بهذه التفرقة ويستخدم كلا من التعبيرين فى معنى الآخر .

٤ — العقل الجمعى الاجتماعى group mind : المجتمع يشبه إلى حد

كبير الأفراد ، فكما أن لكل فرد ملكة للتفكير تتغير قوة وضعفاً وفقاً

للظروف التي تحيط به ، كذلك ينشأ في كل مجتمع ما يشبه العقل . ذلك أنه ينتج عن تفاعل آراء الأفراد وتشابك وجدانهم وعواطفهم لوناً جديداً من ألوان الفكر لا ينتمى لأي فرد فيهم وإن كان ، وُسساً على أفكارهم جميعاً وهذا اللون هو ما يسمى باسم التفكير أو العقل الجمعي . فإذا وضعت مسألة مثلاً من المسائل كدخول النساء البرلمان أو كتقييد حرية الرجل في إطلاق المرأة ، على بساط البحث تجد أن مناقشة حامية تنشأ بين الأفراد في الإذاعة وفي الصحف وفي الكتب وكل يدلي بآرائه وحججه ، وتجد بعد المناقشة وتداول الآراء ظهور تيار فكري عام واتجاه خاص بصدد المسألة التي دارت حولها المناقشة . وقد يكون هذا الاتجاه مخالفاً لكل الآراء التي أدلى بها الأفراد المتناقشين ، هذا الاتجاه يمثل العقل أو الفكر أو التفكير الجمعي . ولكي نفهم هذا اللون من التفكير نتصور أننا كلّفنا كل طالب من طلبة الفصل بأن يقوم بوضع لائحة لجمعية ثقافية ، وبعد أن يضع كل طالب اللائحة التي يراها يجتمع الطلبة في مكان واحد لمناقشة اللوائح المختلفة التي وضعوها ، ثم تنشأ مناقشة بين الطلبة كل يبين مزايا رأيه ومناقص الآراء الأخرى . بعد هذه المناقشة سيري كل طالب ما في آرائه من مزايا ومناقص ثم ننتهي إلى وضع لائحة في النهاية تأخذ من لائحة كل طالب ما فيها من مزايا بل قد تستجد آراء جديدة نتيجة للمناقشة ونجد أن اللائحة النهائية تختلف في لغتها وأفكارها عن كل اللوائح الموضوعه ، وهذه اللائحة تمثل تفكيرهم الجمعي . والعقل الجمعي في كل مجتمع هو مصدر العادات والتقاليد وما يسوده من نظم اجتماعية كما أنه مصدر التغير الاجتماعي وما يتمحض عنه من تطورات أو ثورات اجتماعية .

مراجع الباب الأول

يلاحظ أن كل مؤلف في علم الاجتماع بأية لغة من اللغات يفيد في فصول هذا الباب .

1— F. Boas : The mind of primitive man, N.Y. 1938; cf, ogburn and nimkoff : A Handbook of sociology, London 1953; E. Dupréel : sociologie générale, Paris, 1948.

2— J. L. Gillin and J. ph. Gillin : cultural sociology, N.Y. 1950; cf. E. Rabaud : Phénomène social et sociétés animales, Paris 1937.

٣ — حسن سعيان : أسس علم الاجتماع ، القاهرة سنة ١٩٥٣

3— Cf. J. F. Dashiell : Fundamentals of General Psychology, Boston, 1937; E. Durkheim : Les règles de la méthode sociologique, Paris 1947.

4— Durkheimi ; Nimkoff : op. cit.

5— J. L. Gillin and, J. ph. Gillin : An Introduction to sociology, N.Y. 1942.

« وهو نفس الكتاب السابق في الإشارة الثانية ، مع تعديلات كبيرة ،

Cf : W. f. Ogburn : social change, N.Y. 1922, F.S. chapin: Cultural change, N.Y. 1928; E. Durkheim : De la division du travail social, Paris 1901.

6— E. Bogardus : Sociology, London, 1949, with many references on "social Revolution"; P.A. Sorokin : The sociology of Revolution, philadelphia, 1925.

7— A. Hesse et Glèyse : Notions de Sociologie, Paris 1931, cf. G. A. Lundberg : Foundations of sociology, N.Y. 1942; E. Bogardus : op. cit.

- 8— R. W. Firth : Human Types, N.Y. 1953 ; R. Linton : The study of man, N.Y. 1936 ; M. Mauss : Traité d'Ethnographie, Paris 1947.

٩ — دراسة الحياة الاجتماعية الريفية أنظر :

- 9— Klop and Brunner . A study of Rural society, Boston, 1946; E. D. Sanderson Rural sociology, N.Y. 1942; C. Zimmermann and C. Calpin : systematic source Book in rural sociology, Minneapolis' 1930—1932.

١٠ — دراسة الحياة الاجتماعية الحضرية أنظر :

- 10— N. Carpenter: The sociology of city Life, N.Y. 1932; E. Muntz : urban sociology, N.Y. 1938 ; M. R. Davies : Problems of city Life, N.Y. 1932; L. Mumford : The culture of cities, N. Y. 1938 .

الباب الثاني

المشكلات الاجتماعية

Social (community) Problems

الفصل الأول

المقصود بالمشكلة الاجتماعية

١ - المرض أو الداء الاجتماعي : يختلف ما يشعر به كل فرد منا على مر الأيام ، فتارة نشعر بأننا في حال حسنة وتارة نشعر بعدم الارتياح ؛ ونحس في بعض الأحيان بالغبطة وبأن أمورنا تسير على خير ما نبغى ، وفي أحيان نشعر بالضيق أو الألم ، فنعرف أن ثمة ظرفاً أو عدة ظروف أدت إلى تنغيص حياتنا وإلى تكدير صفوة الحياة التي نعيشها . وقد تكون هذه الظروف أموراً مادية بحتة كمرض فيزيقي ينتابنا ، أو معنوية كمرض نفسي أو كحادث يؤدي إلى تلويث الشرف مثلاً أو كحرف مثلنا في تحقيقه . والمجتمعات كالأفراد تماماً ، إذ يحيا المجتمع حياته العادية ، فيشعر في بعض السنين بأن أموره تسير على ما يرام أو تسير - بحسب تعبير علماء الاجتماع - سيراً عادياً سوياً ، وفي بعض سنين أخرى يشعر بأنه في حالة شاذة ، غير عادية أو في حالة مَرَضِيَّة . وفي هذه الحالة الأخيرة ينتشر إحساس أو شعور عام في المجتمع بعدم الارتياح والتألم ، ويطالب العقل الجمعي أو الطبقة المستنيرة في المجتمع ، بضرورة البحث عن أسباب هذه الحال حتى يستطيع القضاء عليها . هذه الحالة التي يشعر فيها العقل الجمعي أو الطبقة المستنيرة بأن أمور المجتمع أو بعضها لا تسير سيراً سوياً هي التي نسميها

باسم المشكلة الاجتماعية . وترجع المشكلة الاجتماعية — كما سنرى وكما هي الحال عند الأفراد — إلى داء أو عدة أدواء تنتاب الحياة الاجتماعية وتعكر صفوها أو تعرضها للخطر . ويجب ألا يفهم من هذا أن المجتمع بما فيه من عقل جمعى أو طبقة مستنيرة يشعر دائماً بالمشكلات والأدواء الاجتماعية التى يكون مسرحاً لها ، فالأمر ائ الاجتماعىة — كالأمر ائ الفردىة — قد تنشأ وتتطور وتتضخم وتزمن بدون أن يتنبه المجتمع لوجودها فى مبدأ الأمر ، وقد يكتشفها أفراد من مجتمع آخر أو الطبقة المستنيرة فيه ، بما له من ثقافة أكثر عمقا ، ومن دراية ، والمجتمع المريض فى هذه الحالة يشبه الشخص المريض بمرض مزمن ولا يشعر به ويأتى الطبيب الأخصائى فيسكتشفه .

المشكلة الاجتماعية إذن تتلخص فى أنها حالة من الشعور أو الإحساس بالمعنى اللغوى (بأمر شأناً أو عدة شئون اجتماعية لا تسير على ما ينبغى ، وبالتالي شعور بعدم الارتياح وبالتألم ، يحس به العقل الجمعى أو الطبقة المستنيرة فى المجتمع أو أفراد من مجتمع آخر . وثمة فرع فى الدراسات الاجتماعية يسمى علم الاجتماع الباثولوجى وله أسماء كثيرة فى اللغات الأجنبية منها Pathological Sociology أو Social Pathology أو أخيراً Sociogeny ، وهو فرع من فروع الاجتماع يقوم على دراسة الظواهر الاجتماعية المرضية ، وما ينتاب الحياة الاجتماعية من مشكلات وأدواء ، ومظاهرها وأسبابها والظروف المؤدية إليها ووسائل العلاج الواجب اتباعها إزاءها^(١) .

٢ — الحالات العادية normal والحالات المرضية أو الشاذة Pathological :

ولكن إذا كان انتقال الحياة الاجتماعية من حالة عادية سليمة إلى حالة شاذة مرضية يسبب للمجتمع مشكلات اجتماعية ، فكيف يمكننا أن نفرق بين كلا النوعين من الحالات ؟ كيف يمكننا أن نعرف — إذا ما تطورت الحياة الاجتماعية من حال معينة إلى حال أخرى — أن المجتمع قد انتقل من حالة

سليمة إلى حالة مرضية أو بالعكس ؟ لاسيما وأنه يحدث في أحيان كثيرة أن تختلط الحالات السليمة بالحالات المريضة ويحدث بينها لبس ، فما هو إذن محك التفرقة بين السوى والمرضى وما هو ميزانها ؟ إذا نظرنا إلى الأمراض التي تنتاب الفرد نجد أن لكل مرض دلائل وعلامات يعرفها الأطباء ويستطيعون عن طريقها التفرقة بين الحالة السليمة وغير السليمة ، حتى في الحالات التي تتشابه فيها الحالتان : فاحمرار الوجه مثلا قد يدل على حسن الصحة كما يدل على المرض بضغط الدم ، ولكن للإخصائيين وسائل يعرفون عن طريقها عما إذا كانت حمرة الوجه تدل على صحة أو مرض . أما بالنسبة للادواء الاجتماعية فالمسألة أعقد منها في الحالات الفردية : فمثلا هل يعتبر تطور المرأة في المجتمع من الحجاب إلى السفور حالة مرضية أو سوية ؟ هل انتقال المجتمع من حالة تفشى فيها تعدد الزوجات إلى حالة انقراض فيها هذا النظام يعتبر تقدماً للامام أم نكوصاً إلى الخلف ؟ وهذه الأسئلة يمكن أن توجه في كل حالة يراد فيها إدخال تجديدات وتغييرات في نظام أو أكثر من النظم الاجتماعية أو عند محاولته القضاء على تقليد من التقاليد أو استحداث تقليد جديد . فما المقياس إذن ؟ الواقع أن هذه المسألة قد شغلت علماء الاجتماع منذ أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالى على أثر الثورات الكثيرة التي حدثت في الدول الأوروبية وما صاحبها من تغييرات جوهرية في النظم الاجتماعية لهذه الدول ، وهى تغييرات وقف منها رجال الفكر والاجتماع في نقاش وجدل ، إذ كان بعضهم يرى أنها تغييرات مرضية ، داعياً إلى التمسك بالقديم وإلى المحافظة على التقاليد والتراث القومى الذى خلفته الأجيال السابقة . وبعضهم الآخر كان يرى عكس ذلك وينظر إلى هذه التغييرات على أنها شئ عاوى سليم ، إذ هى — فيما يرى هؤلاء — ليست إلا وثبات تقدمية سليمة تخلص المجتمع من تلك العادات والتقاليد القديمة التي لم تعد تتناسب وظروف المجتمع الجديد والتي استنفذت أغراضها وفات زمانها

ونشأت ظروف اجتماعية وأغراض جديدة تستلزم نظاماً جديدة لكي تخدم هذه الأغراض الاجتماعية وتستهدف تحقيقها^(١). ويكاد إجماع علماء الاجتماع ينعقد على الأمور الآتية وهي الخاصة بالتطورات المرضية الشاذة والتطورات السليمة العادية : أولاً — العقل الجمعى ممثلاً أحياناً فى رأى العام وأحياناً أخرى فى الطبقة المستنيرة فى المجتمع وما تقوم به من بحوث علمية — سليمة تخرج منها بنتائج محدودة) ، هو الفيصل فى الموضوع فهو الذى يشعر بحاسته الخاصة بما إذا كانت التطورات الجديدة نافعة أو ضاره ، تنفق وظروفه أو تتنافى مع هذه الظروف . ذلك أن لكل مجتمع — كما سبق أن بينا — ظروفه التضاريسية والمناخية والاجتماعية (سياسية وتربوية واقتصادية ونفسية وأخلاقية ولغوية وأسرية وثقافية ودينية) وهو بهذه الظروف يعتبر إلى حد ما نسيج وحده ، وله سلطة تقدير الأمور ، فإن وجد أن هذه التطورات تضر بشأنه أو بالعكس تفيده فهو وحده الحكم فى الموضوع . والمجتمع هنا يشبه الفرد الذى إذا أعطى دواء شعر وحده دون غيره بفائدة هذا الدواء أو ضرره . ثانياً : يعتبر التجديد سليماً إذا توفر فيه شرطان : — أن يوجد ما يشابهه فى المجتمعات الأخرى التى تتشابه ظروفها مع ظروفه أو كانت تتشابه عندما كانت تحتاز نفس المرحلة من التطور . فمثلاً عندما نريد إدخال التعليم المشترك فى مدارسنا co-education لا بد أن نراعى ما إذا كانت ظروفنا الاجتماعية فى هذه المرحلة التطورية من تاريخنا الاجتماعى تشبه الظروف الاجتماعية للدول الأخرى عندما بدأت فى إدخاله ، وإذا كان ثمة اختلاف بين الموقفين فلا بد إذن من اعتبار هذا الاختلاف وعمل حساب له عند إدخال هذا النظام فى مدارسنا . ثالثاً — يجب أن يتناسب كل تجديد سليم مع التطور العام للمجتمع ، ومع الاتجاهات الاجتماعية ، فالتجديد السليم هو ما يعبر عن الآفاق التى ينظر إليها المجتمع وما يتناسب مع القيم الاجتماعية

Social values التي يحرص عليها والأهداف التي يريد تحقيقها . خذ مثلاً مسألة تقييد الطلاق وتضييق أبوابه . إذا أردنا إدخال هذا النظام إبقاء على وحدة الأسرة وحفظ الكيانها يجب أن ندرس ظروف المجتمعات التي أدخلته ونعمل حساب الفوارق بيننا وبينها ، فإذا وجدنا أن رجال ديننا مثلاً لا يرتضونه بحثنا كيف كان المسلمون يعالجون هذه المسألة واتجهنا نحو الفقهاء لمعرفة موقفهم وهكذا . ولما كانت القيم الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر ، وفي نفس المجتمع من عصر لآخر ، وكذلك الأهداف الاجتماعية ، فإن ما يعتبر تجديداً أو تطوراً سليماً بالنسبة لمجتمع قد يعتبر تطوراً مرضياً بالنسبة لآخر لاختلاف الظروف بين الاثنين .

٣ — كلمة مشكلة problem ولقد أتى هذا اللفظ العربي من « أشكل »

عليه الأمر أي التبس ، ولقد كانت كلمة « مسألة » أكثر شيوعاً عند المؤلفين العرب ، ولكننا قد استخدمنا كلمة مشكلة لأنها أكثر ذيوياً الآن وانتشاراً من كلمة مسألة . فلو قلنا المسائل الاجتماعية ، انصرف الذهن عادة إلى (الشؤون الاجتماعية) . ويفرق المؤلفون الأمر بكون بين ما يسمونه Societal problem أو المشكلة بالمعنى العام أو المشكلة العامة وما يطلقون عليه اسم Social problem أو مشكلة بالمعنى الخاص أو المشكلة الخاصة ؛ وأول من وضع هذه التفرقة هو F. Giddings من عمدة الاجتماع الأمريكيين^(٣) في أواخر القرن الماضي والربع الأول من هذا القرن (١٨٥٥ — ١٩٣١) . والمشكلة بالمعنى العام هي محاولة الإجابة عن سؤال عام لا يتعلق بمجتمع معين ولا بدولة بذاتها ولكنه يخص المجتمعات عامة ، وذلك مثل مشكلة التفرقة العنصرية في العالم ، أو مشكلة الحرية الفردية أو مشكلة السلوك الإجرامى . أما المشكلة بالمعنى الخاص فهي محاولة الإجابة عن سؤال معين يتعلق بمجتمع

خاص وفي عصر معين ، كما لو تحدثنا مثلاً عن مشكلة رفع مستوى المعيشة في مصر ما بعد الثورة ، أو مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقية في القرن العشرين أو مشكلة النهوض بصناعة السينما المصرية الآن . . . وهكذا . لحل المشكلات الخاصة ونحتاج قطعاً إلى دراسة المشكلات العامة ، فمثلاً لو أردنا حل مشكلة مستوى المعيشة في مصر ، كان علينا أن نبدأ بدراسة هذه المشكلة في المجتمعات المختلفة والظروف التي أدت إليها ، وكيف استطاع الباحثون أن يجدوا حلاً ملائماً لها ، ثم نوازن بين ظروفنا وظرف هذه المجتمعات ونأخذ من الحلول ما يناسب حالتنا .

الفصل الثاني

العوامل التي تؤدي للمشكلات الاجتماعية

١ — التخلف الاجتماعي Social Lag : سبق أن بينا كيف أن ما يسود المجتمع من أنماط ونظم اجتماعية في تغير مستمر ، فالنظم الاقتصادية والدينية والتربوية . . . الخ تتطور وتتغير بشكل يكاد يكون مستمراً ، وبيننا الأسباب التي تؤدي إلى هذا التغير المستمر في النظم والأنماط الاجتماعية . والنظم الاجتماعية تتصل ببعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ، بحيث إذا حدثت ظروف وأدت إلى تغير النظام الاقتصادي مثلاً كان لهذا التغير أثره في بقية النظم الأخرى من دينية إلى تربوية إلى أسرية . . . الخ ، وبالعكس لو أدت ظروف إلى تغير النظام الديني كان لهذا التغير كذلك أثره في النظم الأخرى . يوجد إذن ما يشبه التوازن بين النظم الاجتماعية المختلفة التي تسود مجتمعات من المجتمعات ، بحيث نجد أن المجتمع إذا كان يسوده نوع من الاقتصاد الزراعي أو الصناعي أو الرعوي كان له في كل من هذه الحالات الثلاث نظم أسرية وتربوية ودينية وأخلاقية ولغوية تتناسب مع النظام الاقتصادي

Problems
that
social
science
cannot
solve

القائم ، وتختلف النظم الاجتماعية مثلاً في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ المساواة السياسية المطلقة بين الأفراد عن تلك التي تسود المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التفرقة العنصرية racial differentiation أو الطبقات المهنية Castes régime ... الخ. وهذا هو ما يسميه علماء الاجتماع باسم التكامل الاجتماعي Social integration ، أى أن النظم الاجتماعية التي تسود مجتمعات المجتمعات في فترة ما متكاملة ، أى يكمل بعضها الآخر ويتوازن معه ، إذ النظم الاجتماعية تمثل وحدة متكاملة متناسقة . غير أن هذا التناسق بين النظم والأنماط الاجتماعية المختلفة كثيراً ما يتعرض للخطر ، بسبب ما يطرأ على النظم الاجتماعية من تغيرات غير متساوية في مداها وعمقها . وذلك لأن لكل نمط اجتماعي ظروفه التي تؤدي إلى تطوره بشكل خاص ومعدل معين . فعدد سكان القطر المصري كان سنة ١٨٩٧ ، ٩,٧٣٤,٤٠٥ وكانت مساحة الأراضي المزروعة ٤,٩٠٠,٠٠٠ فدان — مساحة أو ٦,٧٥٠,٠٠٠ فدان — محصول (لأن بعض الأفدنة ينتج محصولين في العام ، وعلى ذلك يحسب كل منها إحصائياً على أنه يمثل فدانين) ؛ وفي سنة ١٩٤٧ ارتفع عدد السكان إلى ١٩,٠٢١,٨٤٠ ومساحة الأراضي المزروعة إلى حوالى ٥,٨٠٠,٠٠٠ فدان مساحة أو حوالى ٨,٥٠٠,٠٠٠ فدان محصول ؛ ففي مدى خمسين عاماً نجد أن عدد السكان قد تضاعف بينما المساحة المزروعة لم تزد إلا في حدود ١٨٪ من وحدات الأفدنة أو ٢٦٪ من وحدات محصولات الأفدنة ، فالتغير الذي طرأ على عدد السكان غير متكافئ مع التغير في عدد الأفدنة المزروعة ، وبسمى هذا عند علماء الاجتماع باسم التخلف الاجتماعي أو الهوة الاجتماعية S. Lag أى أن النمط الاجتماعي الخاص بالمساحة المزروعة قد تخلف في تطوره عن النمط الخاص بعدد السكان . ويمكننا أن نعبر عن ذلك بالرسم التالي (٤) .

عدد السكان	١
عدد الأفدنة	١

وينجم عن هذا التخلف أو الهوة بين نمطين اجتماعيين انكسار التوازن بين النظامين الاجتماعيين اللذين يمثلهما هذان النمطان بالتفكك أو الاضطراب الاجتماعى أو Social disorganisation الذى يؤدى بدوره إلى تكوين مشكلة أو أكثر من المشكلات الاجتماعية ، فالتخلف الاجتماعى فى المثل الذى ضربناه يؤدى مثلاً إلى نقض ملكية الأفراد نسبياً ، أو عجز المساحة المزروعة عن سد حاجة الأفراد وبالتالي إلى سوء مستوى المعيشة ، وذلك طبعاً ما لم تأت تغيرات أخرى تسد ما ترتب عن تكوين هذا التخلف من نتائج . وهناك مثل آخر : لقد أدى التطور الاجتماعى فى مصر وانتشار الثقافة الأوربية مع عدة عوامل أخرى إلى تغيير نمط اجتماعى وهو الملبس ، فقد ترك السواد الأعظم من المصريين وعلى رأسهم رجال الجيش والبوليس لبس الطربوش وبدأوا يسيرون عراة الرأس أو لابسين قبعات أو ما يشبهها ، وترك عدد كبير من الناس الزي العربى و « البلدى » واستبدلوا به الزي الأوروبى ، وهذا التطور فى الزي المصرى يسير بسرعة كبيرة ، ويستلزم قطعاً ، حفظاً للتوازن بين الأنماط الاجتماعية المختلفة ، تغيراً سريعاً مشابهاً فى أنماط أخرى ، إذ يجب لى نبقى على هذا التوازن أن نحول المشتغلين بصناعة الطرايدش وتنظيفها إلى صناعة البرانيط مثلاً ، وكذلك الجيش الجرار من الخياطين « العربى أو البلدى » ومن يقومون بكى هذا النوع من الملابس إلى خياطين « أفرجى » ، ولكن ذلك مستحيل أو على الأقل لا يمكن أن يسير بنفس السرعة من التطور ، إذ أن هؤلاء الناس قد استقرت معيشتهم على هذا النوع من الحرف الذى شبوا ونشأوا فيه ، وتحويلهم أو تأهيلهم للمهنة الجديدة يحتاج إلى وقت طويل ، وقد يكون مستحيلاً فى بعض الأحيان .

ينتج إذن عن هذا التطور في نمط الملابس تخلف اجتماعى بين تطور نمط الملابس والتطور الحرفى وينشأ عنه بالتالى مشكلة اجتماعية وهى تقوم مثلاً على البحث فى مصير صناعات الأزياء البلدية وأسرها ، بل قد ينبجم عن ذلك عدة مشكلات أخرى ، فقد يؤدى هذا التطور إلى حاجتنا من المزيد فى استيراد أصواف من الخارج مما لا تحتمله ميزانيتنا مثلاً ، كما يمكننا أن نتصور كيف تكون الهوة أعمق والتخلف أكبر إذا سار التطور بنفس السرعة فى مجال زى النساء .

وإذا حدث تغير فى نمط اجتماعى فإن هذا التغير يؤدى حتماً كما ذكرنا إلى تغير قليل أو كثير فى الأنماط الأخرى ، غير أن هذا التغير بالنسبة للأنماط الأخرى لا يحدث بنفس السرعة أو المعدل ، إذ قد يتطلب وقتاً طويلاً أو قصيراً وعلى ذلك يحدث تخلف بين النمط المتغير وغيره من الأنماط الأخرى مما يؤدى إلى حدوث مشكلة أو عدة مشكلات اجتماعية^(٥) .

ويمكننا ذكر أمثلة لانهائية لها لتوضيح هذه المسألة ، وليس علينا إلا أن نتصور تطور نمطين اجتماعيين وما يؤدى إليه هذا التطور من كسر التوازن بينهما ، فتطور الأنماط الاقتصادية مثلاً من الشكل الزراعى إلى الشكل الحرفى إلى الشكل الصناعى قد أحدث فى الأنماط الأسرية تأثيراً بالغاً ظهرت نتائجه ، كما سنرى فيما بعد ، فى ارتفاع نسب الطلاق فى القرن العشرين فى كل المجتمعات تقريباً ؛ وتزايد هذه النسب باستمرار وفى ظهور مشكلة العزف عن الزواج بين الشباب ، ومشكلة تشغيل النساء وإشراكهن فى الحياة العامة ومشكلة سلطة كل من الرجل والمرأة فى المنزل ... الخ . وهكذا إذا بحثنا فى الأسباب التى تؤدى إلى أية مشكلة من المشكلات الاجتماعية لوجدنا أن السبب الرئيسى فيها هو التغير الاجتماعى الذى يؤدى إلى كسر التوازن بين الأنماط الاجتماعية المختلفة . بل إن بعض علماء الدراسات الاجتماعية والسياسية يرى أن السبب الرئيسى للمشكلات الدولية العويصة فى القرن العشرين هو فى وجود هوة

اجتماعية عميقة بين نمطين ثقافيين ، فالثقافة المادية تتطور بسرعة البرق وينتقل العالم كل دقيقة من اختراع أو اكتشاف إلى اختراع آخر أو اكتشاف جديد ، حتى ليكاد الإنسان في هذا المجال أن يبلغ القمة والأوج ، أما الناحية الروحية فتطورها ضئيل ضعيف ، إذ لازالت الأطماع والشهوات توجه النفسية الإنسانية وتسيطر عليها ، فالتطور الذي طرأ على النفسية البشرية إذا قيس بتطور الحياة المادية يعتبر تافهاً ؛ ومن هنا تحدث المشكلات الدولية العنيفة المعقدة .

٢ - المجتمعات الجامدة والمجتمعات المتغيرة Stationary and changing societies

societies : لا يخلو مجتمع من المجتمعات من التغير الاجتماعي ، غير أن ثمة مجتمعات تعثرها تغيرات سريعة متلاحقة تصيب عدة أنماط اجتماعية في أن واحد ، وذلك بسبب تغير الظروف التي تحيط بالمجتمع من ثقافية وتربوية وذلك كما هي الحال في معظم المجتمعات الحديثة ، فإذا شاهدنا مثلاً مجتمعاً كالمجتمع المصري لوجدنا أن الحياة الاجتماعية قد أخذت في العشرين سنة الأخيرة تتطور وتتغير بشكل سريع عميق ، وكذلك الحال في المجتمعات الأوربية والأمريكية ، وتسمى مثل هذه المجتمعات بالمجتمعات المتغيرة ، ولما كان التغير الاجتماعي كما رأينا يؤدي إلى وجود تخلفات اجتماعية وبالتالي إلى وجود المشكلات ، لذلك نجد المجتمعات المتطورة عادة مملوءة بالمشكلات التي تتطلب حلولاً سريعة ؛ ولعل هذا هو السبب في المشكلات المعقدة التي تنتاب المجتمعات الحديثة . وهناك بالعكس مجتمعات لا تتغير الحياة الاجتماعية فيها إلا بشكل بطيء جداً لا يحدث تخلفات عميقة ، فمثلاً لو حدث تغير في النمط الاقتصادي فإنه يتم على فترة تبلغ عشر أو عشرين أو خمسين أو مائة سنة ، وفي هذه الفترة الطويلة يترك التغير الاقتصادي للأنماط الاجتماعية الأخرى فرصة اللحوق به في تغيراتها أي تكون هناك فرصة للتكامل الاجتماعي

لكى يتحقق ، ومن ثم لا تتكون تخلفات أو هوات كبيرة وبالتالي لا تنشأ مشكلات معقدة . مثل هذه المجتمعات تسمى بالجمادة Stationary ومشكلاتها الاجتماعية بسيطة وقليلة وذلك كماهى الحال فى المجتمعات البدائية والمجتمعات القديمة فى بعض عصورها ومجتمعات العصور الوسطى فى بعض الفترات ، إذ قد يكون المجتمع متغيراً فى بعض الفترات جامداً فى بعضها الآخر ، وذلك وفق الظروف الثقافية والحضارية والبشرية التى تحيط به ، فمصر مثلاً كانت فى حالة جمود نسبي تحت حكم الأتراك العثمانيين والمماليك أى فى الفترة ما بين أوائل القرن السادس عشر حتى أخريات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (الحملة الفرنسية) . وفى القرن التاسع عشر خرج المجتمع المصرى من جموده النسبي واعتبرته تطورات كبيرة ، حتى إذا أتى القرن العشرون تعقدت هذه التطورات وتضخمت وبالتالي نشأت مشكلات اجتماعية نقابلها كل يوم تقريباً ، وهذا هو شأن المجتمعات المتطورة (٦) .

٣ — اختلاف الأنماط وتطورها : ولو كانت الأنماط الاجتماعية المختلفة تتغير بنسبة واحدة لما حدثت مشكلات اجتماعية إلا نادراً (لأن ثمة أسباباً أخرى لحدوث المشكلات) ، ولكنها تتطور بنسب متفاوتة كما ذكرت . والسبب فى ذلك أن لكل نمط اجتماعى طبيعة خاصة تختلف قليلاً أو كثيراً عن الأنماط الأخرى ، وبالتالي إذا حدثت ظروف تؤدى إلى تغيره السريع أو المفاجئ ، فإن هذه الظروف تختلف فى تأثيرها على الأنماط الأخرى ، فقد يحدث تطور سريع عميق فى نظم التربية مثلاً فى بلد من البلاد أو فى النظم السياسية ولا يكون لهذا التطور إلا أثر ضئيل بطيء فى المجال الدينى مثلاً أو فى مجال العادات والتقاليد السائدة . فهناك أنماط اجتماعية معروفة بثباتها أو جمودها النسبي كالنظم الدينية والعادات والتقاليد والنظم القضائية وأخيراً النفسية الاجتماعية ، فنفسية شعب من الشعوب لا يمكن أن تتغير بين يوم وليلة ، فهى إذ تتكون على ممر سنين طويلة تحتاج فى تغيرها إلى فترة كبيرة ،

فلقد حدثت الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ وتغيرت الحياة السياسية المصرية والحياة الاقتصادية تغيرات عميقة جوهرية في أقل من عام ، ولكن النفسية المصرية التي سببت صفاتها فيما بعد بما فيها من مزايا ومناقص ، لا يمكن أن تتغير بهذه السرعة ، بل هي تتطلب سنين طويلة قبل أن يتم تغييرها وقبل أن تلحق بركب الثورة وما تريده من إصلاحات : والنظم الدينية لما كانت تقوم على الاعتقاد وتقوم في الغالب على مبادئ يعتقد معتقوها أنها منزلة تمتاز بجمودها هي الأخرى ولا تتحول أو تتطور إلا في حدود ضيقة للغاية . وبالعكس هناك أنماط متطورة أو تقبل التطور والتغير بشكل أسرع نسبياً كالنظم السياسية والاقتصادية وأنماط الحضارة .

٤ — الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى تكوين المشكلات : لاشك أن التغير الاجتماعي بأسبابه ونتائجه يعتبر السبب الرئيسي لجميع المشكلات الاجتماعية كما سبق أن بينا . ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى على درجة كبيرة من الأهمية ، وهذه الأسباب على نوعين : نوع فيزيقي بشوى وذلك مثل الزلازل والبراكين التي قد تدمر مجتمعاً بأسره أو طغيان بحر أو فيضان نهر أو جفافه ، أو غارة الجراد ... كل تلك الظروف تؤدي إلى تكوين مشكلات اجتماعية معقدة . أما النوع الثاني فهو اجتماعي ، ويتلخص في أن كثيراً من أفراد المجتمع يفشلون في إيجاد التوافق بين أنفسهم وبين الظروف الاجتماعية ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى نقص في تركيبهم الفيزيقي أو في نشاطهم العقلي أو إلى محض الصدفة . فالطفل يولد وعنده بعض القدرات والاستعدادات الفطرية فيأخذه المجتمع وينشئه التنشئة الاجتماعية التي يراها والتي تكون متفقة مع ما في المجتمع من عادات وتقاليد . فالتنشئة الاجتماعية Socialisation تخلق من الطفل الذي يكون بمثابة كتلة من الاستعدادات والغرائز المتعارضة شخصاً صالحاً للإسهام في الحياة الاجتماعية ومشاركة غيره المعيشة في المجتمع ، كما تعطى للطفل الذي لا يقدر على شيء أسلحة من الثقافة والتربية يستطيع

أن يشق بها طريقه وأن يعتمد على نفسه عندما يشب ويتعرع ، ذلك أن الحياة الاجتماعية تقوم على عمليتين اجتماعيتين على جانب عظيم من الأهمية بجانب العمليات الأخرى التي لها لاشك أثرها ، وهاتان العمليتان هما التعاون والتصارع أو التنافس ، وكلتا العمليتين ضرورية كأساس للنشاط الاجتماعى ولكل منهما ظروف تختلف عن ظروف الأخرى ، وكل ذلك يؤدي إذا سار في حدود خاصة إلى رقى المجتمع والنهوض بشأنه . والأفراد الذين نشئوا تنشئة اجتماعية سليمة يستطيعون أن يقوموا بهذه العمليات الاجتماعية على خير وجه والذين لم ينشأوا التنشئة السليمة - بالعكس - يفشلون سواء في تعاونهم أو تنافسهم مع الآخرين فيسقطون في الميدان ويكونون عالة على المجتمع لأنه لا يستطيع أن يعتمد عليهم ، وإذا كثر عدد هؤلاء الأفراد الفاشلين في تنشئتهم الاجتماعية فإن رفاهية المجتمع بل وحياته تكون معرضة للخطر ومن ثم تنتج مشكلة أو عدة مشكلات اجتماعية والسبب في هذه المشكلات إذن هو سوء التوافق الاجتماعى *maladaptation* ^(٧) ، أى أن الفرد لا يستطيع أن يوجد التوافق بين ظروفه الفيزيكية والنفسية والاجتماعية وبين ما يسود المجتمع من أنماط اجتماعية . وقد يكون السبب في هذا الفشل راجعا بدوره إلى نقص عقلى أو فيزيق كالمصابين بأمراض نفسية أو عقلية أو العجزة ، أو راجعا إلى ظروف اجتماعية كفقدان الوالدين كليهما أو أحدهما أو العائل الذى يعول الأسرة فيتشرد أفراد الأسرة ويحرمون من التربية السليمة ... وقد يكون الفرد أخيراً منشأ تنشئة سليمة تؤهله للتعاون والتنافس الاجتماعيين على أكمل وجه ، ولكنه يفشل مع ذلك في حياته الاجتماعية لأسباب ترجع إلى الصدفة البحتة ، ولتأخذ مثلاً طالبا جد واجتهد واستعد للامتحان ومرض قبل الامتحان بيوم مرضاً منعه عن تأديته ، ويمكنك أن تتصور مثل هذه الظروف للتاجر الناجح الذى يخسر في تجارته بعد طول الجهاد والصانع النشط الذى يصاب بأزمة في البيع

ويفلس... فالحياة الاجتماعية ولا سيما الحياة الحديثة معقدة أشد التعقيد وتجعل الفرد في بعض الأحيان عاجزاً عن أن يلم إلماماً تاماً بجميع الظروف والملازمات إذ هي مملوءة بالمفاجآت التي يذهب ضحيتها الكثيرون. وهذا السبب هو ما يسمى سوء التكيف الاجتماعي maladjustment، أى أن الفرد يكون عاجزاً عن أن يكيف نفسه وفق الظروف والمفاجآت الجديدة في الوقت المناسب. ولا شك أن الحروب تعتبر من الظروف الرئيسية التي يذهب ضحيتها كثير من الناس، والتي يتأتى عنها كثير من المشكلات الاجتماعية في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والأخلاقية والتربوية... الخ بسبب عدم استطاعة الأفراد أو المجتمع نفسه تكيف أنفسهم وفق الظروف الجديدة.

الفصل الثالث

تصنيف المشكلات الاجتماعية

Classification of Social Problems.

١ — كل نظام يثير مشكلة أو أكثر: المشكلات الاجتماعية إذن كثيرة ومتنوعة لأن كل نظام اجتماعي في تطوره وتأثره بالنظم الأخرى وتأثيره عليها يثير عدة مشكلات^(٧)، فالنظام الاجتماعي أو النمط الاجتماعي الواحد قد يكون مجالا لعدة مشكلات اجتماعية، وبالعكس قد نرى لمشكلة واحدة عدة نواح تتعلق كل منها بنظام أو نمط اجتماعي خاص: فهناك مشكلات تتعلق بالنظام الاقتصادي كال فقر وانخفاض مستوى المعيشة، ومشكلات عائلية أو أسرية تخص نظام تكوين الأسرة، ومشكلات تربوية ومشكلات تتعلق ببناء المجتمع أو ما يسمى البنية الاجتماعية Social Structure

كالمشكلات الناشئة عن هجرة الريفيين إلى المدن والهجرات الإقليمية والدولية والمواليد والوفيات والمشكلات الصحية . وإلى جانب ذلك نجد المشكلات الأخلاقية والسلوكية وهي تتعلق بالسلوك الإجرامى والانحرافى والظروف والأسباب التى تؤدى إليه ، والمشكلات الخاصة بالفنون ، مشكلات المسرح والسينما والمشكلات الأدبية واللغوية ، والمشكلات الدينية والقضائية ... الخ ، وكل مشكلة من تلك المشكلات تتعلق فى الغالب بعدة نظم وترجع إلى عدة أسباب كل منها يقوم على عدة ظروف : فالمشكلات الصحية مثلا قد ترجع إلى عوامل اقتصادية وأخرى تربوية ... وقد تتعلق كذلك بالظروف الدينية ، فبعض الناس يخلطون بين التوكل على الله والتوكل ، وهم لذلك يهملون حالتهم الصحية ولا يبالون بعلاج أنفسهم عند حدوث مرض لهم ، مع أنهم اقتصاديا قادرون على علاج أنفسهم ... وهناك كذلك مشكلات اجتماعية سياسية كمشكلة الاستعمار فى المجتمعات المستعمرة ومشكلة التفرقة العنصرية فى بعض المجتمعات كالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقية ، ومشكلة فساد الأداة الحكومية فى كثير من الدول . . . ولن نتعرض بطبيعة الحال فى هذا الكتاب لكل المشكلات الاجتماعية ، إذ من المستحيل على أى مؤلف أن يعالج كل المشكلات التى تنتاب أى مجتمع من المجتمعات كبرىها وصغيرها فى كتاب واحد ، فذلك يستلزم عدة مؤلفات ضخمة ، لأنه إذ يطرق باب المشكلات الاجتماعية ، إنما يتعرض فى الواقع للحياة الاجتماعية كلها فى دقائقها وتفصيلاتها ومن المستحيل عرض كل ذلك فى مؤلف واحد . هناك إذن مشكلات كبيرة سنعرض لها ومشكلات صغيرة لن نتعرض بل سنكتفى بذكرها . والفرق بين المشكلات الكبرى والمشكلات الصغرى هى أن الكبرى تبدو للعقل الجمعى أو الطبقة المستنيرة أو رأى العام أخطر من غيرها ، وهى تسترعى اهتمام المجتمع أكثر من غيرها لتعلقها بأكثر عدد من أفراد المجتمع ، ولأن فى حلها حلا لمشكلات أخرى كثيرة ،

وإصلاحاً لحال نسبة كبيرة من أفراد المجتمع. ولكن ليس معنى ذلك أننا نقلل من شأن المشكلات الصغرى ، التي قد تتطور يوماً ما وتتفاقم وتصبح تحت ظروف خاصة من أمهات المشكلات. فقد تبدو مثلاً مشكلة تسرب الكلمات الأجنبية الدخيلة إلى لغة من اللغات مشكلة بسيطة ، ومع ذلك قد تتطور هذه المشكلة وتصبح ذات خطورة بالغة ، فقد راع هتلر والنظام النازي مثلاً سنة ١٩٣٣ أن وجد سيلاً لا ينقطع من الألفاظ ذات الأصل اللاتيني يغذى اللغة الألمانية بالألفاظ ، ولا سيما أسماء المعاني ، ووجد النازيون أن اللغة الألمانية كانت ضحية غزو لغوى من جانب اللغات ذات الأصل اللاتيني ؛ وكان النازيون يقومون بضغطهم السياسى لضم جميع الشعوب المتحدثة بالألمانية إلى دولهم وتكوين ألمانيا الكبرى ، ووجدوا أن الأساس الرئيسى لدعوتهم مهدد بالانهيار ، لا سيما وأن اللغة الألمانية — ككل لغة بالنسبة للمجتمع الذى تسود فيه — تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التراث الجرمانى الذى كان بمثابة الأساس والحجة الرئيسة لمطالبهم السياسية . لذلك سارع النازيون إلى إنشاء مجامع ومجالس متعددة كان من مهمتها علاج هذه المشكلة والقضاء على الألفاظ الدخيلة وإبدالها بألفاظ من أصل جرمانى ، وذلك حفظاً للتراث القومى الألمانى وإبقاءً على هذا التراث بقاءً خالياً من الشوائب الأجنبية^(١) ، وكان اهتمام النازيين بهذه المشكلة لا يقل عن اهتمامهم بأى من المشكلات الكبرى العويصة التى كانت تشغل بالهم . نحن إذن سنتعرض لكبريات المشكلات ولكننا فى الوقت نفسه لا نقلل من خطر المشكلات الصغرى .

٢ — المشكلات الاجتماعية المصرية : ننتقل بعد هذه العموميات إلى

مجتمعنا المصرى ، سنتصور أننا نخلق فى سمائه ، فما هى المشكلات البارزة التى نراها ؟ سنأخذ النظم الاجتماعية الواحد بعد الآخر لنرى أهم المشكلات التى تتنبأها (١) النظام الاقتصادى Economic problems : ونجد هنا مشكلات الفقر وسوء مستوى المعيشة والتصنيع ، وهى كلها إلى جانب غيرها

من المشكلات الاقتصادية متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً . (ب) النظام الأسرى (العائلي) Family p. : وذلك كمشاكل تزايد نسب الطلاق وتضخمها والعلاقة بين الزوجين ، وإشراك المرأة في الحياة العامة ، وتعدد الزوجات ، وإدخال التشريعات المدنية في باب الأحوال الشخصية ، وتنظيم النسل حتى يتمكن الوالدان من تنشئة أطفالهما تنشئة سليمة . (ح) النظام التربوي Educational : وتقابلنا هنا مشكلات محو الأمية والتثقيف الشعبي ، وتعدد أنواع التعليم من أزهرى إلى علماني وانقسام التعليم العلماني إلى مدارس تتبع النظام الأوربي ومدارس تميل إلى النظام الشرقي وكيف يؤدي هذا — كما سنرى — إلى أخطار ، لأن اعتماد أفراد الأمة الواحدة على ثقافتين متباينتين أو أكثر يؤدي إلى تباين ميولهم وأمزجتهم وأفكارهم ، وكيف تحمل المدرسة الواحدة محل هذا التعدد . وإلى جانب ذلك تأتي مشكلة التعليم الجامعي وما هو الدور الذي يجب أن يلعبه والأهداف التي عليه أن يحققها ، ومشكلة التعليم الفني ووسائل النهوض به حتى يواجه حركة التصنيع الضخمة التي رسمت الثورة برنامجها وبدأت في تنفيذه على الفور . ومن أهم مشكلات هذا النظام هي مشكلة تغيير نفسية الأفراد وتعويدهم الاعتماد على أنفسهم وغرس روح التجديد والابتكار في نفوسهم حتى يستطيع كل متعلم أن يشق طريقه في الحياة بعد تخرجه في المدرسة ، بهمة ونشاط ، غير ملتفت إلى وظائف الحكومة أو غيرها من الهيئات والشركات ، ومشكلة إصلاح التعليم حتى يواجه الأهداف الاجتماعية الجديدة التي رسمتها الثورة و — النظام القضائي Judicial : ومن أكبر المشكلات هنا وأبرزها تعدد الهيئات القضائية ، فعندنا قضاء أهلي وآخر شرعي ومجالس مالية وقضاء خاص بمحافظات الحدود ، وكان عندنا المحاكم المختلطة البغيضة التي ذهبت إلى غير رجعة ، والمشكلة الآن هي في توحيد القضاء المصري حتى يسهل على المتقاضين الحصول على حقوقهم كاملة غير

منقوصة، وحتى لا يستطيع بعض ذوى الأخلاق الفاسدة استغلال هذا التعدد استغلالاً سيئاً والإفلات من يد العدالة : وما أكثر ما نسمع هذه الأيام عن أناس عمدوا إلى تغيير دينهم حتى يفلتوا من ولاية قضاء ويقدموا إلى نوع آخر من القضاء وبذلك يفلتون بأساليبهم الدينية من يد القضاء المقدسة!! هـ — النظام الدينى Religious : والمشكلة الدينية الرئيسية هى فى التوفيق

بين النظم التى تتمخض عنها الحضارة الحديثة وبين النظريات الدينية، ويتوقف حل هذه المشكلة على مرونة الدين ومرونة عقلية مفسريه وفقهائه. ولا شك أن المجتمع المصرى من حيث هو مجتمع إسلامى يهتم اهتماماً بالغاً بمعرفة موقف الدين الإسلامى من النظم والإصلاحات الاجتماعية التى يريد غرسها أو إدخالها فى النشاط الاجتماعى المصرى، ويلتزم التزاماً دقيقاً بهذا الموقف، بحيث لا يقبل أى مصلح مهما كان ذا آراء تقدمية أن يطبق حلاً لمشكلة، يتعارض صراحة أو ضمناً مع النظريات الدينية الإسلامية. ولكن الدين الإسلامى من حيث كونه نظاماً اجتماعياً لا شك فيه من العناصر والقواعد الفقهية التى تجعله أبعد ما يكون عن أن يضيق بما تنشده الحضارة الحديثة من إصلاحات ومن حلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة. ولكننا نجد مع ذلك كثيراً من الفقهاء يترجمون فى تفسيرهم للنصوص الدينية وبعضهم الآخر يفسرها بروح سمجة، مراعين ظروف المجتمع وتطوراته. ولقد قابلت هذه المشكلة المجتمعات الأوربية والأمريكية المختلفة، ولعب رجال الدين المسيحي بجميع مذاهبه دوراً مشكوراً فى التوفيق بين القواعد الدينية والنظم الحديثة، وأظهروا كياسة وحسن فهم للموقف فى معظم الأحيان. ومن المشكلات الدينية كذلك مسألة توزيع الاختصاص بين الدولة من ناحية ورجال الدين من ناحية أخرى وهل يحق لهؤلاء الإشراف على بعض نظم التعليم والأحوال الشخصية مثلاً، أم لا بد أن تترك كل هذه الأمور للدولة، هل يصح للأزهر مثلاً أن يخرج مدرسى اللغة العربية وغيرهم أم أن هذا من اختصاص التعليم العلماني؟ تلك المشكلة

وأما لها طالما انقسمت بشأنها الدول الأوربية في العصور القديمة والمتوسطة والحديثة، وهي لازالت مشكلات حية في المجتمع المصري .

و — النظام السياسي : Political والمشكلة السياسية العظمى التي تقابل رجال الثورة المصرية الآن هي إقامة أسس للديمقراطية السليمة في المجتمع المصري وإيجاد نوع من الحكم تكون الكلمة فيه للشعب، وتحرير الأفراد من الذلة التي عودوا عليها في العهد البائد، بحيث يعرف كل فرد حقوقه والتزاماته، ويكون صاحب رأى يدافع عنه، وإذا اختار نائباً أو شيخاً فإنما يختاره بمحض إرادته، لا أن يساق إلى ذلك بواسطة صاحب سلطان أوجه . مشكلة الثورة الآن هي في تربية الشعب تربية سياسية وتعويده على كيفية استخدام مبادئ الحرية والمساواة والديمقراطية استخداماً سليماً . والمشكلة الثانية هي مشكلة القضاء على الفوارق الكبيرة التي تفرق بين الطبقات الاجتماعية، أي القضاء على الإقطاعيين الزراعي والصناعي . ومن مشكلاتنا السياسية كذلك تطهير الأداة الحكومية والنهوض بها بحيث تقوم بمهمتها على خير وجه وأتمه، وتنظيفها من أدران الرشوة والمحسوبية، أو بواسطة الأشخاص وتعقيد الإجراءات، وهي الأدوار التي تفسد كل أداة حكومية . وثمة مشكلتان سياسيتان رئيسيتان يشغلان المجتمع المصري : المشكلة الأولى مستقبل علاقة مصر بالسودان وهذه العلاقة ومستقبلها على جانب عظيم من الخطورة بالنسبة للمجتمع المصري لما بينه وبين المجتمع السوداني من وشائج وصلات وظروف فيزيقية واجتماعية تجعل منهما مجتمعاً واحداً . والمشكلة الثانية مشكلة العروبة وصلتنا بالدول العربية الشقيقة التي يربطنا بها هي الأخرى ما يربط الشقيق بأشقائه وتأكيده الصلة والتعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية . . إلخ بيننا وبين هؤلاء الأشقاء، ورسم المشروعات الخاصة بتخليص الدول العربية والإسلامية من ربقة الاستعمار، والنهوض بالحياة الاجتماعية فيها في شتى نواحيها .

ز — الأنماط الخلقية Moral : ويتعلق بهذا الموضوع تخلص المجتمع المصرى من بعض العادات الضارة ، والتي أضحت وليس لها ما يبررها ، كعادة الأخذ بالثأر مثلاً ، وختان البنات ، وما إليه من نتائج ، وانتشار بعض العادات التي أساسها الجهل والإيمان بالشعوذة والسحر .. ومن أهم المشكلات هنا مشكلتان : الأولى مشكلة الإجرام والأسباب والظروف التي تؤدي إليها ووسائل العلاج ، والمشكلة الأخرى مشكلة التجديد وإلى حد يجب أن نتمسك بعاداتنا وتقاليدها وإلى أى مدى نستطيع أن نقلد الأجانب أو المجتمعات الأوربية والأمريكية في عاداتها تلك هي المعركة بين القديم والحديث ، بين المحافظين والمجددين التي طالما قاست منها مجتمعات أخرى أوربية .

ح — المشكلات اللغوية والأدبية والفنية Linguistic, Literary, artistic : وهذه المشكلات وإن لم تؤت حظاً من الانتشار والذيع كالمشكلات الاقتصادية والأسرية مثلاً ، إلا أنها مع ذلك متعددة ولها خطورتها ومنها مشكلة النهوض باللغة العربية كلغة قومية ، ومشكلة تجديد اللغة العربية بحيث تنسج لما تأتى به الحياة الحضارية والثقافية كل يوم من معان وأفكار جديدة ، ولعل هذه المشكلة من بين المشكلات الرئيسية التي قام من أجلها بجمع اللغة العربية ، ومن المشكلات التي يواجهها الأدباء ، هي مهمة الأدب عامة وفيما بعد الثورة على وجه الخصوص . هل يجب أن يكون الأدب تأملياً ، لاهياً منعزلاً ، أى هل يجب أن يكون نوعاً من الترفيه أو الترف العقلى ، أو يجب أن يخدم أغراضاً اجتماعية شأنه في ذلك شأن أى نظام اجتماعى ؟ وما هي هذه الأغراض ؟ معظم الأدباء يميلون إلى الأخذ بالرأى الثانى ، وبعضهم يأخذ بالرأىين معاً ؛ أما مشكلات الفنون فسنتكفى باختيار المسرح والسينما لبيان أهم مشكلاتها : وأولى هذه المشكلات هي في تفاهة القصة في أحيان كثيرة ولا سيما في السينما وفي ضعف الإخراج في أحيان أخرى حتى وصفت

بعض الأفلام المصرية بأنها نوع من التهريج ، ومن ذلك أيضاً ابتعاد المنتجين عن إنتاج أفلام يصورون فيها بعض حوادث تاريخنا القومى فرعونياً كان أو عربياً ، لأن مثل هذه الأفلام قد تكلفهم نفقات لا قبل لهم بها . والواقع أن مثل هذه الأفلام ضرورى لتحقيق الغرض الثقافى من ناحية ولأن كيد الروح القومية وتقويتها من ناحية أخرى . ومن المشكلات القديمة التى لازالت فى عنقوانها مشكلة استخدام اللغة العربية أو العامية فى مسرحياتنا ... وحل معظم هذه المشكلات يتوقف على الإجابة على السؤال الآتى : هل من مهمة الفن المسرحى والسينمائى أن يرضى الجماهير حتى ولو كانت بأذواق الجماهير بعض السقم والمرض ، أو أن مهمته أن يرتفع بذوق الجماهير وأن يربها تربية فنية سليمة .

وإذا عددنا أنواع الفنون المختلفة من موسيقى ونقش وتصوير ومعمار .. لوجدنا لكل منها مشكلات تنتظر حلولا .

ط — النفسية المصرية : وثمة أدواء كثيرة تنتاب النفسية المصرية ، منها xxx
ميلنا إلى الروتين والتقليد الاعمى وعدم الميل إلى الابتكار والتجديد ، ومن الأدواء كذلك موجة النفاق التى تسيطر على مجتمعنا المصرى والهرب من تحمل التبعات ومحاولة إلقائها على الآخرين ، ومعظم هذه الأمراض مزمن يرجع إلى عصور سحيقة والسبب فى تكوينها سلسلة الاستعمار الطويلة التى كان المجتمع ضحيتها ، ثم بعض ظروف اجتماعية أخرى سنفصلها فى حينها .

الفصل الرابع

المراقبة الاجتماعية

Social Control

١ — المقصود بالمراقبة الاجتماعية : المجتمع إذن إذا ترك وشأنه ، فإنه تتكون به على مر الأيام مشكلات اجتماعية ، تعطل تقدمه وتؤدي إلى شقاء الأفراد وتقضى على رفاهية المجتمع وسعادته ، وقد تؤدي به أخيراً إلى الموت والفناء . لذلك نجد أن المجتمع يقوم بنوع من الرقابة والإشراف على الأنماط الاجتماعية التي تسود أفرادها . ومن بين أغراض هذه الرقابة الكشف عن الأمراض والمشكلات الاجتماعية لمحاولة علاجها والقضاء عليها أو اتخاذ تدابير وقائية لحماية المجتمع منها . ذلك أن الرقابة أو المراقبة الاجتماعية تستهدف تسيير الأفراد وفق النظم الاجتماعية التي رسمها لهم المجتمع وتغيير هذه النظم إذا اقتضت ذلك ظروف جديدة ، كما تستهدف توجيه الأفراد نحو الغايات التي عليهم أن يحققوها والمثل التي هم ملزمون بمراعاتها . ويقوم بهذه المراقبة العقل الجمعي ممثلاً في الأسرة مثلاً بالنسبة للطفل ، ثم الطبقة المستنيرة والقادة في الشئون الاجتماعية المختلفة والرأى العام ورجال الفكر ، وعلى الجملة رجال السياسة والقضاء والتربية والعسكريون ورجال الدين والعلماء ... الخ كل هيئة فيما يخصها أو يتعلق بميدان نشاطها الاجتماعي . وعلى هؤلاء القادة في نواحي النشاط الاجتماعي المختلفة أن يدقوا ناقوس الخطر ليوجهوا النظر إلى المشكلة أو المشكلات التي تهدد الميدان الذي يعملون فيه ، حتى يتخذ المختصون الإجراءات الكفيلة بعلاج المشكلة في حالة وقوعها فعلاً ، أو بوقاية المجتمع منها في حالة ما إذا كان وقوعها لازال في دائرة الاحتمال^(٩) .

٢ — الحلول المرتجلة والحلول المدروسة : وإذا ظهرت مشكلة فإن هناك

فئتين من الحلول لعلاجها : هناك حلول مرتجلة improvised يقوم بها بعض

الناس بلا دراسة وبلا تعمق وبلا تخصص في الموضوع ، وهذه الحلول لا تفيد في شيء لأنها لا تقوم على أسس سليمة ، بل لعلها في معظم الأحيان ضارة أشد الضرر ، لأنها تأتي قبل أن يلم الباحث بدقائق الموضوع وقبل أن يدرسه دراسة مستفيضة ، وهذه الحلول تشبه بعض الصفات البلدية ، التي يصفها أحياناً الدجالون وأدعياء الطب للمرضى وذويهم والتي قد تضر بهم ، بل وتؤدي إلى الوفاة أو إحداث عاهة في المريض .. وهذه الحلول المرتجلة كانت سائدة عند كثير من المفكرين في العصور القديمة والمتوسطة وفي بدء العصور الحديثة ، لأن الناس لم يكونوا قد أدركوا بعد ، أن الأنماط والنظم الاجتماعية إنما تخضع لقوانين دقيقة صارمة لا تتخلف ، شأنها في ذلك شأن القوانين التي تحكم العالم المادى كقوانين الطبيعة والكيمياء والهندسة والميكانيكا والفلك ... والفسولوجيا ... بل كانوا يعتقدون أن الحرية الإنسانية تفسد أى قانون من القوانين وأن الأفراد يسرون وفق أهوائهم ورغباتهم لا يخضعون في سلوكهم لقاعدة ما ، كما تخضع مثلاً الظواهر الطبيعية لقواعد وقوانين منظمة . ولقد قدر لابن خلدون قديماً وأوجست كونت حديثاً أن يصلوا إلى أن المجتمعات الإنسانية تخضع لقوانين دقيقة ، وأن يوجها نظر العلماء إلى ضرورة الكشف عن هذه القوانين ، ومن هنا نشأ علم الاجتماع الذى من مهمته الأولى الكشف عن هذه القوانين والتنبؤ بالأحداث الاجتماعية المستقبلية ، وبالتالي نشأت حلول للمشكلات الاجتماعية من نوع آخر وهى الحلول المدروسة القائمة على دراسة الموقف دراسة علمية صحيحة .

٣ — دراسة المشكلات : والدراسة العلمية الصحيحة هى التى تقوم

على إحصائيات وبحوث اجتماعية يقوم بها الاختصاصيون كل فى مجال بحثه . والإحصائيات والبحوث الاجتماعية هى الطريق الوحيد الذى يكشف لنا

عن مدى المشكلة وعمقها ، وفي بعض الأحيان يكشف لنا عن مشكلات
حالية أو احتمالية لا نكون قد تنبها لها بعد ، وفي أحيان أخرى يبين لنا
أن ليس ثمة أية مشكلة على الإطلاق وأن المسألة لا تعدو أن تكون مشكلة
خيالية ، فالدراسة العلمية للمشكلة بالنسبة للمجتمع كالكشف الطبي بالنسبة
للفرد ، إذ يستطيع الفرد عن طريقة معرفة ما يشكو منه من أمراض ، وقد يسفر
الكشف عن وجود مرض وهمي لا وجود له أو بالعكس عن وجود مرض
مزمن ، أو مرض احتمالي ^(١) . الخ . فمثلاً لو درسنا المشكلة الصحية
في الوسط المصري إحصائياً لتبين لنا أن نسبة الوفيات في مصر تبلغ رقماً
يتراوح بين ٢٤ — ٢٨ في الألف ، ولو قارنا هذه الإحصائيات بالدول
الأخرى التي تعتبر في مرحلة تطورية أرقى من مصر كإنجلترا وفرنسا والتي
تتراوح النسبة فيها بين ٩ — ١١ في الألف أو بالدول التي مفروض فيها أنها
أقل في مستواها التطوري عن مصر ، مثل تونس ولبنان وقبرص التي تتراوح
النسبة فيها بين ٨ — ١٣ — لو لاحظنا ذلك لأدركنا إلى أي حد تعتبر المشكلة
الصحية خطيرة ، ويتجسم الخطر بشكل أكثر وضوحاً لو درسنا
الإحصائيات الخاصة بوفيات الأطفال والتي يتضح منها أن النسبة فيها قد تبلغ
من ١٢٠ — ٢٠٠ في الألف أي في بعض السنين يموت ١/٥ عدد الأطفال
المولودين . فالإحصاء هو اللغة التي يتحدث بها العلماء في العصر الحديث عندما
يريدون بحث مشكلة من المشاكل ، وهو يبين بطريقة سهلة بسيطة الموقف
على حقيقته . ولو سمعنا عن مشكلة تعدد الزوجات مثلاً ودرسناها من الناحية
الإحصائية لوجدنا أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة لا تتعدى ٣,٥٪
من عدد المتزوجين المسلمين وأن هذه النسبة في تناقص مستمر لعدة ظروف
سنعرفها فيما بعد ، ولا تضح لنا أن ليس ثمة في الأمر أية مشكلة ، فالنسبة
ضئيلة جداً وهي في تناقص مستمر بحيث نستطيع التنبؤ بأنه سيأتي يوم قريب

نتلاشى فيه هذه الظاهرة تماماً . وبجانب الإحصاء يوجد البحث الاجتماعى Social Research الذى يقوم به البحوث الاجتماعيون Social Workers كل فى مجال اختصاصه ، فهناك بحوث خاصة بمستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة فى الريف والمدن وبحوث عن ميزانية الأسرة وبحوث عن الدخل القومى والدخل الفردى وبحوث عن العادات والتقاليد . . . ، وفى كل ناحية من نواحي النشاط الاجتماعى التى بينها يستطيع المختصون فيها أن يجروا بحوثاً وإحصائيات اجتماعية ، ويقارنوا النتائج التى يحصلون عليها بالحال فى المجتمعات الأخرى المشابهة لنا ، وعن طريق البحوث والإحصائيات يستطيعون معرفة المشكلات التى تنتاب هذه الناحية أو تلك ، من نواحي نشاطنا الاجتماعى والإمام بدقائنها وتفصيلاتها .

٤ — علاج المشكلة : بعد أن يقوم المختصون بدراسة المشكلة عليها والتعرف على أسباب الداء ، يستطيعون أن يقترحوا العلاج اللازم . وعلاج المشكلات الاجتماعية عادة يستلزم وقتاً ، فهى فى هذه الناحية تختلف عن الأمراض الفردية التى يصاب بها الفرد والتى قد يشفى منها المريض أحياناً بعد دقائق . والعلاج عبارة عن برامج ترسم ومشروعات ضخمة تنفذ على مدى طويلة أو قصيرة حسب الأحوال ، وتسمى هذه البرامج باسم الإصلاح الاجتماعى Social Reform وعملية رسم هذه البرامج والإشراف على تنفيذها حتى تأتى بالنتائج المقصودة منها تسمى باسم التخطيط الاجتماعى Social Planning^(١) . فمثلاً فى مشكلة محو الأمية illiteracy لابد من رسم مشروعات لتعليم الأطفال بحيث لا ينشأ طفل إلا ويمر بالمدرسة الابتدائية ويقضى بها فتره نضمن بعدها أنه تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمعلومات العامة ، ثم مشروعات لتعليم الكبار الذين لم يتح لهم قسط من

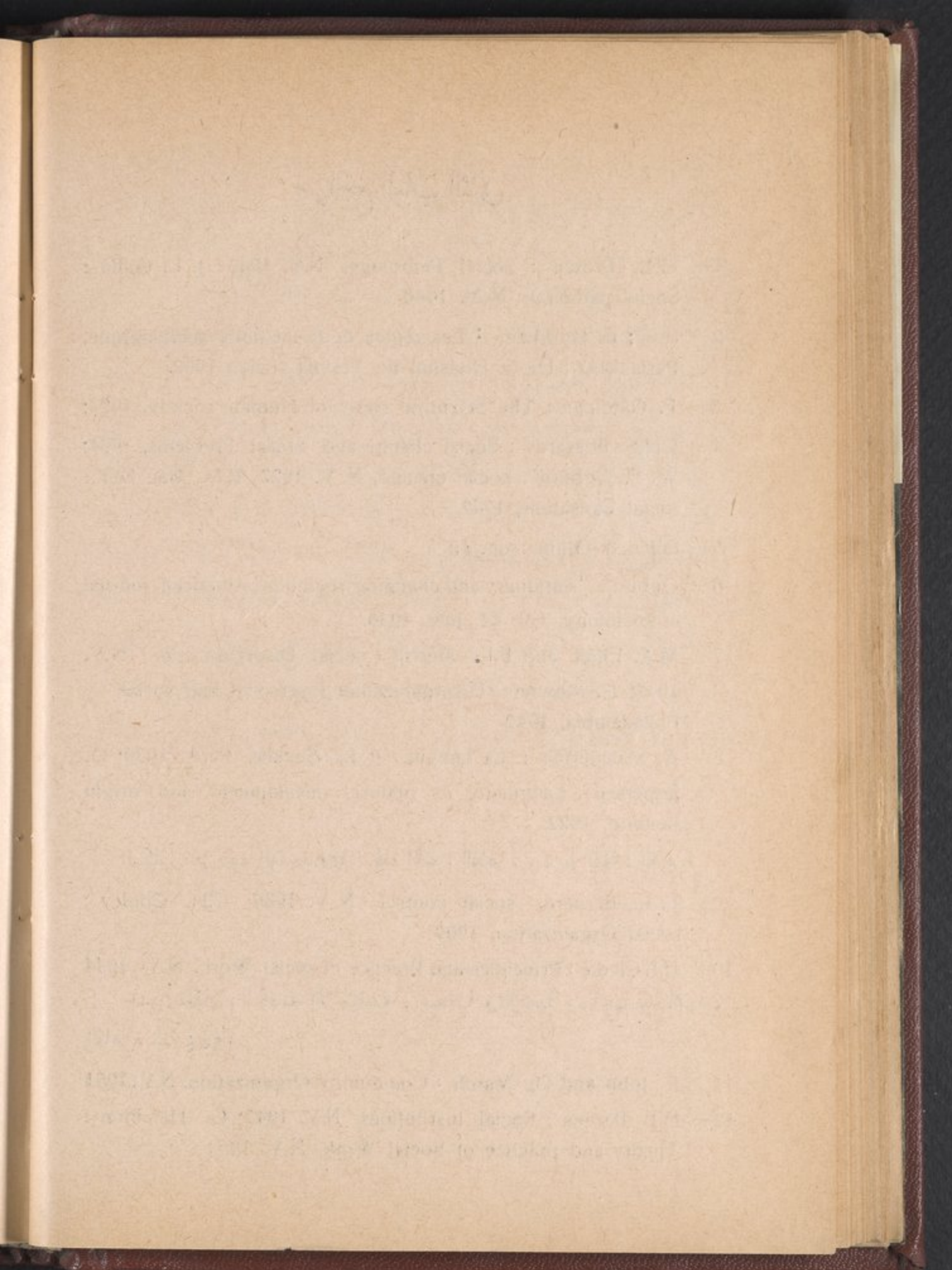
التعليم وهم صغار ، وكل هذا يتطلب مدرسين ومدارس وموظفين ومعدات ،
وعلينا إذن أن نعرف عدد الاطفال الذين يجب أن نعد لهم الامكنة كل عام
وعدد المدرسين اللازمين كل سنة والموظفين . . . ، ثم ننظر إلى جانب ذلك
إلى الإمكانيات التي لدينا فقد لا يكون لدينا العدد الكافي من المدرسين
اللازمين سنوياً ، ولا بد إزاء ذلك من عمل مشروع آخر لتخريج المدرسين
الذين نحتاج إليهم كل عام ، وعلينا إلى جانب ذلك أن نراعى الناحية المالية
أو الميزانية ، فقد لا تكون هذه الميزانية على استعداد لدينا إلا بمبالغ متوسطة
لوجود برامج أخرى إصلاحية . . . الخ . على المصلح أو المخطط الاجتماعي
أن يلاحظ كل ذلك وأن يدخل كل إحصائية كبيرة أو صغيرة في اعتباره ،
ويرسم على ضوء كل هذه المعلومات المشروع اللازم لكي ينفذ مثلاً على
خمس أو عشر أو عشرين سنة ، حسب الإمكانيات التي عنده .

المشكلات الاجتماعية إذن — إذ تتكون على مر سنين طويلة وتحت
ظروف معقدة — تستلزم وقتاً أحياناً يستغرق عدة سنوات ، بل قد يستغرق
عشرات السنين ، وذلك لأسباب كثيرة لمسناها من المثل الذي ضربناه عن
محو الأمية ، فهناك مثلاً مشكلات تستلزم بطبعها سنوات عديدة كشكلة إعداد
المدرسين أو الأطباء . . . إذ لا يمكن أن نعد مدرساً أو طبيباً أو مهندساً بين
يوم وليلة !! ، وهناك الإمكانيات المادية . . . ولذلك تلجأ الدول إلى المشروعات
التي تنفذ على مدى عدة سنوات كما ذكرت . ويجب على المخطط أو المصلح
الاجتماعي أن يراعى ظروف الوسط الذي يعمل فيه ، لا من ناحية
الإمكانيات المادية فحسب ، فهذا واضح لا يحتاج إلى دليل ، ولكن من الناحية
المعنوية الخلقية^(١٢) كذلك ، إذ يجب عليه أن يدخل في اعتباره نفسية المجتمع
الذي يعمل فيه وما يسوده من عادات وتقاليد ودين . . . الخ ، فلا يقترح
من الحلول والمشروعات إلا تلك التي تتناسب ونفسية الوسط الذي يحل

مشكلاته ، ولا ينقل مشروعاته إلا عن المجتمعات التي تتشابه ظروفها مع ظروف هذا الوسط . ذلك أنه لوحظ أن فشل معظم برامج الإصلاح ولا سيما في مصر يرجع أحياناً إلى تقليد المشروعات الأجنبية بلا تمحيص أو تعديل يجعلها ملائمة للوسط المصري ، ومن هنا كانت فائدتها ضئيلة أو منعدمة . فالمشروع الأمريكي مثلاً يعتمد في جزء كبير من مشروعاته الإصلاحية على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة ، ولهذه المؤسسات رؤوس أموال ضخمة وينفق عليها رجال أثرياء عن سعة ، وهي كثيرة في الوسط الأمريكي ، ولكن المشروع المصري لا يستطيع ذلك لأن جمعياتنا الخيرية فقيرة ، والنزعة الاجتماعية نحو الخدمة العامة قد لا تكون بنفس المتانة والقوة ، وعلى ذلك لا بد أن يراعى المصلح ذلك في مشروعاته الاجتماعية وألا يحمل هذه الجميات أكثر من طاقتها . دراسة المشكلات الاجتماعية إذن وعلاجها ليست مسألة فلسفية أو خطابية تدور على الخطابة أو الكلام ولكنها مسألة علمية بحثة تقوم على دراسة محورها الأرقام الإحصائية والبحوث الاجتماعية وأساسها رسم البرامج والمشروعات على أسس علمية مستنيرة .

مراجع الباب الثاني

- 1— G.L. Brown : Social Pathology, N.Y. 1942 ; J. L. Gillin : Social pathology N.Y. 1946
- 2— Ibid ; E. Durkheim : Les règles de la méthode sociologique, Paris 1947 ; De la Division du Travail social, 1902.
- 3— F. Giddings : The Scientific study of Human society, 1924;
- 4— J.H.S. Bossards : Social change and Social Preblems, 1934; W. F. Ogburn : social change, N. Y. 1922, R.M. Mac Iver : social Causation, 1942
- 5— Gillin & Gillin : op. cit.
- 6— Ogburn: "stationary and changing societies" American Journal of sociology, vol. 42, July, 1936.
- 7— M.A. Elliot and F.E. Merrill : social Disorganization, N.Y. 1941; E. Mowrer : Disorganization : personal and social, Philadelphia, 1942
- 8— A. Sommerfelt : La Langue et La Société, Paris 1938; O. Jespersen : Language, its nature, development and origin London, 1922
- الدكتور على عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، القاهرة ، علم اللغة ، القاهرة
- 9— L. L. Bernard. social control. N. Y. 1939; C.H. Cooley : social Organization. 1909
- 10— H.I. Clarke : Principles and Practice of social Work. N.Y. 1944
- حسن سعفان : الخدمة الاجتماعية ، ميدانها وتاريخها وبرامجها ومناهجها ، القاهرة سنة ١٩٥٤
- 11— R. John and De March : Community Organization. N.Y. 1951
- 12— H.E. Barnes : Social Institutions N.Y. 1942; G. Hamilton : Theory and practice of Social Work. N.Y. 1951



القسم الثاني

مشكلاتنا الرئيسية

مكتبة جامعة القاهرة

الباب الأول

مشكلة الفقر والعول Poverty & Dependency

١ - الفقر مشكلة عامة : وهو مشكلة المشكلات في جميع المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، بديتها ومتطورها ، ولقد فكرت المجتمعات الإنسانية جميعاً منذ أقدم العصور في حل هذه المشكلة وفي القضاء على الجوع والحرمان . إذ قد شغلت هذه المشكلة حيزاً كبيراً في تفكير أجدادنا الفراعنة الذين قاموا ببحث أسبابها . ولعل تخزين مياه النيل في منخفض الفيوم للارتفاع بها أثناء التحاريق وخزن المحصولات في مخازن خاصة لتوزيعها وقت الحاجة والمشروعات الاجتماعية التي قام بعض الفراعنة بإنشائها ، كبيوت العجزة وتوزيع الغذاء والكساء عدة مرات في الشهر على العمال ، مضافاً إلى ما كانت الطبقات الأرستقراطية تقوم به هي الأخرى من توزيع الهدايا والهبات والسماح للفقراء بجمع سنابل القمح الساقطة بعد الحصاد ، ومد الولائم في الأعياد والمواسم الدينية والقومية وعند دفن الموتى وذلك بالإضافة إلى قرايين الآلهة . . نقول لعل تلك المظاهر تدل على انشغال الفراعنة بهذه المشكلة . ولقد كان الفقر ولا لزال السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاجتماعي ، ففي المدن اليونانية القديمة مثل أثينا وأسبرطة كثرت ثورات الفقراء على الأغنياء لكي ينتزعوا منهم غذاءهم وكساءهم ، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية سادت المجتمعات اليونانية عدة قرون . والفقر هو الشبح الأكبر الذي تخشاه الشعوب والأفراد والذي يقاسى منه أكثر من ٦٠ أفراد الإنسانية عامة^(١) . والإحصائية الآتية تعطينا فكرة عن مقدار

xxx

انتشار الفقر في دول العالم عامة : (عن حوليات أكاديمية العلوم السياسية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية ، يناير سنة ١٩٥١)

مقارنة بين الدخل الفردى في مناطق العالم المختلفة

المناطق المتطورة (المتقدمة)	المناطق نصف المتطورة	المناطق المتأخرة
أقل من الخمس	أقل من السدس	الثلثان
٤٦١	١٥٤	٤١
نسبة عدد أفرادها من مجموع سكان العالم الدخل الفردى في السنة بالدولارات الأمريكية		

والمقصود بالدخل الفردى إجمالاً متوسط ما يحصل عليه كل فرد في العام نتيجة ما قام به من أعمال أو خدمات ، سواء كان ذلك في صورة مالية أو عينية أو في صورة خدمات يحصل عليها . وإذا عرفنا أن الجنيه المصرى كان في سنة ١٩٥١ يعادل ٢٨,٧٢ دولارات أو تقريباً ٣ دولارات ، لا تضح لنا أن أكثر من ثلثي مجموع أفراد العالم يعيشون على دخل سنوى لا يتجاوز ١٤ جنيهاً في العام وأن أقل من ١/٥ هؤلاء الأفراد يعيشون على دخل لا يتجاوز ٣١ جنيهاً سنوياً ، وأقل من خمسهم لا يتجاوز دخلهم السنوى ١٥٤ جنيهاً . وهذا يبين مقدار ما يعاينه سكان العالم من حالة فقر ، حتى في أحسن بقاع العالم تقدماً وتطوراً . وإذا لاحظنا أن الدخل الفردى ليس إلا نسبة حسابية تأتى تقريباً من تقسيم الدخل السنوى العام على عدد الأفراد لتبين لنا أن ثمة ملايين بأسرها لا تملك شيئاً على الإطلاق وملايين من الأفراد لا تكاد تجد ما يسد رمقها ، مما يؤدي إلى زيادة هذه الصورة بشاعة وفضاعة ، إذ تدل على أن ثمة مئات الملايين من سكان هذا العالم يعيشون عالة على غيرهم وهم في فقر مدقع .

٢ — العوامل التي تؤدي إلى الفقر والعول : والعوامل المؤدية إلى الفقر

وسوء مستوى المعيشة كثيرة ومعقدة ويتلخص أهمها في العوامل الآتية : (٢)

١ — عجز الأفراد Incapacity of Individuals : هناك أفراد مصابون بأمراض فيزيقية وجسمية ، أو نفسية لا تمكنهم من القيام بأى عمل منتج وبذلك لا يفيد المجتمع منهم فى شيء ، وهم الآخرون بسبب ظروفهم لا يستطيعون الوصول إلى كسب معيشتهم . ويدخل تحت هذه الطائفة كذلك الشيوخ المقعدون وذوى العاهات جزئية كانت أو كلية ، مؤقتة أو مستديمة . وإذا كان عدد المرضى في نقصان مستمر الآن بسبب تقدم الطب الحديث وخطواته الواسعة مما أدى إلى تخفيف حدة الأوبئة والأمراض وحصرتها في أضيق نطاق إلا أن عدد الشيوخ عامة في تزايد وكذلك العجزة وذوى العاهات نظراً لكثرة الحوادث وتزايدها تزايداً مريعاً باستمرار ، بسبب ما أنتجته وتنتجه الحضارة الحديثة من مخترعات ومعدات .

٢ — البيئة الطبيعية Physical enviroment : والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الأفراد من أرض ونباتات وحيوان ومناخ ، قد يكون هو الآخر من الأسباب الرئيسية للفقر ، فقد تكون الأرض جدياً لا تزرع أو تكون فقيرة في مصادر ثروتها الطبيعية . ونجد على العموم أن هذا العامل من عوامل الفقر يشتمل على الأسباب الآتية : ١ — فقر ثروة الإقليم ب — مناخ الإقليم وطقسه اللذين قد يكونان غير مواتيين للإنتاج أو للمعيشة الإنسانية السهلة . ح — انتشار الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات النهرية أو البحرية . د — انتشار الآفات الزراعية . هـ — انتشار الأمراض التي أساسها ما يسود الإقليم من عوامل مناخية وتضاريسية كانتشار الملاريا والكوليرا والبلهارسيا ... الخ في بعض المناطق لظروف المنطقة الخاصة

٣ — العوامل الاجتماعية S Factors : وهذه العوامل كثيرة وهى في الواقع تعتبر العوامل الرئيسية لمشكلة الفقر والعول وهى تتلخص في العوامل

١ — ضعف الثقافة الاجتماعية ونقص الثقافة المستوى الحضارى والفكرى الذى يصل إليه المجتمع فى تطوره . فكثير من المجتمعات لم تصل بعد إلى مستوى ثقافى يمكنها من حسن استغلال الثروة الطبيعية الموجودة بها ، حتى أن بعض علماء الاجتماع يفرق فى المجتمع بين ثروتين ثروة طبيعية وثروة إنسانية ، وغنى المجتمع بالثروة الإنسانية أى بالرجال المثقفين المفكرين قد يعوضه عن فقره فى الثروة الطبيعية ، بفضل ما تنفق عنه أذهان رجاله من أفكار .

ب — التطور الاجتماعى وما يقوم بين الأفراد من صلات اجتماعية تتلخص فى التعاون والتنافس ، وغيرهما من الصلات الاجتماعية الأخرى التى تكون من نتائجها سقوط كثير من الأفراد فى ميدان التنافس أو الصراع .
ح — النظم الاجتماعية التى تسود المجتمع والتى يكون من نتائجها مثلاً تركيز الملكية سواء الزراعة والصناعة فى أيدي أفراد قليلين وبقاء الآخرين فقراء أو ، ضعف اقتصاديا .

د — الحروب الداخلية والخارجية ، والاستعمار وانتشار الأمراض والجهل والإجرام . الخ . وكل مامن شأنه أن يهدد أمن المجتمع وسلامته داخلياً وخارجياً ، تعتبر هى الأخرى من الكوارث الاجتماعية التى تؤدى إلى الفقر والضعف الاقتصادى .

هـ — خلو المجتمع من تنظيم اجتماعى سليم ، يقوم بدوره على تنظيم الخدمات الاجتماعية بين الأفراد ، يعتبر من أكبر العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى سوء مستوى المعيشة .

٣ — المجتمع المصرى : الفقر هو أهم مشكلاتنا الاجتماعية ، وهو الأساس الأول لمعظمها . إن لم يكن أساسها كلها ، ولو حلت مشكلة الفقر لتيسر حل الجزء الأكبر من المشكلات الاجتماعية .

والفقر في الواقع المضروب المشترك لكل المشكلات ، إذ يندر أن نجد مشكلة لا ترجع في أسبابها الأولى والرئيسية إلى الناحية المالية والاقتصادية : فعلاج المشكلات الصحية مثلاً يحتاج إلى المال ، والمشكلات الأخلاقية كالرشوة واستغلال النفوذ يرجع السبب الأكبر فيها إلى المال ، ومشكلات التشرد والجريمة والمشكلات الأسرية ترجع في معظمها إلى الناحية المادية ، وهكذا لو راجعنا المشكلات الاجتماعية مشكلة مشكلة لوجدنا أن المادة تدخل في أسبابها المباشرة أو غير المباشرة ، ويتوقف حلها على الناحية المادية كأساس رئيسي أو ثانوي .

والفقر لغة هو المكسور فقار ظهره ، وقال ابن السكيت : الفقير هو الذي له بلغة من العيش ، والمسكين هو الذي لا شيء له ، ويقول ابن الإعرابي : الفقير كالمسكين هو الذي لا شيء له . أما من الناحية الاجتماعية ، فنجد أن الفقر على أنواع : مطلق ، وهو ألا توجد لدى الفرد الوسائل للحصول على بضائع وخدمات تمكنه من أن يعيش في أدنى مستوى صحي يمكن تصوره ، ونسبي ، وهو أن يتمكن الفرد من الحصول على ما يلزمه لكي يعيش معيشة فوق المستوى الصحي الأدنى ، ولكن هذا المستوى إذا قورن بمستوى غيره من الأشخاص لبدا منخفضاً نسبياً . وكما يصدق ذلك على الأفراد ، يصدق على المجتمعات ، فهناك مجتمعات نجد أن السواد الأعظم من أفرادها لا توجد لديهم الوسائل لكي يعيشوا في أدنى مستوى صحي وأخرى نجد أنه بالرغم من أن معظم أفرادها يعيشون فوق المستوى الصحي الأدنى ، إلا أن مستواهم إذا قورن بمستويات معيشة المجتمعات الأخرى يبدو منخفضاً ضئيلاً .

ويجب أن نفرق بين الفقر والبؤس ، فالفقر حالة اقتصادية أما البؤس فحالة نفسية ، فقد يكون الفتيير غير الشاعر بفقره سعيداً بحاله ، بينما يرثى لهذه الحال الآخرون ممن يقدررون ظروفه . وقد يكون الفرد غنياً ولكنه بائس بسبب مرض أو مشاغل تشغله . فالفلاحون في جميع أنحاء العالم « فقراء »

نسبياً ولكنهم قد لا يحسون هذا الفقر لأنهم ألفوه بينما يشقى لحالهم المفكرون وذو الرأى .

٤ — مظاهر سوء مستوى المعيشة في مصر :

وقد أصبح حديثاً معاداً أن تذكر أن الشعب المصرى فى مجموعه شعب فقير ، وأن مستوى المعيشة عندنا منخفض جداً^(٣) . ول سوء الحظ ليس عندنا دراسة شاملة لمستوى المعيشة فى مصر ، حتى كان يتسنى لنا أن نقارنه بغيره فى الدول الأخرى ، ليتبين لنا الفرق الشاسع بين مستوى المعيشة عندنا وعند الدول الأخرى . وكل ما نجده فى هذا الموضوع هى عدة بحوث جزئية فردية لفئات خاصة ، كالبحث الذى قامت به بعض مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية فى مراتب الموظفين لغرض تقديم تقرير للخبير الانجليزى الذى انتدب لوضع قواعد الكادر ، وبعض بحوث أخرى قام بها بعض الطلبة أو بعض فئات منهم فى كليات الآداب والتجارة .. الخ . ومع ذلك فقد قامت مصلحة الإحصاء المصرية أخيراً بتقرير الدخل القومى فى مصر سنة ١٩٥٣ ، إذ بلغ ٨٥٦,٧٠١,٠٠٠ جنيه مصرى ، ويستنتج من هذا التقرير أن دخل الفرد فى مصر يعادل حوالى ٣٨ جنيه فى العام أو حوالى ٣ ¼ جنيه فى الشهر ، وهو لا شك دخل ضئيل لا يكفى المطالب المعيشية للفرد بأية حال من الأحوال . هذا فى الوقت الذى بلغ فيه الدخل الفردى فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٢ حوالى ١٩٠٠ دولار فى العام أو حوالى ٦٣٤ جنيه فى العام ، وفى إنجلترا أكثر من ٢٧٠ جنيه فى العام ، وفى فرنسا حوالى ٢٥٥ جنيه فى العام ، فى نفس السنة (١٩٥٢) . وهناك مظاهر يستدل منها بدون أدنى شك ، على أن مستوى المعيشة عندنا أخط بكثير منه فى الدول الأخرى . فتقرير اتحاد الصناعات المصرية لسنة ١٩٣٧ يبين أن مراتب العمال والموظفين الصناعيين بلغت فى ذلك العام ٥,٣١٢,٠٠٠ جنيه مصرى . وهذا المبلغ صرف إلى حوالى ١٢٩,٠٠٠ عاملاً أى بمتوسط قدره حوالى ٤٠,٣ جنيه فى العام

لكل عامل ، أو بمعدل أقل من من ٣,٣٦ جنيه شهرياً . على حين أن متوسط أجر العامل في فرنسا في تلك السنة بلغ ١٦,٣ تقريباً . هذا بالنسبة للعمال المستخدمين في الصناعة أما عمال الزراعة فإن مستواهم المعيشي أقل بكثير من العمال الصناعيين ومن هنا ندرك سوء معيشة العمال الزراعيين ، الذين يتألف منهم السواد الأعظم من الشعب .

وفي إحصائية العمال الصناعيين لسنة ١٩٤٥ ، وجد في عينة من العينات التي وضعت تحت الاختبار أن نسبة ٥١,٧ ٪ من هذه العينة يبلغ مرتباتها من حوال ٣٥ قرشاً في الشهر !! إلى ٤٣٠ قرشاً ، وأن نسبة ٣٣ ٪ منها تبلغ مرتباتها بين ٨ ، ٤ جنيهات شهرياً . هذا بينما نجد في فرنسا أن قانون ٢٣ مايو سنة ١٩٤١ ينص على أن الأجر السنوي للعامل في الزراعة أو الصناعة لا يجوز أن يقل عن ٣٠.٠٠٠ فرنك (الجنيه كان يساوي آنئذ ٢٠٠ فرنك) أي ما يساوي ١٥٠ جنيه سنوياً أو ١٢ ونصف شهرياً . وهذا يمثل الحد الأدنى لسنة ١٩٤١ ، وقد ارتفع هذا الحد بعد ذلك بشكل محسوس سنة ١٩٤٥ . أما في إنجلترا فنجد مثلاً أن أجور عمال النقل في منطقة لندن ، تتراوح في نفس الفترة بين ١٠٥ ، ١٣٠ شلناً في الأسبوع . أي تقريباً من ٢٤ — ٣٠ جنيه شهرياً كمرتبة أصلي ، وقد يقال إن هذا لا يعنى انخفاض مستوى المعيشة عندنا ، لأن تكاليف المعيشة عندنا أرخص منها في إنجلترا وفرنسا وغيرها . ولكن نسبة الرخص لا تكافئ مع نسبة انخفاض المرتبات ، إذ على حسب إحصائيات قام بها قسم الإحصاء في مكتب العمل الدولي ١٩٤٨ ، نرى أنه إذا فرض أن أسعار المواد الغذائية في مصر ١٠٠ فإنها في فرنسا ١٣٠ وفي إنجلترا ٥٢ وفي أمريكا ١٢٢ وفي كندا ٩٧ . ومستوى المعيشة وإن كان لا يعنى المواد الغذائية فقط إلا أن هذه تمثل أكبر جزء منه وأهمه .

ولقد قام نفس القسم بعمل مقارنة بين المرتبات الحقيقية لبعض العواصم سنة ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ تنقل بعضها فيما يلي : (وذلك بالرغم من قدم هذه

الإحصائيات ولكن لما كان ارتفاع الأجور والأسعار في هذه المدن المختلفة لازال إلى حد ما محتفظا بنسبته فإن لهذه الإحصائيات لاشك دلالتها التوضيحية

المدينة الأرقام القياسية للأجور الحقيقية

١٩٢٦	١٩٢٧	
١٠٠	١٠٠	لندن
٦٠	٥٦	باريس
٤١	٥٣	بروكسل
٧٠	٧٠	برلين
١٦٨	١٨٠	فيلا دلفيا
٤٤	٤٣	روما
٥٦	٥٤	مدريد
٣٥	٢٨	لشبونة
١١٢	١٠٨	كوبنهاجن
١٥٠	١٦٠	أوتاوا
١٧,٦	١٥,٣	القاهرة

كما يجب أن نعترف بأن الحالة المعيشية قد تزداد انخفاضا، لأن غلاء الحاجيات يرتفع بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأجور. وفيما يلي تطور الأرقام القياسية لغلاء المديشة، والأرقام القياسية للأجور في مصر في بعض السنين

السنة	نفقات المعيشات	الأجور
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠
١٩٤٢	١٨٤	١٠٠
١٩٤٤	٢٧٩	٢١٢

السنة	نفقات المعيشة	الاجور
١٩٤٦	٢٨٧	١٣١
١٩٤٨	٢٨١	١٨١

وإذا قورنت هذه الأرقام بأمثالها بالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا لوجدنا أن الهوة بين مستوى الأسعار ومستوى الأجور أعمق في مصر منها في هاتين الدولتين .

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا
نفقات المعيشة	الأجور	نفقات المعيشة الأجور
		(عمال النقل)
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠ —
١٩٣٩	٩٧	١٠٣ —
١٩٤٢	١١٣	١٣٠ ١٦٣
١٩٤٤	١٢٢	١٣٠ ١٧٧
١٩٤٦	١٣٦	١٣٢ ١٩٠
١٩٤٨	١٦٧	١٣٢ ٢١٦

ومقارنة بسيطة لهذه الاحصائيات كافية للتدليل على ما ذهبنا اليه من أن الحالة تتطور تطورا يجب أن يسترعى نظر الباحثين الاجتماعيين ، لأنه بينما ترتفع الأجور في الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا بنسب أكبر من نسب ارتفاع نفقات المعيشة ، نجد في مصر ، أن نفقات المعيشة تتطور وفق نسب تفوق نسب ارتفاع الأجور بشكل مريع ، بل إن أجور العمال المصريين الذين يعملون في الحكومة وفي كثير من الشركات المصرية ، دون الأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية في مصر في أحيان كثيرة .

ويقدر Bonné أن الدخل العادى للفلاح المصرى يتراوح بين ٢١—٣١

الزراعة دون غيرها من أوجه النشاط الاقتصادى . والاحصائيات تؤيد صدق هذه النظرية فى جملتها على الحالة عندنا فى مصر ، فالجدول الآتى يبين تزايد السكان فى مصر فى مدى النصف قرن الأخير :

السنة	عدد السكان	نسبة الزيادة فى الالف
١٨٩٧	٩,٧٣٤,٤٠٥	
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٥,١٢
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١٢,٢٧
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٨٦٤	١٠,٩٧
١٩٣٧	١٥,٩٠٤,٥٠٥	١٠,٦٠
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	١٩,٧١

ففى مدى خمسين عاما ، نجد أن السكان فى مصر قد زادوا بنسبة ٢٠٠٪ تقريبا ، على حين نجد أن مساحة الأراضى الزراعية ، وهى العامل الاقتصادى الرئيسى الذى نعتمد عليه ، قد زادت من ٤,٩٠٠,٠٠٠ فدان سنة ١٨٩٧ إلى ٥,٣٦٤,٤٨٧ فدان سنة ١٩٤٠ أى بنسبة ٩,٥٪ أما من جهة المحصولات الزراعية فنجد أن هذه المحصولات قد زادت من ٦,٧٦٠,٠٠٠ محصول - فدان (لأن بعض الأفدنة تغل مرتين فى العام ، وعلى ذلك تحسب على أنها تمثل فدانين) سنة ١٨٩٧ إلى حوالى ٨,١٠١,٠٠٠ محصول - فدان أى بزيادة ١٩,٩٪ .

إذن يخص الفرد فى مصر نظريا أقل من نصف فدان . ولو قورنت هذه المساحة بما يخص الفرد فى بعض الدول الأخرى لبدا لنا أن هذه المساحة ضئيلة جدا :

مصر	أقل من ٠,٣٩	من القدان
اليابان	٠,٤٩	ألمانيا
الصين	٠,٥	إيطاليا
بلجيكا	٠,٩	فرنسا
بريطانيا	١,٢	روسيا
		٦,٠
		٣,٢
		١,٨
		١,٧

ويتضح لنا سوء حالتنا المعيشية ، إذا تذكرنا أن كثيرا من بين هذه الدول ، لا تعتمد على الزراعة وحدها كعامل رئيسي لنشاطها كفرنسا وإيطاليا وروسيا ، بل وأن بعضها يعتبر الزراعة عاملا ثانويا في نشاطه الاقتصادي كالجبلتريا واليابان .

ب - الارتفاع غير المتطابق ،

يقول ريكاردو^(٦) الاقتصادي والاحصائي الانجليزي (١٧٧٢-١٨٢٣) إن الناس كلما تزايد عددهم وازدادت مطالبهم المعيشية بتقدم الحضارة وتشعبت ، تزايدت حاجتهم إلى المحصولات الزراعية ولا سيما القمح ، وعندئذ يتفنونون في مواجهة هذا التزايد . ويعتقد ريكاردو أن ثمة وسيلتين للوصول إلى هذه الغاية . ولن نتعرض إلا للوسيلة الأولى لأن اهتمامنا في هذا المقام . يعتقد ريكاردو أن الناس ، لكي يزدوا مستجانبهم الزراعية ، قد يلجأون إلى ما يسميه الاقتصاديون « الزراعة المكثفة » أي أن يزدوا كميات السماد التي يضعونها في أراضيهم ثم يزدون العناية بالأراضي عن طريق زيادة العمال الذين يقومون بفلح الأرض ، وحرثها ، وسقيها ، أي يزدون من وحدات رأس المال التي ينفقونها على السماد والعمال والآلات الزراعية حتى تزداد كمية المحصول ويتحسن نوعه تبعا لذلك . وهذه الزيادة من وحدات رأس المال قد تنتج في بادئ الأمر زيادة مماثلة لها في المحصول أو تزيد عنها . بمعنى أننا إذا أنفقنا على الأرض وحدة واحدة من رأس

المال فإنها تنتج مثلاً وحدة أو وحدتين من المحصولات فإذا تضاعفت وحدات رأس المال تضاعف تبعاً لذلك المحصول ، وإذا صارت الوحدات مثلاً ثلاثة أضاعف زادت وحدات المحصول بهذه النسبة وإذا صارت أربعة أضاعف أنتجت الأرض أربعة أضاعف من المحصول .. وهكذا . غير أن تلك الزيادة لن تستمر بنفس النسبة التي يتضاعف بها رأس المال ، إذ تأتي نقطة تنزايد فيها المحصولات ولكن بنسبة أقل من الزيادة في رأس المال ، بمعنى أن رأس المال مثلاً لو بلغ عشرة أضاعف ، فإن المحصول لن يتضاعف إلا بنسبة ثمانية أضاعف مثلاً ، حتى يأتي وقت لا يزيد المحصول بأية نسبة مهما زدنا من رأس المال . فالنسب ستكون مثلاً كالآتي :

وحدات رأس المال	وحدات الانتاج	وحدات رأس المال	وحدات الانتاج
١	١	٧	٦ وربع
٤	٤	٨	٦ وثلاثة أرباع
٥	٤ وسبعة أثمان	٩	٧ وثلث
٦	٥ وخمسة أثمان	١٠	٧ وثلث
		١١	٧ وثلث

ولقد وجهت انتقادات كثيرة إلى ريكاردو كذلك التي وجهت إلى مالتس ، ولكن نظرية ريكاردو في جملتها صحيحة ، إذ أن لقطعة ما من الأرض قدرة خاصة ، ولا يمكن أن تنتج إلا في حدود معينة ، فالمحصولات الزراعية قد تزداد إذا زيدت وحدات رأس المال . ولكن هذه الزيادة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، لأن للأرض طاقة معينة لا يمكن أن تتعدها مهما بذلنا من مجهودات . ونحن إذا رحنا ندرس الإنتاج الزراعي في مصر ، لوجدنا أن هذا الإنتاج تنزايد تكاليفه شيئاً فشيئاً ، بدون أية زيادة محسوسة في الإنتاج ، تعوض نسبة الزيادة في التكاليف .

ف نجد من ناحية العمل أن عدد العمال الذين يفلحون قطعة أرض ما يتزايد

عددهم ، نظراً لأن السكان يتزايدون ، كما رأينا ، بنسبة عالية ولا يقابل هذه الزيادة إلا زيادة ضئيلة في الأراضي الزراعية . وبما أن معظم جهودنا مكرسة للنشاط الزراعي ، دون الصناعي والتجاري ، لذلك يمكننا أن نقول دون خطأ كبير أنه في سنة ١٨٩٦ كانت جهود ١٠٠ رجل مكرسة لـ ٨٣ فداناً

١٩٠٥	د	د	د	د	د	٦٨	د
١٩١٥	د	د	د	د	د	٦١	د
١٩٢٥	د	د	د	د	د	٦١	د
١٩٣٥	د	د	د	د	د	٥٣	د

ومن ناحية أخرى ، نجد تكاليف السماد للفدان قد زادت زيادة مستمرة ، ويدل على ذلك أننا في سنة ١٩٠٠ لم نستورد من السماد الكيماوي شيئاً ، إذ بدأنا نستورد منذ سنة ١٩٠٥ . وكميات السماد الكيماوي المستوردة تتزايد عاماً بعد عام . فإذا فرضنا أن كميات السماد البلدي ثابتة يتضح من الإحصائيات أنه

في سنة ١٨٩٥ كان الفدان يستهلك نظرياً صفر وحدة من السماد الكيماوي

١٩٠٥	د	د	د	د	١٠٠ وحدة
١٩١٥	د	د	د	د	١,٠٠٠
١٩٢٥	د	د	د	د	٢,٠٠٠
١٩٣٥	د	د	د	د	٥,٠٠٠
١٩٤٠	د	د	د	د	١٣,٠٠٠

وقد يقال إننا قبل التعود على استيراد الأسمدة الكيماوية ، كنا نستعيض عنها بأسمدة عضوية . ولكن هذه الأسمدة لم تكن تستورد من الخارج على أية حال ، بل كانت تنتج محلياً . إذ مما لا شك فيه أن مصاريف الإنتاج عامة قد زادت ، لأن أثمان الأسمدة المستوردة ، تمثل عبءاً على ميزاننا التجاري وكانت قبل سنة ١٩٠٥ لا تظهر في هذا الميزان ، لأننا كنا نستخدم الأسمدة البلدية .

والإحصائيات الآتية تبين أن محصول الفدان لم يزد تبعاً لذلك ، فمحصول القطن مثلاً كان في المتوسط كالاتي :

١٨٩٥ — ١٩٠٠	٥,٤٧ قنطاراً	١٩٣١ كان المتوسط ٥,٣١ قنطاراً
١٩١٠ — ١٩١٥	٤,٢٧	١٩٣٦ " " " ٥,٥٧
١٩٣٠ — ١٩٣٥	٤,٢٦	

أما الذرة والقمح فلو فرض أن الفدان أنتج سنة ١٩١٤ مائة وحدة فان متوسطات إنتاجها تكون كالاتي :

ذرة	قمح	ذرة	قمح
١٩١٣	١٠٠	١٩٣٧	١١١٩٣
١٩٢٣	٩٧,٢		١١٤٣
١٩٣٣	١١٠,٧		

والجدول الآتي يبين نسب متوسطات الإنتاج عامة إذا اعتبرنا أن الإنتاج كان في سنة ١٩١٣ مائة وحدة

سنة ١٩١٣	١٠٠ وحدة	سنة ١٩٢٣	٩٥,٩ وحدة
١٩٢٣	٨٩,٥ وحدة	١٩٤٤	٩٠,٩ وحدة

وهذه الإحصائيات كلها تدل بوضوح على أن إنتاج الفدان لم يتأثر منذ سنة ١٩٠٠ ، وبالتالي أن الزيادة في تكاليف الإنتاج لم تقابل بزيادة مماثلة في الإنتاج .

وإذا أضفنا إلى تكاليف الفدان ، ما يتكبده الفلاح في السنوات الأخيرة من مجهودات وتكاليف في القضاء على كثير من الآفات الزراعية التي باتت تنتاب أرضه ، كآفات الذرة والآفات التي زاد خطرهما عن ذي قبل مثل دودة القطن التي أصبح يحند لمقاومتها كل عام جيش جرار من الناس ، لفهمنا كيف أن الإنتاج الزراعي عندنا تزيد تكاليفه شيئاً فشيئاً ، مما يؤثر في ثروتنا القومية .

ح - تركيز الملكيات الزراعية

يعتقد الاقتصاديون أن نظام ملكية الأرض في مصر ما قبل الثورة كانت تعتوره عيوب كثيرة^(٨) ، من أهمها تركيز الملكية الأرضية في أيدي فئة قليلة من الملاك والجدول الآتي يبين عدد الملاك ونسبة ما يمتلكونه من الأراضي ، والتغيرات التي طرأت على الملكية من ١٩٠٥ حتى سنة ١٩٤٠

المساحة		عدد الملاك		المساحة بالأفدنة	
		١٩٤٠	١٩٠٥	١٩٤٠	١٩٠٥
أقل من ٥ ف	١,٠٠٥,٧٠٥	٢,٣٣٦,١٥١	١,٢٦٤,٠٣٤	١,٧٩٥,٤٧٧	
٥ : ١٠ ف	٧٧,٠٦٣	٧٥,٦٢٢	٥٤٤,٦٢٤	٥٧٣,٠٣٧	
١٠ : ٣٠ ف	٤٩,٣٠٥	٥٣,٣٦٢	٨٠٢,٢٢٣	٤٧٧,٤٤٤	
٣٠ : ٥٠ ف	٨,٦٠١	٩,١٧٩	٢٣١,٥٠١	٢٥٦,٥٣٨	
٥٠ + ف	١٢,٤٧٥	١٢,٢٢٢	٣٤٦,٦٠٢	٢,١٦٧,٥١٤	
الجملة	١,١٥٣,١٤٩	٢,٤٩٦,٥٤٦	٥,٢٩٩,٠٧٤	٥,٨٤٧,٠١١	

وهذه الأرقام تبين أنه في سنة ١٩٠٥ كان حوالي ٩٩,٢ ٪ من الملاك يمتلكون أكثر من ٥٦,١ ٪ على حين أن ٠,٨ ٪ يمتلكون أقل من ٥ ف. ٤٣,٩ ٪ من مساحة الأراضي . على أن هذه الحالة كانت تتطور لحسن الحظ لمصلحة الملكيات الصغيرة ، إذ أنه في سنة ١٩٤٠ نجد أن ٦,٤٢ ٪ من الملاك يمتلكون ٦٧,٥٥ ٪ من المساحة على حين أن ٩٣,٥٨ ٪ من الملاك يمتلكون ٣٢,٤٥ ٪ فقط من المساحة ، ولقد زاد مثلاً عدد من يمتلكون أقل من ٥ أفدنة من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩٤٠ بمعدل ١٣٣ ٪ ، وزادت المساحة التي يملكونها بنسبة ٥٠ ٪ ، على حين نقص عدد من يمتلكون أكثر من ٥٠ فداناً بنسبة ٠,٢ ٪ ، ونقصت جملة مساحة أراضيهم ٤,٦ ٪ ولكن

هذا التطور نحو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة على حساب الملكيات الكبيرة — في نظر بعض الباحثين — لم يكن يسير سيراً حثيثاً ، وأن هذا التركيز الملكية كان لا بد سيستمر عشرات السنين قبل أن نصل إلى توزيع منسجم للملكية . ثم إن عدد الملاك كان يبدو ضئيلاً بالنسبة لعدد أفراد شعب مهنته الأولى الزراعة كالشعب المصري . فعدد السكان سنة ١٩٠٥ كان حوالى ١١ مليوناً ، بينما كان عدد الملاك ١٤, ١٥٣, ١ . وفى سنة ١٩٤٠ كان عدد السكان حوالى ١٧ مليوناً ، بينما كان عدد الملاك ٢, ٤٩٦, ٥٤٦ على أننا نوجه النظر إلى ملاحظة خطيرة . ذلك أن عدد الملاك عامة ، وإن كان يبدو صغيراً بالنسبة لعدد السكان ، فإن هذا العدد أقل مما يتصوره المطلع العابر على الإحصائيات ، فالإحصائيات فى الواقع تبين لنا عدد الملكيات لا عدد الملاك ، فالمالك الواحد قد يمتلك عدداً من القطع فى قرى مختلفة فتضاعف الإحصائيات عدد الملاك بقدر ما لهم من قطع فى بلاد مختلفة ، ومن هنا ندرك أن عدد الملاك أقل بكثير مما تبينه لنا الإحصائيات ، وبالتالي فالملكية كانت أكثر تركيزاً مما نتصوره لأول وهلة ، وهذه الملاحظة تنطبق خصوصاً على كبار الملاك ، فالواحد منهم عادة يمتلك قطعاً كثيرة فى بلاد مختلفة فيتضاعف عدد الملاك تبعاً لذلك .

ونحن إذا قارنا هذه النسب بنسب الملكيات فى البلاد الأخرى لا تضح لنا كيف أن الملكية فى مصر ما قبل الثورة كانت مركزة تركيزاً عنيفاً . فلقد أثبت البحث الذى قام به المهندسون الزراعيون فى فرنسا مثلاً لسنة ١٩٣١ أن الزراعة فى فرنسا بخلاف الصناعة ، تتجه إلى الإكثار من الملكيات الصغيرة والإكثار من عدد الملاك . فإحصاء سنة ١٨٩٣ يدل على أن المساحة المزروعة فى فرنسا كانت تبلغ حوالى ٤٤ مليون هكتار والهكتار يعادل ٢ و ٣ فدان تقريباً موزعة على النحو الآتى : الملكيات الصغيرة (أقل من خمسة هكتارات)

تبلغ مساحتها ٦,٨٠٤,٥٦٩ هكتاراً والملكيات المتوسطة تبلغ عشرة ملايين، والملكيات المتوسطة تبلغ عشرة ملايين، والملكيات الكبيرة تبلغ ٢٣ مليوناً. وهذه الأخيرة لا تشتمل فقط على أراض زراعية، بل أيضاً على غابات وهضاب مرتفعة، وبذلك وبالرغم من كبر هذا الرقم بالنسبة للأرقام الأخرى، إلا أنه من ناحية القيمة أقل بكثير مما يبدو، إذ كما يقول^(٩) Piron، نجد أن مساحة خمسة هكتارات من الأرض المستوية المزروعة كرماً تأتي بأرباح أكثر بكثير مما تأتي به مساحة ١٠٠ هكتار من المراعى فى إقليم جبلى، ومن هنا أتى خطأ الذين يقارنون الإحصائيات المصرية بالإحصائيات الأجنبية. ذلك أن الأراضى فى مصر لما كانت كلها منبسطة تقريباً، فإن قيمتها متعادلة تقريباً، وبالتالي يمكن مقارنة قيمتها وما تغله عن طريق مقارنة مساحتها.

أما فى فرنسا وإنجلترا وأمريكا وغيرهما فنجد أن هناك أراضى منبسطة وأخرى جبلية، ونوعاً ثالثاً مغطى بالمراعى، ورابعاً مغطى بالنباتات، وتختلف قيمة الأراضى تبعاً لذلك اختلافاً كبيراً يجعل من المستحيل مقارنتها عن طريق المساحة، فقيمة أربعة أفدنة قد تعادل ٤٠ فدناً. وعلى ذلك فلم يقارن بين الأراضى فى هذه البلاد يلجأون إلى مقارنة ما يستخدم فيها من عمال، ولهذا الطريقة عيوب كثيرة ولكنها أفضل الطرق فى مثل هذه الحالات.

ولقد أثبت الإحصائيون الفرنسيون أن الملكيات الصغيرة والمتوسطة فى فرنسا التى تستخدم من عامل إلى خمسة عمال كانت تستخدم ٨٤ ٪ من الزراعيين سنة ١٩٠٦، على حين أن الملكيات الكبيرة لا تستخدم إلا حوالى ١٦ ٪ من العمال مما يدل على عدم تركيز الملكية على الإطلاق بالرغم من أن الإحصائيات تبين أن عدد الملكيات الصغيرة والملكيات الكبيرة جداً (أكثر من ٥٠ هكتاراً) قد زاد على حساب الملكيات المتوسطة، لأن قيمة الأراضى — كما بينا — تتوقف على عدد من يشتغل فيها من العمال.

كما يدل إحصاء سنة ١٩٢٩ على أن ٦٢ ٪ من الإقطاعات تبلغ مساحتها أقل من ١٠ هكتارات ، ٣٤ ٪ من الإقطاعات تبلغ مساحتها من ١٠ إلى ٤٦٥٠ ٪ من الإقطاعات تبلغ مساحتها أكثر من ٥٠ هكتاراً (معظمها غابات ومراع كما ذكرت) مما يدل على حسن توزيع المساحة .

وفي الولايات المتحدة تجد نفس الظاهرة ، ففي سنة ١٩٠٠ نجد أن الأراضي التي يمتلكها المزارعون الذين لا يستخدمون أى عامل ، بلغت ٤٠ ٪ من مساحة الأراضي ، مما يدل على أن قسماً كبيراً من الأرض يمتلكه صغار الملاك ، ٦٠ ٪ من المساحة يمتلكها متوسطو الملاك وكبارهم .

وهذه الحال ، ونعني بها تركيز الملكية في أيدي فئة قليلة ، وحرمان السواد الأعظم منها ، كانت سبب ما نعانى من بؤس ، بل لعلها السبب الأعظم في نظر بعض الاجتماعيين .

د - الاعتماد على الزراعة وهدرها دونه الصناعة والتجارة بل والاعتماد على محصول رئيسي (القطن)

يقول بروكوبوفيتس (وهو من أكبر الاقتصاديين الاجتماعيين ومن المشتغلين بالمسائل الاجتماعية) : « إن الدول التي تتزايد السكان فيها بسرعة أكبر مما تتزايد فيها نسبة السكان كإيطاليا والهند وروسيا واليابان . الخ لا تحل مشكلة مستوى المعيشة فيها إلا بإدخال الصناعة » ، وهذا القول ينطبق على مصر ، فاعتمادنا على الزراعة هو أحد الأسباب الرئيسية لحالة الفقر التي نعانىها ، لأن الزراعة لا يمكن أن « تمتص » كل نشاط السكان الذين يتزايدون بشكل يفوق زيادة المساحات الزراعية . ومن الغريب حقاً أن نجد مصر في القرن التاسع عشر دولة ذات صناعة وتجارة تعتبر فوق المتوسط بالنسبة للدول الأخرى ؛ وإذا بها — بسبب عوامل الاحتلال — تفقد هذا المركز

وتتحول إلى الناحية الزراعية وحدها ، بل وتعتمد على محصول واحد هو القطن ، لكي تمون المصانع البريطانية . فكأن مصر قد استخدمت كمزرعة كبيرة للقطن يسيطر عليها البريطانيون . ويشبه هذا الموقف في تاريخ مصر الاقتصادي موقف مصر بعد أن احتل الرومان أراضيها سنة ٣١ ق . م . إذ كانت مصر القديمة ومصر أيام البطالسة تتمتع بصناعات كثيرة ، فقد كان فيها مصانع للأسلحة والذخائر ومصانع لاستخراج الزيوت ... الخ . فلما جاء الرومان ، أرادوا أن يحولوها إلى مزرعة كبيرة للقمح لكي تمون روما بالغلل .

وبالرغم من أن في مصر من عوامل ، يمكن أن تؤدي إلى قيام صناعات زاهرة — كما سنرى إلا أن البريطانيين قد قاوموا الصناعة المصرية بأسلحة لا داعي لذكرها هنا ، حتى يقضوا عليها إلى الأبد . ويقول في هذا عاقل الاحتلال الأكبر ، لورد كرومر ، في تقريره سنة ١٩٠٥ : إنه يجب تشجيع الزراعة في مصر فقط ، لأن مصر بلد زراعي ، ولا يمكن أن تكون غير ذلك ، ، وكان من جراء ذلك تأخرنا الصناعي والتجاري ، مما أدى إلى ضعفنا اقتصادياً ، وسوء مستوى معيشتنا . ويدلنا على ذلك مقارنة تجارتنا الخارجية بتجارة اليابان ، عند دخول البريطانيين مصر مما يدل على مبلغ تأخرنا اقتصادياً .

وفي سنة ١٨٨٣ كانت تجارة اليابان الخارجية تقدر بنحو ٦٩,٢ مليوناً مليوناً من الدولارات . وفي سنة ١٨٨١ كانت تجارة مصر الخارجية تقدر بنحو ١٠٥ مليوناً من الدولارات . أما في سنة ١٩٢٩ فكانت تجارة اليابان الخارجية تقدر بنحو ١٩٦٥,١ مليوناً من الدولارات .

وفي سنة ١٩٢٩ كانت تجارة مصر الخارجية تقدر بنحو ٤٥٠ مليوناً من الدولارات . أي أنه في فترة تبلغ حوالى ٥٠ سنة ، تضاعفت قيمة تجارة اليابان الخارجية بنحو ثلاثين مرة تقريباً . على حين أن تجارتنا الخارجية

لم تتضاعف إلا بنسبة ٤ فقط . ويمكننا إذن أن نتصور مقدار تأخرنا بالنسبة لليابان التي كنا نتفوق عليها اقتصادياً ، وذلك بسبب الحواجز التي وضعها الاحتلال أمام صناعتنا وتجارتنا .

ويمكننا أن نفكر فيما كان يمكن أن تكون عليه الحال في إيطاليا لو أنها اعتمدت على الزراعة وحدها ؛ فلقد بلغ الفقر أشده في إيطاليا في القرن التاسع عشر ، ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة الوفيات ، ولم ينقذها من هذه الحال إلا التحول نحو الصناعة ، فاتجهت أولاً نحو صناعة النسيج ، وإنه لمن الدلائل البليغة أن مقدار نسبة الوفيات في هذه الدولة ، كانت تتراجع كلما ازدادت نسبة عدد الأنوال بها والإحصاء الآتي ، يبين ذلك بوضوح .

السنة	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
نسبة عدد الوفيات	٢٩,٩	٢٧,١	٢٤,٢	١٩,٣	١٦,٧	١٤
عدد الأنوال	٠,٨	١,٨	٢,١	٤,٦	٤,٥	٥,٤
المستخدمة في صناعة النسيج (بالمليون)						

هذا مع ملاحظة أن مساحة الأراضي المزروعة قمحاً ، وهو العامل الرئيسي ، في التغذية لم ، تزد خلال تلك الفترة ، إلا في حدود ضيقة جداً .

٧ - أهم الوسائل المقترحة لحل المسائل الاقتصادية :

يرى كثير من الاقتصاديين والاجتماعيين أن مشكلة الفقر في مصر مشكلة فريدة في نوعها ، فهي فريدة في جسامتها ، وفريدة في عمقها وبعد مداها . ولن تؤثر في هذه المشكلة ما يقترح من علاج تدريجي معتدل مثل الإكثار من الجمعيات التعاونية ، واللجوء إلى نشر الثقافة الزراعية . ولكن هذه المشكلة تستلزم علاجاً سريعاً ذا أثر فعال عاجل ، والوسائل المقترحة للوصول إلى ذلك تتلخص فيما يلي :

١ - زيادة الأراضي المستخدمة للزراعة ^(١١) :

وللوصول إلى هذه الغاية طريقان : أولهما تحويل حوالي مليون من

الأفدنه التي تروى رياً صيفياً إلى طريقة الري الدائم ، وهذا يتوقف على قناطر إسنا التي تلعب ، أو ستلعب الدور الأول في هذا التحويل .

وثانيهما استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في مصر تبلغ حوالى ٧,١ مليون فدان — مساحة لا يزرع منها إلا ٥,٣ مليون فدان . وعلى ذلك يبقى حوالى ١,٨ مليون فدان يمكن زراعتها عن طريق تنفيذ مشروعات الري المختلفة ولا سيما تقوية قناطر أسوط ، وتنفيذ مشروع استخدام بحيرات تسانا وألبرت وكيوجا كخزانات ، لضمان وصول أكبر كمية ممكنة من ماء النيل على أن تنفيذ هذه المشروعات لن يؤدي إلى زراعة الـ ٧,١ مليون فدان كلها بل يؤدي فقط إلى زراعة ٦,٨ مليون فدان وهو أقصى ما يمكن أن يتصور زراعته بعد تنفيذ مشروعات النيل . ولكن هذه المساحة لن تكون كافية لتغذية حوالى ٢٧ مليوناً^(١٢) وهو ما سيكون عليه عدد السكان في مصر حوالى سنة ١٩٦٠ . هذا ومن الممكن أن نفكر في مشروع تخفيف بعض البحيرات الشمالية ، ولكن هذا يستلزم أولاً مبالغ كبيرة فضلاً عن أن مشكلة الري وعدم كفاية مياه النيل تحول دون استغلالها على أحسن وجه ، ومن بين هذه المشروعات كذلك استصلاح أراضي جديدة في الصحراء والإفادة من المياه الجوفية وحفر الآبار . وكل ذلك بقصد زيادة رقعة الأرض المزروعة ولعل مديرية التحرير التي قامت بإنشائها الثورة على حدود الصحراء تعتبر من الأمثلة التي يمكن بها زيادة هذه الرقعة .

ولكن يجب ملاحظة أن هذا الحل ليس إلا حلاً ساعداً ، إذ هو يؤدي إلى تخفيف حدة المشكلة مؤقتاً لأن تنفيذ هذه المشروعات ، الذي كان قد تقرر له ٢٥ عاماً لن يتم — كما قدر العارفون — قبل هذه المدة وبعد انقضاء هذه المدة سيكون تزايد السكان قد زاد عن ٢٧ مليوناً بكثير — كما سنرى — بل وقد يكون قد تضاعف . لكننا لو قدرنا أن هذه المشروعات ستنفذ بحذافيرها بسرعة بسبب الظروف التي استحدثت في مصر بعد الثورة فإنها

قطعا ستكون أكيدة الفائدة، ولكن يلاحظ هنا أيضا — فيما يرى بعض الباحثين أن هذا الحل لا يزال يعتبر حلا مساعداً، لأن تزايد السكان عندنا يسير بسرعة فائقة وبنسب كبيرة، يجعل هذه الحلول حلولاً مسكنة، أو مؤقتة.

ب — الحد من الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضي على المعرضين

وصغار الملاك :

منذ زمن طويل كان يريد بعض الاقتصاديين تطبيق نظام توزيع الأراضي والحد من الملكية، على الأراضي في مصر، ولقد طبق هذا النظام في دول كثيرة في أوروبا الشرقية في أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي إقليم الأندلس بأسبانيا سنة ١٩٣٢، وفي كثير من جمهوريات أمريكا اللاتينية وتعتقد Warriner أن هذه أسرع وأسهل طريقة لتخفيف حدة الفقر في مصر. وليس من سبب يحول دون تنفيذ ذلك في مصر .. بل يعتقد بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم وارينر أن مصر من أصلح البيئات في العالم، لتنفيذ هذا المشروع. ذلك أن بعض الاقتصاديين كان يعارض في الماضي مبدأ توزيع الأراضي أو الحد من الملكيات لأنه — فيما يزعمون سيؤدي إلى تفتيت الملكية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض المحصول عادة. لأن الزراعات الكبيرة الواسعة تتكلف من النفقات أقل مما تتكلفه تلك الزراعات إذا زرعت قطعاً صغيرة. هذا إلى أن سهولة استخدام الآلات الميكانيكية في الحالة الأولى وصعوبته في الحالة الثانية، يؤدي بدوره إلى انخفاض المحصول، ولكن الاستاذة وارنر تعتقد أن تلك النتائج يمكن تفاديها إذا طبق نظام التوزيع في مصر. لأن مصر في مجموعها ليست إلا مزرعة كبيرة تشرف عليها الحكومة بكل دقة وتوزع المياه على مختلف أجزائها وفق خطة مدروسة مرسومة، كما أن زراعة المحصولات المختلفة مراقبة مراقبة دقيقة، فمصر من هذه الناحية تعتبر من أكبر الدول اشتراكية في العالم، وعلى ذلك فإن إصلاح نظام الملكيات الزراعية في مصر لن يؤدي إلى أي تغيير جوهري في نظام

زراعتها وريها، ولن تكون له تلك المساوىء التى نتجت عن التوزيع فى البلاد الأخرى ولا سيما إضعاف الإنتاج .

كما يجب توزيع الاراضى الزراعية المستصلحة على المعدمين وصغار الملاك ويقوم باستصلاح هذه الاراضى بعض شركات أجنبية كشركة البحيرة، والحكومة نفسها .

ولكن يجب أن نوجه النظر — قبل أن نترك هذا الحل — إلى بعض ملاحظات : ذلك أنه يجب علينا أن ننظر إلى هذا الحل على أنه حل تكميلى مؤقت كالحل السابق، لا سيما وأن المساحات التى تخص كل فرد من المزارعين بعد التوزيع لن تكون كبيرة . وستنقص هذه المساحة باستمرار بتزايد عدد السكان، ونعود بعد عدة سنوات إلى الموقف الحالى . ولا شك أن لتوزيع الملكية عدداً من المزايا لا تنكر، فهو يقضى على النفوذ السياسى لكبار الملاك، وعلى ذلك فهو يعتبر وسيلة من وسائل تربية الشعب نفسياً وسياسياً . ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالتوزيع المادى للأرض، بل علينا كذلك أن ندرّب الملاك الجدد على حسن استغلال حق الملكية ونغرس فى نفوسهم أن الملكية نظام اجتماعى يستهدف منفعة الفرد والجماعة . إن الملكية كالحرية تستلزم عندما تمنح لفرد من الأفراد أن يدرّب الفرد عليها ويعد لها إعداداً كاملاً، وإلا استخدمها فيما يعود عليه وعلى الجماعة بالضرر . ولا شك أن نقص هذه التربية على حسن استخدام حق الملكية وعدم دقة الإشراف على هذه العملية، قد أدى بكثير من التوزيعات إلى الفشل لا سيما فى دول أمريكا اللاتينية فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن وفى أسبانيا سنة ١٩٣٢، ولكن دقة الإشراف وحسن التوجيه يؤديان قطعاً إلى نجاح التوزيع وجنى ثماره .

فالمشكلة فى التوزيعات ليست مشكلة اقتصادية بقدر ما هى مشكلة اجتماعية نفسية^(١٣)، أى مشكلة تمرين الأفراد على كيفية استخدام حق الملكية

لصالحهم والصالح العام ، وتفهمهم أن للملكية وظيفة اجتماعية خاصة . هذا مع ملاحظة أن التوزيع يستلزم رؤوس أموال ضخمة ، لكي يؤدي إلى الفائدة المنشودة ، فلا بد مثلاً من إنشاء جمعيات تعاونية ذات رؤوس أموال كبيرة لكي تساعد المزارعين الجدد على بدء نشاطهم الزراعي كملاك وتشرف عليهم . ويتوقف على نجاح التوزيع استمرار هذه الجمعيات في عملها وإشرافها على زراعة الأرض التي منحت للزارع ، وعلى مقدار القيام ما تحتاج إليه من جهود . ولقد أدت تلك الجهود وما صرف من أموال ضخمة ، وما أنشئ من جمعيات تعاونية ، إلى نجاح التوزيع في ألمانيا الشرقية ، بعد الحرب العالمية الأخيرة . ذلك أن الروس بعد أن احتلوا شرق ألمانيا ، نزعوا ملكية الأراضي التي كان يستغلها زعماء الحزب النازي ، ووزعوها على صغار المزارعين ، بعد أن مدوا هؤلاء برؤوس أموال كبيرة ، وأصدروا تشريعات كثيرة لكي يمنعوا الملاك القدماء من استرجاع أراضيهم على أية صورة من الصور . ولولا تلك الجهود الجبارة لكان مصير هذا التوزيع الفشل المحقق . فالتوزيع بما فيه من مزايا لا تنكر ليس مسألة سهلة كما يتصوره بعض الاقتصاديين .

ح - هجرة المصريين إلى السودان والروايل الأخرى

هنا نجد أن كثيراً من عوامل نجاح الهجرات متوفر ولا سيما بالنسبة للسودان ، فشكلة المواصلات التي كانت عقبة كؤوداً أمام هجرة الأوربيين إلى الأمريكتين لا وجود لها هنا^(١٤) . ثم إن السودان تبلغ مساحته ٢,٥٠٥,٩٣٠ وبه حوالى ٦٠,٠٠٠ كم^٢ ، صالحة للزراعة ، وسكانه لا يزيدون عن سبعة ملايين ، وكثافة السكان لا تزيد في بعض الأقاليم عن واحد في الكم^٢ وهى في إقليم الجزيرة الذي هو أكثر الأقاليم كثافة تبلغ ٧ في الكيلومتر المربع ، على حين أن هذه الكثافة تبلغ في مصر بالنسبة للمساحة المزروعة ٤٥٠ في الميل المربع ، أى تفوق كثافة أية منطقة صناعية في أوروبا وفي إنجلترا مثلاً تبلغ هذه

السكثافة ٦٧٢ في الميل المربع ، ثم إن الجنس واللغة والدين والعادات والتقاليد كلها عوامل تساعد على الهجرة ، وتساعد خصوصا في الاندماج ، أى اندماج المصريين والسودانيين ، لأن صعوبة الاندماج أدت في أحيان كثيرة إلى فشل الهجرات في بعض أقاليم أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا . ووجد المهاجرون أنفسهم أمام أمرين ، إما أن يعودون إلى بلادهم أو أن يقضوا على السكان الأصليين (كما حصل في بعض جهات أستراليا) أو أن يتركوا هؤلاء بم عزل عنهم ، يعيشوا على هامش الحياة ويعاملوا معاملة غير إنسانية كما هي الحال في جنوب أفريقيا أو في أمريكا الشمالية . بل إن المصرى لما كان ينظر إلى السودان كأخ له ، إذ لا توجد فوارق بين الإثنين ، فإن هذا سيكون من العوامل التي تؤدي إلى تثقيف السودانيين والنهوض بالصناعة في السودان . ويقول في هذا المعنى J. Byrce (إن العنصرية والكبرياء اللذين يلاحظان لدى الانجليز ، كانا إلى حد كبير السبب في فشل كثير من المشروعات الإصلاحية في الهند ، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ذلك أن منتجا بسيطا من منتجي مواد الصباغة أو ضابطا صغيرا ... قد يعامل الأهلين بمنتهى القسوة والعنف والاحتقار ، مع أن هؤلاء قد يكونون من أشرف بعض الطوائف ونبلائهم .. وكانت نتيجة هذه المعاملة القاسية ، أن ولدت الكره والبغضاء ، خصوصا في نفوس الشبان المثقفين ، وبدلا من أن يخلصوا لما كان يدخله الانجليز من مشروعات اقتصادية واجتماعية ، قاوموا بعناد وصلابة كل هذه المشروعات ، مما أدى إلى فشلها وفشل كثير من الإصلاحات) .

ثم إن الدين الإسلامي قد حث على الهجرة في أكثر من موضع من القرآن الكريم ، وأمر بالهجرة في حالة ما إذا شعر الإنسان بخطر يهدده أو بضيق ، إذ يقول الله تعالى : « إن الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا إليها ، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » ، وقوله تعالى : « ومن

يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ، (سورة النساء ، الآيات الشريفة من ٩٦ — ١٠١) . وهجرة سيدنا موسى ، والرسول الكريم وغيرهما من الأنبياء ، تبين بجلالة ، الروح الطيبة التي يظهرها الشرع الحنيف نحو الهجرة والمهاجرين . بل إن هذه الهجرة واجبة في حالة ما إذا شعر الفرد بالاستضعاف أو الذلة ، والمصريون وإن كانوا لا يميلون إلى ترك أوطانهم بسهولة ، شأهم في ذلك شأن أى شعب من الشعوب ، إلا أن تاريخهم ينطق بأنهم في فترات خاصة (لاسيما في العصور الوسطى تحت ضغط ظلم مشايخ البلد والعمد في أثناء الحكم التركي وحكم المماليك) قد تركوا قراهم وأقاليمهم ، إلى قرى وأقاليم أخرى . فمن السهل جداً ، إذا اتخذت إجراءات عملية ، إقناع الناس بالهجرة . وإذا كان استصلاح الأراضي والحد من الملكيات الزراعية يعتبر في نظرنا من الحلول المخففة والمؤقتة للمشكلة الاقتصادية في مصر فإن الهجرة تعتبر من الحلول الرئيسية .

د - تصنيع مصر Industrialisation

وهذا هو الحل الرئيسى للمشكلة الاقتصادية عندنا ، بل لعله أيضاً علاج هام لمشكلات اجتماعية أخرى ، كما سنرى ، وكما هى الحال في مشكلة التشرذم مثلاً . ذلك أن موارد الزراعة لا يمكن أن تكفى لحاجات السكان ، الذين يتزايد عددهم بنسبة تفوق بكثير ، نسبة تزايد المساحة المزروعة أو التي سيتمكن زراعتها في المستقبل .

وإنشاء صناعة زاهرة في مصر ليس من المستحيلات^(١٥) ، إذ قد دلت البحوث التاريخية على أن الصناعة المصرية كانت من أرقى الصناعات في عهد الفراعنة والعصور الوسطى ، وفي أثناء القرن التاسع عشر كانت مصر تعج بالمصانع الحربية . ولقد تعرض كثير من الاقتصاديين المصريين والأجانب لبحث إمكانيات تقدم الصناعة في مصر وأسهبوا في تفصيل ذلك . ونكتفي بالإشارة في هذا الصدد إلى تقرير لجنة التجارة لسنة ١٩١٧ الذى ، وإن كان

يرجع إلى أكثر من ثلاثين عاماً ، إلا أنه لا يزال يعتبر مرجعاً هاماً من مراجع البحث الاقتصادي في مصر مضافاً إليه التقارير المتعددة القيمة التي قام بها مجلسا الخدمات العامة والإنتاج . وسنعرض هنا آراء بعض الاقتصاديين عن تصنيع الدول الزراعية ، إذ يلاحظ هؤلاء المؤلفون أن تقدم الصناعة يتوقف على وجود المواد الأولية ومناجم غنية للفحم أو الحديد أو البترول أو مصادر للكهرباء ... ، وعلى هجرة عمال ذوى كفاءات خاصة في الصناعة ، يأتون من البلاد المتقدمة صناعياً ، وعلى وجود رؤوس أموال محلية أو استثمار رؤوس أموال أجنبية ، وعلى العناية بالثقافة الفنية .

أما عن الشرط الأول ، فنلاحظ أن هناك نوعين من المواد الأولية : عضوية وغير عضوية (والمواد العضوية كما تدل على ذلك البحوث الكثيرة التي قام بها المختصون) موجودة بكثرة في المجتمع المصري وتمثل في القطن والكتان وشجر التوت الذي يصلح لتقدم صناعة الحرير عن طريق تربية دودة القز ، وقصب السكر ... الخ . أما عن المواد غير العضوية ، فمصر وإن كانت فقيرة نسبياً في هذه المواد إلا أن هذا لا يمنع من قيام نهضة صناعية ، لاسيما وأن في مصر بعض مناجم للحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والكبريت والفوسفات والزنك . ولكن هذه المناجم ليست مستغلة استغلالاً حسناً ، واستغلالها على وجه مرض يكفي للصناعة في بدء مراحلها . على أن المواد الأولية العضوية أهم من غيرها بالنسبة لبلد يبدأ صناعته ، لأن هذه الصناعة إنما تقوم أولاً ، في الغالب على صناعة النسيج والمواد الغذائية قبل أن تتعدى وتتجه نحو المصنوعات الحديدية . هذا عدا إمكانيات استخدام الكهرباء بعد اتمام مشروعات خزان أسوان ، ومديرية الفيوم . ويشير تقرير سنة ١٩١٧ إلى إمكانية استخدام القوة الشمسية التي تقدر بـ ٢٠٠.٠٠٠ وات في أبرد أوقات السنة في مصر .

أما عن الأيدي العاملة في مصر ، فهي متوفرة ومن الممكن تمرين العمال

عن طريق استدعاء خبراء وعمال أجانب واستخدام الأجانب من الدول التي لا مطمع سياسياً لها ، مثل سويسرة . وتدل الإحصائيات على أننا سائرون في هذا الطريق بخطى ثابتة . ففي سنة ١٩٤٨ كان في مصر ١٣٣٦١٩ مصنعاً يعمل بها ٥٧٧٥٠٦ عمال ، وبلغت قيمة رأس المال المستخدم في صناعات الإنتاج وحدها سنة ١٩٤٧ حوالى ٧٠ مليوناً من الجنيهات ، فضلاً عن أن كفاءة العامل المصرى وذكاءه وقدرته على التمرين واكتساب الخبرة ، بسهولة من المسائل التي اعترف بها جمع كبير من الاقتصاديين الأجانب والمصريين . وأكتفى بذكر ما قاله G Martin . عن خفة حركة العامل المصرى وذكائه . فهو يقول إن المصنوعات المصرية تدل على مهارة وخفة يد بالعتين . فالعمال المصريون لديهم تلك المهارة التي نلاحظها عند الصينيين ، وهي تتمثل في نقل النموذج عن الأصل ببراعة تجعلك لا تستطيع التفرقة بين النموذج والأصل وأيهما نقله صاحبه عن الآخر .

أما عن رؤوس الأموال المحلية ، فهي وإن كان وجودها يؤدي إلى إزهار الصناعة ، إلا أن عدم وجودها لا يعنى القضاء على الصناعة . إذ كما يدل على ذلك التاريخ الاقتصادى ، نجد أن قسماً كبيراً من القروض الدولية قد منح للدول المتأخرة صناعياً لكي تشتري به ما يلزمها من آلات ومعدات للصناعة ، من الدول القديمة الصناعية ، وبهذه الأموال المقرضة أنشأت هذه الدول مصانع ووسائل للنقل . وهذا كان الدور الأول من أدوار تطور الصناعة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ثم أتى بعد ذلك دور ثان أصبحت هذه الدول « الجديدة في الصناعة » منافسة خطيرة للدول القديمة وانقلبت من دول مدينة إلى دول دائنة .

وقد يقال إن الدول الصناعية ، لكي تتقى هذه المنافسة وهذا الموقف ، قد تلجأ إلى عدم إقراض الدول المتأخرة صناعياً ، ولكن الواقع والتاريخ لا يؤيدان هذه النظرية ، لأن تكديس رؤوس الأموال بدون استخدامها

في دولة من الدول له من المضار الاقتصادية مالا محل لعرضه هنا . وعلى ذلك نجد أن بعض الدول تكون تقريباً « شبه مضطرة » اقتصاديا لإقراض الدول المتخلفة اقتصاديا لاتقاء هذه المضار . ومن الدول التي كانت متخلفة اقتصاديا وسارت في هذا الطريق ، الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ومعظم دول أمريكا اللاتينية واليابان ... الخ . وانقلبت هذه الدول من دول مدينة إلى دول دائنة بعد أن تقدمت الصناعة فيها ، وأصبحت تنافس الدول القديمة مثل إنجلترا وفرنسا وهولنده . والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من الدول المدينة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أضحى بعد ذلك من كبريات الدول الدائنة ، إذ كان لها المحل الثاني سنة ١٩٣٦ ، حيث بلغ دينها على الدول الأخرى ٧ مليارات من الدولارات ، أما الآن فلها المحل الأول . وتاريخ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية يؤيد هذه الحقيقة ، وهي أن رأس المال دولي ، أي لا وطن له . ويلاحظ بهذه المناسبة أن رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، التي كانت فوق ١٠٠ مليون جنيه مصرى سنة ١٩١٤ قد نقصت إلى حوالي ٩١ مليوناً سنة ١٩٣٤ على حين زادت رؤوس الأموال المصرية المستخدمة في الصناعة والتجارة من حوالي ٩ وثلاث مليون إلى حوالي ١٥ مليوناً . ولقد تضاعف هذا الرقم الآن خصوصا إذ لاحظنا مسألة الأرصدة الاسترلينية . ولكننا نعتقد أن رؤوس الأموال التي تستغل في الصناعة والتجارة في مصر الآن : ستتضاعف أكثر إذا حصل تغير في نفسية الممولين المصريين ووجه هؤلاء جهودهم ورؤوس أموالهم إلى الصناعة والتجارة بدل قصرها على الزراعة ؛ وهذا يأتي عن طريق غرس الثقة في نفوس هؤلاء الممولين ، بالنشاط الصناعي والتجاري والاطمئنان إليه وإلى نتائجه . أما عن العامل الأخير في سبيل تقدم الصناعة وهو نشر الثقافة والخبرة الفنية ، فيستطاع توفيره عن طريق تشجيع التعليم الفني . وليس معنى التصنيع أن ننسى الزراعة ونودى بالنشاط الزراعي ونقضى

عليه ، بل يجب أن يكون هناك تناسق بين أنواع النشاط الاقتصادي في المجتمع ، من زراعة وتجارة وصناعة بحيث لا يطغى أحدها على الآخر ، وبذلك يحصل الانسجام والتوازن ودل بعض الاقتصاديين المصريين على ذلك بحسن تناسق التوزيع في مدينة المحلة الكبرى التي نجد أن ٢٦٪ من سكانها يشتغلون بالزراعة ، ٣٪ بالمنسوجات ، ٢٦٪ بالصناعات الأخرى ، ١٧٪ بالتجارة . ويجب ألا ننسى ما يشكو منه الأمريكيون وكثير من الدول التي تصنعت اليوم ، من عدم وجود التناسق بين المهن المختلفة . فهم يقارنون بين حالهم في القرن الماضي وما قبله ، وعندما كانوا لا يشتغلون إلا بالزراعة وأى عندما كان الرئيس T. Jefferson يقول بأن أمريكا يجب أن تعتمد على المصنع الأوروبي ، وبين حالهم سنة ١٩٢٩ عند ما كان ٧٦,٢٪ منهم يشتغلون بالصناعة والتجارة إذ من المشكلات الاجتماعية الكبرى في أمريكا منذ بضع عشرة سنة محاولة بعث النشاط الزراعى ليقف على قدم المساواة مع النشاط الصناعى ويقول فى هذا المعنى H. B. Moore أحد علماء الاجتماع والاقتصاد : إن الحضارة الأمريكية فى حالة اختلال فى توازنها وذلك لأنها متجهة دائماً إلى ترجيح كفة الصناعة والحياة المدنية على حساب الزراعة والحياة الريفية ، وهذا يضعف اقتصادياتنا ، وقد يؤدى إلى تدمير كل أساس ثابت لحياتنا القومية . وتلك مسألة تقلق بال المصلحين الاجتماعيين وهى بذاتها تتضمن عدة مشكلات تشغلهم .

فالتصنيع إذن يجب أن يسير مع النشاطين الزراعى والصناعى على قدم المساواة حتى يستمر التوازن الاقتصادى الذى إن اختل ولو لصالح النشاط الصناعى ، لانتج من المشكلات الاجتماعية ومن المضار ما يقضى على الثمرة المرجوة من التقدم الصناعى إن عاجلاً أو آجلاً .

هـ — تحديد النسل أو تنظيمه : وسنتكلم عنه فى باب مشكلات بناء المجتمع .

الفصل الثاني

جهود ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ في حل المشكلات الاقتصادية

أسرعت الثورة عقب قيامها بتنفيذ جميع المقترحات التي ذكرناها لحل المشكلات الاقتصادية ، وأضافت إليها مشروعات أخرى متعددة .

١ — قيام الثورة وأهدافها : قامت ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ في مصر ، ولعل من أكبر العوامل التي أدت إلى وقوعها — بجانب العوامل السياسية — تلك المشكلات الاجتماعية التي كانت تهدد مجتمعنا والتي كان يحاول التخلص منها ، باذلا في ذلك الجهود الجبارة التي كان يضيع أثرها أو يتلاشى أمام الظروف والأحداث السياسية التي كانت تكثفه . ويمكننا أن نوجز أهداف الثورة في نقط ست أنت على لسان رجال الثورة أنفسهم في مناسبات شتى وفي خطاباتهم ، إذ يقول السيد رئيس مجلس الوزراء في محاضرة له يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ محدداً أهداف الثورة ، فبالنسبة للناحية الداخلية لو رجعنا إلى أيام ما قبل الثورة ولأحاديثنا وآمالنا واتجاهاتنا للمستقبل نجد أن هذه الأحاديث تبلورت في عدة نقط آثرنا أن تكون هي المبادئ التي تسير عليها الثورة وهي : المبدأ الأول : القضاء على الاستعمار . . ، المبدأ الثاني : هو القضاء على الإقطاع ، المبدأ الثالث : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . المبدأ الرابع : إقامة جيش وطني قوى ، المبدأ الخامس : إقامة عدالة اجتماعية . المبدأ السادس : إقامة حياة ديمقراطية سليمة . هذه هي المبادئ الأساسية التي قامت عليها الثورة وتعبير عن آمال الشعب لمستقبل الوطن) من أجل ذلك قامت الثورة بإنشاء مجلسين فنيين هما مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات اللذان عهد إليهما بدراسة المشكلات الاجتماعية المصرية دراسة علمية محضة ورسم البرامج الكفيلة بالقضاء عليها في وقت طويل أو قصير

حسب الإمكانيات التي يحتوي عليها المجتمع المصري . كما وكل إلى هذين المجالسين الإشراف على تنفيذ هذه البرامج المؤسسة على دراسة مستفيضة، يقوم بها عدد كبير من الإخصائيين في الشؤون الاجتماعية المختلفة : الاقتصادية والأسرية والتربوية والدينية والصحية .. الخ ، ويقوم أحدا المجالسين وهو مجلس الإنتاج بدراسة النواحي الإنتاجية بجميع صورها من زراعية وصناعية وتجارية ، وهدفه الأول تنمية الثروة المصرية ورفع الدخل القومي ، بما يقوم به من مشروعات خاصة بالمهوض بالزراعة المصرية وتنشيط حركة التصنيع والتعمير . أما المجلس الآخر وهو مجلس الخدمات ، فله قد تركز فيه الإشراف على النواحي الاستهلاكية أو النواحي الخاصة برسم البرامج المتعلقة بشؤون التعليم والصحة وتنظيم الخدمات الاجتماعية عامة والإشراف على تنفيذها .

٢ — المجلس الدائم لتنمية الإنتاج : ولقد بدأ هذا المجلس عمله رسمياً في أوائل يناير سنة ١٩٥٣ . ولقد قام المجلس حسب ماورد في نشرته الرسمية ببحث المشروعات الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية الإنتاج القومي في مختلف النواحي والمهوض به في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة وما يتصل بها من مشروعات الري واستصلاح الأراضي البور وتعمير الصحارى وتنويع المحصولات ، وتحسين وسائل الزراعة والمهوض بها وتنمية الإنتاج الحيواني وتوليد القوى الكهربائية وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل وتعميمها والبحث عن الثروة المعدنية ، وتشجيع الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة ووضع سياسة ثابتة منتظمة لدعم حركة التصنيع وتنظيم الأسواق الداخلية وفتح أسواق خارجية للصادرات ، ثم تدبير المال اللازم لهذه المشروعات ؛ والانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية والقيام بدراسة النظام الضريبي والرسوم الجمركية وإرساء هذا النظام على قواعد تسير النهضة الإنتاجية الحديثة وتجاوب معها واقترح التشريعات اللازمة لتحقيق هذه الأغراض . ولا نستطيع بطبيعة الحال ، نظراً لضيق المكان ، عرض تفصيلات

هذه المشروعات التي لا حصر والتي نفذ بعضها نهائياً وبدى في تنفيذ بعضها الآخر ، والتي نجد من بينها مشروعات قصيرة الأمد أى تنفذ عاجلاً في سنة أو بعض سنوات وأخرى طويلة الأمد أى تنفذ على عشر سنوات مثلاً ، وسنقتصر هنا على عرض مشروع واحد من هذه المشاريع وهو مشروع السد العالى مبدئين نقلاً عن النشرات والبحوث الفنية للجلس أثره في حل مشكلاتنا الاقتصادية :

مشروع السد العالى : يختلف إيراد النيل من المياه من سنة لأخرى ، ومع أن احتياجات الري للرقعة المنزرعة حالياً تقدر بحوالى ٤٦ مليار (المليار ألف مليون من الأمتار المكعبة) سنوياً فإن إيراد النهر الذى يصلنا عند أسوان قد يأتى من القلة بحيث يهدد البلاد بالجفاف كما حدث فى عام ١٩١٣ وقد يأتى من الفيض بحيث ينذر بالغرق كما حدث عام ١٨٧٨ .

وبينما احتياجات الزراعة القائمة فى البلاد فى الفترة الحرجة مدة الصيف (فبراير — يوليو) تقدر بنحو ٢٢ ملياراً بما فيها مياه التخزين التى تبلغ ٧,٥ مليارات من الأمتار المكعبة ، نجد أن إيراد النهر قد بلغ فى هذه الفترة ٣٦ ملياراً من الأمتار المكعبة عام ١٨٧٨ وانخفض فى الفترة ذاتها إلى ٧ مليارات عام ١٩١٤. هذه الذبذبة فى إيراد النهر الذى تتوقف عليه حياة هذه البلاد دفعت المسؤولين إلى التفكير فى مشروع يمكن عن طريقه التحكم فى مياه النهر ، وهكذا نبذت فكرة السد العالى لتحقيق نظام التخزين المستمر باختزان كل ما يزيد عن الاحتياجات فى السنين العالية للسحب منه فى السنين المنخفضة وطبعاً أن هذا النظام يحتاج إلى سعة كبيرة تضمن استقبال الزيادة فى سنوات عالية متتالية كما تضمن وجود رصيد مخزون من المياه لسد النقص فى السنوات المنخفضة . هذا فضلاً عما يجب أن يتوافر فى هذه السعة من تحديد جزء منها كاف

لترسيب الطمي — يضاف إلى هذا توفير أعلى فروق للتوازن أمام السد وخلفه على مدار السنة بحيث تتاح فرصة توليد أقصى قوة كهربائية مائية .
وتتلخص فوائد المشروع الاقتصادية فيما يلي :

- ١ — إمكان التوسع في الأراضي المزروعة في حدود مليونين من الأفدنة مع تحويل حياض الوجه القبلي الحالية الى نظام الري المستديم . ٢ — ضمان الزراعة في أشح السنين ، مع ضمان وصول مياه الري بالكميات المناسبة في الأوقات المناسبة للزراعة المختلفة بما يزيد في غلتها : ٣ — إمكان صرف أراضي الوجه القبلي بالراحة دون حاجة إلى محطات الصرف القائمة أو التي كان مقرراً أنشاؤها سواء على النيل أو بحر يوسف . ٤ — انخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادي سواء بالوجه القبلي أو البحري . ٥ — إمكان الوقاية من أخطر الفيضانات دون حاجة إلى تعلية جسور النيل الحالية وتقويتها .
- ٦ — ضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنوياً مهما كان إيراد النهر . ٧ — توليد قوة كهربائية هائلة تصل إلى نحو ١٠ مليار كيلوات ساعة بسعر منخفض يقدر بحوالي ٠.٥ وليم للكيلوات ساعة مع إمكان نقل جزء كبير منها إلى القاهرة بسعر الكيلوات ساعة ٢ وليم ، مما يوفر كمية كبيرة من الوقود ويفتح مجالاً رائعاً لقيام الصناعات . ٨ — تحسين اقتصاديات الكهرباء لسد أسوان الحالي . ٩ — إمكان توسيع مصنع السجاد ليعطى ٥٠٠ ألف طن سنوياً .
- ١٠ — إمكان ضمان وجود فرق توازن على القناطر الكبرى الموجودة الآن على النيل مما يهيئ توليد الكهرباء منها . ١١ — إمكان صرف التصريفات اللازمة لضمان الملاحة بمجرى النيل على مدار السنة . ١٢ — زيادة الدخل القومي بما يوازي ١٥٠ مليون من الجنيهات . ١٣ — زيادة الدخل الحكومي بمقدار ٢٠ مليوناً من الجنيهات .

٣ — المجلس الدائم للخدمات العامة : أنشئ هذا المجلس في ١٧ من أكتوبر

سنة ١٩٥٣ ووظيفته — كما ورد في قانون إنشائه — « بحث العامة التعليم والصحة

والعمران والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعي وبما يتفق والسيادة العليا للدولة . ولا تقتصر مهممة المجلس على هذا فحسب بل انه يسهر على تقويم الخدمات الاجتماعية الهامة والوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الإعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والإرشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى . فضلا عن ذلك يقوم بمتابعة تنفيذ المشروعات المختلفة والقيام بالأبحاث الاجتماعية اللازمة ، وبحث نشاط الهيئات الأهلية ، الذى يدخل فى اختصاصه . ولقد قام المجلس بعمل مشروعات كثيرة تمس النواحي الصحية والتربوية والاجتماعية ، من أهمها برنامج الوحدات المجمع : ويقوم هذا البرنامج على أساس رفع مستوى المعيشة فى الريف المصرى الذى يقطن به ثلثا سكان مصر . والوحدة المجمع — كما وردت فى تقارير المجلس تهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لأهل الريف كما تهدف فى الوقت نفسه إلى رفع المستوى الاقتصادى عن طريق الإنتاج الزراعى والصناعى حتى يزيد دخل الفلاح ويرتفع مستوى الوعى الصحى والثقافى والاجتماعى والتعاونى وبذلك تتحقق للريف نهضة شاملة تغلغل فى صميمه وتحقق للوطن النهضة الكبرى وسائر نواحي الحياة والنشاط .

وتقوم فكرة إنشاء هذه الوحدات على أساس أن النهوض عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وأن الدعامة التى يقوم عليها هى تنشيط الحياة فى الريف وبعث الحيوية الكامنة فى أرضه وفى أبنائه حتى يؤتى ثماره المرجوة .

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا على أساس خطة شاملة تتجه إلى أهداف معينة محسوسة وتتخذ طريقا واضحا مرسوما ، وتنفذ على مراحل تتم فى فترة من السنوات معدودة على أن تكون هذه الخطة شاملة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية .

ومعنى ذلك أن يعد برنامج للنهوض الصحى والثقافى والاجتماعى يقوم على دعائم من دراسة الواقع وتحديد المراحل اللازمة للوصول إلى الهدف . غير أنه من الضرورى العمل على رفع المستوى الاقتصادى للريف ، ووضع خطة واضحة المعالم لذلك .

الفصل الثالث

وظيفة التربية والتعليم إزاء المشكلات الاقتصادية

إن الملاحظ أن كثيراً من المثقفين يجهلون المسائل الاقتصادية البسيطة والقواعد والمبادئ العامة التى ترتكز عليها ، بل لعل بعض كبار المتعلمين لا يفهمون معنى كلمة الاقتصاد ، فضلاً عن متوسطى الثقافة أو منعدميها لذلك يجب على المدرسة أن تعطى الطالب فكرة مبسطة واضحة عن الأسس الرئيسية للاقتصاد والمشكلات التى تتعلق به ، لأن الجهل بهذه الأمور إنما يؤدي إلى نتائج خطيرة ، وقد يقضى على مستقبل المجتمع الاقتصادى ، وسنضرب لذلك مثالا يبين أننا لسنا مبالغين فيما ذهبنا إليه : من المعروف أن الشعوب الزراعية تميل دائماً إلى الأرض واستغلال أموالها فى الزراعة والمشروعات الزراعية — كما سبق أن بينا ، ويتأكد هذا الميل فى نفسية الأفراد بمرور السنين والقرون الطويلة . حتى إذا أتت مرحلة من التطور أدت إلى تصنيع المجتمع وتجيده ، وجد المختصون مقاومة عنيفة من الأفراد ضد استغلال رؤوس أموالهم فى الصناعة والتجارة ، مع أن هذا الاستغلال قد يكون أكثر فائدة لهم بشكل أكيد ، وأنفع للمجتمع . وهذا هو ما يلاحظ الآن ومنذ أوائل هذا القرن فى مصر ، إذ نجد أن كثيرين وخاصة بين الريفيين ليست عندهم الشجاعة الكافية لاستغلال رؤوس أموالهم فى الصناعة ، فهم يولون ظهورهم نحو الصناعة ويتجهون نحو الزراعة وشراء الأراضى التى تكلفهم

النفس والنفيس ولا تعود عليهم إلا بفائدة تافهة . بل لوحظ مثلاً من بحث أجرى سنة ١٩٢٢ أن كثيراً من المزارعين كانوا يفضلون كنز الأموال ووضعها في منازلهم وعدم استغلالها بالمرّة ، حتى أن بعض الاقتصاديين الأجانب قدر أن مقدار رؤوس الأموال المسكنوزة بلغ في تلك السنة أكثر من رؤوس الأموال المستخدمة في الزراعة والصناعة والتجارة مجتمعة ! ! وهذا بلا شك يسبب خسارة جسيمة للاقتصاد القومي . إذن على المربين والمدرسين في مصر واجب جد ثقیل ، وهو العمل على تغيير هذه النفسية وتوجيه السواد الأعظم من الشعب ولا سيما في الريف إلى مافي الصناعة والتجارة من فوائد وتفهم الأفراد المضار التي تنتج عن تمسكهم بالزراعة وصمودهم عن الصناعة والتجارة ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق إدخال معلومات اقتصادية مبسطة في برامج التعليم المختلفة حتى يكون الأفراد على بينة وحتى يتمكن في خلال مدة طويلة أرقصيرة من إصلاح هذه الحال النفسية الخطيرة . وتستطيع الجامعات الشعبية إذا عمت وانتشرت في الريف أن تسهم في هذا المشروع الخطير وتعاون مع المدارس في حل هذه المشكلة^(١٦) .

والمزارعون المصريون يخشون دائماً الرجال الرسميين الذين أتوا لمساعدتهم في الريف كالأطباء والمهندسين الزراعيين ومهندسي الري ... الخ . وهي عادة تكونت فيهم منذ عصر المماليك والعصر التركي الذي ذاقوا فيه المر من سوء معاملة مندوبو الوالي الذين كانوا ينهبون أموالهم كل ساعة ويستولون — تحت ستار الأوامر الرسمية — على كل ما يملكون ، والذين كانوا يأتون بأوامر متناقضة وقواعد وقوانين لا يفهم لها الفلاح أي أساس من المنطق السليم . ومن هنا تعود الفلاح النظر إلى رجال الإصلاح على أنهم دجالون يقصدون به الضرر ، وتأكدت هذه النفسية فيه ولم تتغير حتى الآن إلا في حدود ضيقة : فإذا نهاه مهندس الزراعة عن ري الأرض منعاً لا انتشار الآفات الزراعية رواها خفية عامداً متعمداً ، وإذا نصحه مهندس الري بعدم

رى أرضه إلا في « الدور » حرصا على توفير المياه لزملائه المواطنين أصحاب المناطق الأخرى شك في قيمة هذا القول . الخ . على المدرسة إذن أن تغير هذه النفسية حتى يتحقق التجاوب بين أفراد الشعب وبين الهيئات الإصلاحية الرسمية منها والأهلية ، وهو التجاوب الذي لا بد منه لكل إصلاح اجتماعي يرجى له النجاح ، وإلا ضاعت جهودنا الإصلاحية هباء نتيجة لعدم التعاون ، ولا سيما في المجال الاقتصادي : فالفلاح إذا نصح باستخدام وسائل جديدة للاستنبات مثلا أو للتسميد أو للقضاء على آفة زراعية . . . الخ . يعارض في ذلك أشد المعارضة مما يكون له أثره الويل على الاقتصاد القومي .
وأخيرا على التربية أن تثقف الأفراد فيما يختص بميزانياتهم وتعطى لهم فكرة عن التدبير في الشؤون المنزلية .

مراجع الباب الأول

يلاحظ أن أي كتاب في الاقتصاد السياسي بأية لغة من اللغات مفيد فيما يعالجه هذا الباب من نقط :

- 1— J. L. Glllin : Poverty and Dependency, N.Y. 1937.
- 2— K. Mannheim : Man and society in an age of Reconstruction London, 1945.
- 3— D. Warriner : Land, Poverty in the Middle East, 1942
- 4— G. Pirou : Cours d'Economie Politique, Paris 1946.
- 5— A. m. Carr — Saunders : Population, London, 1925 ; world Population Past and Present Trends, Oxford, 1936.
- 6— D. Ricardo : Principles of Political Economy, London 1812
- ٧ — مريت غالى : سياسة الغد القاهرة ١٩٣٨ ، حافظ عفيفي : على هامش السياسة ، القاهرة ١٩٣٨ .
- 8— A. Bonné : The Economic Development in The Middle East.
- 9— G. Piron : op. cit

مصدر سبق ذكره

- 10 — S.N. Prokopovicz : L'industrialisation des pays Agricoles, Paris 1946. G. Mortara : The Improvement of commercial Relations..., Paris 1936 ;

W. clealand : Population Problem in Egypt, 1936.

١١ و ١٢ — يرجع هنا إلى تقارير مجلس الإنتاج ونشرا ته مع نشرات مصلحة الاستعلامات ومصلحة الإحصاء، وإلى كتب الاقتصاد لزملائنا أساتذة الاقتصاد في كليات الحقوق والتجارة والآداب والزراعة وتقارير اتحاد الصناعات .

- 13 — L. Baudin ; Manuel d'Economie Politique, Paris 1946 : Les Expériences Socialistes, Cours de Doctora, Paris, 1946.

- 14 — C. Goodrich., et al ; Migration and Economic Opportunity, philadelphia, 1936; F. Isaac : Economics of Migration, London, 1946.

- 15 — A. H. Hanson : Economic Policy and Full Employment, N.Y. 1946; T. .H Marshall et al. : The Population Problem; London, 1938.

- 16 — H. Boustani : Pour L'agriculture Egyptienne, 1920

cf : American Associa. of Sch. Admin. : Education and Economic well Being, 1940.

الباب الثاني

مشكلات بناء المجتمع S. Structure Problems

وهي المشكلات المتعلقة بالحالة السكانية في مصر ، أى بالمواليد والوفيات والحالة الصحية عامة ، ثم بحركات السكان وهجرتهم من المدن والريف وإليها وأخيراً بتحديد النسل أو تنظيمه بما يلائم الحالة الاجتماعية العامة .

الفصل الأول

المشكلات الصحية

١ - أعراض المشكلة : من الثابت إحصائياً أن الحالة الصحية في مصر سيئة إلى أبعد حد ، ونسب المواليد والوفيات هي المقياس المصطلح عليه عند الباحثين لمعرفة الحالة الصحية . ولو قارنا بين نسب المواليد في مصر وغيرها في الدول الأخرى لوجدنا أنها تأتي في المقدمة . ثم إذا قارنا نسب الوفيات بنظيرتها في الدول الأخرى لوجدنا بكل أسف أن مصر تحتفظ بهذه الأولوية أيضاً . والجدول الآتي يبين نسب الوفيات في الألف في مصر وفي غيرها من الدول ونسب المواليد في السنين المبينة : ^(١)

الدولة سنة الإحصاء نسبة المواليد في الألف نسبة الوفيات عامة في الألف

مصر	١٩٥١	٤٤,٧	١٩,٣
الولايات المتحدة	١٩٥٣	٢٤,٧	٩,٦
إنجلترا	١٩٥٣	١٥,٤	١١,٤
فرنسا	١٩٥٣	١٨,٩	١٢,٩
سوريا	١٩٥٣	٢٥,٣	٧
لبنان	١٩٥٣	٢٥,٢	٥,٤

الدولة سنة الاحصاء	نسبة المواليد في الألف	نسبة الوفيات عامة في الألف
إيران ١٩٥٣	١٩,٤	٦,٩
الأردن ١٩٥٣	٣٦,٢	١١,٢
الجزائر ١٩٥٢	٣٠	١٣
قبرص ١٩٥٣	٢٦,٦	٧

ومن هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة الوفيات عندنا لا تفوق نسب الوفيات في الدول التي سبقتنا في الحضارة ، مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا فحسب ، بل أيضاً تزيد عن مثيلاتها في البلاد التي تعدلنا في الحضارة أو تعتبر أقل منا مثل قبرص والجزائر وإيران ، وهذا الموقف لا زال خطيراً بالرغم من أن نسب الوفيات عندنا في تناقص مستمر لحسن الحظ ، كما يدل على ذلك الاحصاء التالي (٢) :

السنة	١٩٢٠ — ١٩٢٤	١٩٢٥ — ١٩٢٩	١٩٣٠ — ١٩٣٤	١٩٣٥ — ١٩٣٩
النسبة	٢٥,٧	٢٦,٥	٢٧,١	٢٦,٩
السنة	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٥١	
النسبة	٢٥	٢١,٣	١٩,٣	

٢ — وفيات الأطفال : فضلاً عن ذلك نجد أن نسبة وفيات الأطفال عندنا شنيعة ، وقد لا يوجد لها مثيل في أي بلد في العالم ، مما استرعى انتباه المصلحين الاجتماعيين في مصر : (إحصاء وفيات الأطفال)
في مصر : بلغت هذه النسبة وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ — ٢٠٨,٤ في الألف ٦ أو ٢١٩,٢ في الألف من الأطفال الذكور ٦ ١٩٧,٣ في الألف من الأطفال الإناث . أي أننا نفقد أكثر من خمس الأطفال كل عام !! وتتضاعف هذه النسبة إذا قدرنا عدد من يموتون من الأطفال في سنتهم الأولى . وتبدو لنا خطورة هذه الحال ، إذا قارنا هذه النسب بمثيلاتها في الدول الأخرى

الدولة	سنة الإحصاء	نسبة وفيات الأطفال في الألف
الولايات المتحدة	١٩٤٩	٢٤,١
إنجلترا	١٩٥٢	٣٠
فرنسا	١٩٥٢	٤٢
قبرص	١٩٥٣	٧٢,٤
الجزائر	١٩٥٢	١٥٣,٨
تونس	١٩٥٢	١١١,٩

٣ انتشار الأمراض : يضاف إلى ذلك ما يلاحظ من انتشار الأمراض المختلفة ، لظروف وملابس خاصة بمجتمعنا المصري ، فمثلا نجد أن ٥٠٪ من عدد السكان مصاب بالبلهارسيا ، وتنزل هذه النسبة في بعض المناطق التي يستخدم فيها ري الحياض إلى ٥٪ ، على حين أنها ترتفع إلى ٧٥٪ في بعض المناطق ذات الري الدائم ، وتنتشر الملاريا في جزء كبير من الوجه القبلي في بعض شهور السنة ، يضاف إلى ذلك أمراض البلاجرا والانكلستوما وغيرها من الأمراض التي تنهش جسم الفلاح المصري ، ثم التدرن بأنواعه الرئوي وغيره الذي ينتشر انتشارا مريعا بين الطبقات الفقيرة والذي يصيب عشرات الألوف من السكان . أما عن عدد العجزة وذوي العاهات فهو لا يزال مرتفعا ارتفاعا كبيرا ، إذ بينما نجد أن هذا العدد بلغ ١٢٣,٦٠٥ حالة في سنة ١٩٢٧ إذ به لا يزال ٢٦٩,٣٣٩ في سنة ١٩٤٧ أو أكثر من ربع مليون حالة وهي نسبة مزعجة . وتدل الإحصائيات على أن نسبة الوفيات بين المرضى في ارتفاع مستمر مما يدل على أن مستشفياتنا ليس لديها المعدات الكافية ، وتطور الحالة من سوء إلى أسوأ ، في الكفاح ضد الأمراض ، إذ أن نسبة الوفيات بين عدد حالات المرض التي ظهرت كانت تقريبا في سنوات ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧ على التوالي كالآتي : ٧٪ ، ٨٪ ، ٢٠٪ وهذه النسبة الأخيرة ترتفع كثيرا إذا حسبنا حالات الكوليرا التي ظهرت في مصر سنة ١٩٤٧ ، ولكننا أسقطناها من حسابنا .

٤ - الأسباب : (١) ظروف البيئة وترجع هذه المشكلة أولا إلى ظروف
يئسنا المصرية ومايكتنفها من جو حار في جزء كبير من السنة ورمال تذروها
الرياح ، فتتشر التراب في كل مكان ، وري صناعى يضطر الفلاح إلى الخوض
في الماء الملوث بالجرائيم . (ب) والسبب الثانى لهذه المشكلة ، هو مشكلة سوء
مستوى المعيشة ونقص التغذية في مصر . وهذا النقص يبدو ظاهرا في ناحيتين :

أولا : من ناحية الكيف ، فلقد درس كثير من الأطباء الأجانب
والمصريين مسألة التغذية في مصر وخرجوا منها إلى أن أنها ليست كافية
لتوليد الحرارة اللازمة ، التي يستنفذها جسم الفلاح للقيام بأعماله
الشاقة ^(٣) ولا يسعنا هنا إلا أن ننقل نتائج بحث طبيب أمريكي هو
الدكتور W . M . Wilson الذي درس التغذية في مصر سنة ١٩٢١ . وهذه
الدراسة ، وإن كان قد مضى عليها وقت طويل ، إلا أنها مفيدة ، لأن أصول
التغذية في مصر ، ولا سيما عند سكان الريف والفلاحين بوجه خاص ، لم
تغير عن سنة ١٩٢١ . يقول الدكتور ويلسون إن الأسرة المكونة من أب
وأم وثلاثة أولاد يلزمها مواد غذائية كافية لإنتاج ٤,٤٥٠,٠٠٠ كالورى
وهذا أدنى حد يمكن تصوره ، ولو درسنا حالة التغذية في مصر في مناطق
مختلفة لاتضح لنا أن الأسرة المكونة على النحو الذى بيناه تحصل على
المقادير الآتية من الكالوريات .

في مصر السفلى ٤,٤٢٥,٠٠٠ كالورى ، وفي مصر المتوسطة ٤,٣٨٢,٠٠٠
كالورى وفي مصر العليا ٥,٣٢٨,٦٠٠ كالورى ^(٤) .

ومن هنا ينتج أن التغذية في معظم جهات القطر المصرى هى إما تحت
الحد الأدنى أو فوقه بقليل . وتبين حوليات أكاديمية العلوم الاجتماعية
الأمريكية (وعدد يناير سنة ١٩٥١) أننا نجد مثل هذه الأسرة تحصل على

٥,٥٤٨,٠٠٠ في الدول المتقدمة ٥,٠٣٧,٠٠٠ في الدول النصف متقدمة ٦
٣,٩٢٣,٧٥٠ في الدول المتخلفة .

أما من ناحية الكم، فإن الدراسة التي قام بها بعض الاقتصاديين، أثبتت أن متوسط ما يستهلكه الفرد في مصر من مواد غذائية في تناقص مستمر من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٨، فلقد نقص استهلاك المواد الغذائية في تلك الفترة (استهلاك الطباق والبن واللحم والحبوب ...) على حين زاد عدد السكان بما لا يقل عن ٢٥ ٪ . ولقد زاد استهلاك الشاي والسكر جملة، ولكن نسبة الاستهلاك الفردي منها تبين نفس الاتجاه نحو الانخفاض^(٥) .
وغنى عن البيان أن سوء التغذية ترجع بدورها إلى سوء الحالة الاقتصادية أو مشكلة الفقر إلى حد كبير .

ح — قلة المعدات : يضاف إلى ذلك قلة المستشفيات، وقلة مشروعات المياه التي تمتد السكان بالمياه الصالحة للشرب، وقلة عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان، إذ قد قدر عددهم في سنة ١٩٥١ بحوالى ٥١٥١ طبيباً، أى بمعدل طبيب واحد لكل ٤٠٠٠ شخص تقريباً على حين أن كل طبيباً لا يخصه في معظم البلاد الأوروبية وأمريكا إلا ما يتراوح بين ٧٥٠ و ١٠٠٠ في المتوسط .
وعبد النساء المتزوجات في سنة ١٩٤٧ بلغ حوالى ستة ملايين سيدة على حين أن عدد القابلات لا يتعدى ٧٠٠ قابله أى بمعدل قابلة واحدة لأكثر من ٨٥٠٠ سيدة . وتبين حوليات أكاديمية العلوم الاجتماعية الأمريكية في يناير سنة ١٩٥٠ أن كل مائة ألف من السكان يخصهم ١٠٦ أطباء في الدول المتقدمة و ٨٠ في النصف متقدمة، ٢٢ في المتأخرة؛ فنحن قريبون من الفئة الثالثة .

د — الجهل : وثمة سبب آخر على جانب كبير من الأهمية، وهو جهل الأمهات إذ من المعروف أن نسبة عدد المثقفات بين المتزوجات لا تزيد عن ٥ ٪ . فمعظم الأمهات يجهلن قواعد الصحة الواجب اتباعها في تربية أطفالهن

ومن ثم يترك أطفالهن ليقعوا ضحية أمراض شتى . على أن أطفال المثقفات من المتزوجات في مصر ، ليسوا بكل أسف أسعد حالا ، إذ أن معظمهن — بسبب اشتغالهن بالأعمال العامة — يترك أطفالهن للخادومات والمربيات الجاهلات ، وتنتهي حال الأطفال إلى الوقوع في مختلف الأمراض .

هـ — عدم توفر المساكن الصحية في كثير من المدن ونقص الشروط الصحية في المساكن الريفية وعدم وجود المياه النظيفة ، مما يضطر القرويين إلى الشرب من مياه الترعى والمستنقعات بما فيها من جراثيم فتاكة تنشر بينهم أخطر الأمراض كالبلهارسيا والانكلستوما .

و — الجهل العام : والرجال أيضاً يجهلون قواعد الصحة وقواعد التغذية وتسيطر على معظمهم أفكار مخطئة ، كما نجدهم لا يكثر ثوبن بما يصيدهم من أمراض ويلجأون أحياناً إلى الدجالين وأدعياء الطب .

٥ — أهم الحلول المقترحة لحل المشاكل الصحية

في مقدمة هذه الحلول تحسين الحالة الاقتصادية ، فهي الأساس الأول لكل إصلاح اجتماعي كما سبق أن قدمنا ، وبدونها لا يتصور أى عمل ناجح ، وإذا وجد المال أمكن القيام بالمشروعات الآتية لتحسين الحالة الصحية :

أولاً : تنفيذ مشروعات امداد القرى بالمياه الصالحة للشرب بالتدريج ولقد قدرت تكاليف هذه المشروعات بحوالى ١٤٩,٤٨١,٠٠٠ جنيهها . ثم يجب الإكثار من إنشاء القرى النموذجية كقرية بهتيم التي كانت تديرها الجمعية الزراعية وغيرها من القرى التي قامت بإنشائها الثورة ، لتمكين الفلاحين والمزارعين من الحصول على مساكن صحية نظير أجر زهيد ، وثمة مشروعات قد رسمت بمعرفة مجلس الخدمات لتنفيذ برامج صحية وإنشاء قرى نموذجية ^(٦) ووحدات مجمعة وجمعيات تعاونية لإنشاء المساكن الصحية بأجور زهيدة في الريف والمدن .

ثانياً : العمل على نشر الثقافة الصحية بشتى الطرق وتخريج كثير من الأطباء حتى يمكن فتح المستشفيات والمستوصفات في جهات القطر المختلفة . ويرى بعض الاجتماعيين أن هذه المرحلة وهى مرحلة إعداد الأطباء اللازمين لتنفيذ المشروعات الصحية الضخمة ، يجب أن تتلوها مرحلة أخرى وهى مرحلة تأمين الطب وإدخال مشروع التأمين الصحى ، أو إدخال مشروع العلاج المجانى القائم على بحث الحالة المالية للشخص المريض . ولتفسير ذلك نذكر أن مؤتمر فيلا دلقيا الدولى سنة ١٩٤٤ اتخذ قرار بتوصية أرسلت إلى جميع الدول وهى تلخص فى تنسيق الجهودات الطبية فى كل دولة من الدول ، والعمل على جعل العلاج والوقاية فى متناول الجميع . وللوصول إلى هذا الهدف يجب على الدولة أن تسلك أحد طرق ثلاثة^(٧) : أولهما التأمين الصحى Insurance وهى أن يسهم كل شخص فى نفقات العلاج عن طريق اشتراكات زهيدة تدفع دورياً وبشروط خاصة (اذ يعنى مثلاً من الدفع العمال مدة التعطل ، والطلبة مدة دراستهم ومن يقل دخله السنوى عن حد معين) . وهذا النظام موجود فى إنجلترا وفرنسا . والطريقة الثانية هى تأمين Nationalisation الطب وذلك أن الدولة تقوم بعلاج كل شخص مجاناً وتقوم هى بدفع أجور الأطباء ، ويمول المشروع عن طريق ضرائب تفرض لهذا الغرض ، ولا يكون للطبيب أن يتقاضى شيئاً من أى مريض يزوره وإنما يتقاضى أجره من الدولة مباشرة ووفق تعريفات خاصة . وهذا النظام معمول به فى استراليا وفى مصر . والطريقة الثالثة هى أن يعالج المريض أولاً ثم يقوم زائرون صحيون بعد ذلك بفحص حالته المالية والاقتصادية ، فان وجد قادراً ، تحمل نفقات العلاج والا تحمته الدولة التى تفرض ضرائب خاصة لتغطية نفقات العلاج الطبى وهذا النظام متبع فى إيرلندا .

ثالثاً: يجب أن يقوم المختصون في وزارتي الصحة والزراعة بفحص قيمة المواد الغذائية — وذلك فيما يرى بعض الباحثين — لجميع الأصناف التي يأكلها الفلاح والطبقات الفقيرة، كما يجب أن تفحص قيمة المواد الغذائية الأخرى الرخيصة الثمن والتي يمكن للفلاح أن يزرعها أو أن يكتنيها بثمن رخيص. أي يجب القيام بما يشبه الثورة في نظام التغذية في الريف المصري والبحث عن مواد ذات قيمة غذائية وتكون في الوقت نفسه رخيصة، كما يجب تعويد الفلاح عليها وإقناعه بضرورة تناولها. ونذكر لهذه المناسبة أن كميات القمح عند ماقلت أثناء الحرب الأخيرة وما بعدها، كان الناس في أوروبا يتناولون كميات كبيرة من البطاطس والبطاطة لكي تغنيهم عن تناول الخبز، إذ أن هذه المواد يمكن أن تحل محل الخبز غذائياً، وابتكرت في معظم هذه الدول أنواع من الأطعمة التي تغني في قيمتها الغذائية عن تناول اللحم وذلك لقلّة كميات اللحوم... وهكذا.

رابعاً: يرى بعضهم تحديد النسل أو تنظيمه، وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل القادم.

خامساً: يجب نشر الثقافة الصحية بين المواطنين عن طريق المدارس والمحاضرات العامة والندوات والإذاعة والصحف.

سادساً: من المعروف أن في مصر نظاماً صحياً يضارع أحدث النظم الحديثة، فالطب مؤمم والمفروض أن كل شخص يستطيع علاج ما به من أمراض أو ما يقع له بسبب الحوادث مجانياً، ولكن المواطنين يحسون أن هذا النظام أصبح ولاسيما في أخريات العهد السابق حبراً على ورق، فالمستشفيات ليس بها استعداد كاف، وثمة أزمة تتعلق بالضمير الخلق تسيطر على كثير من مستشفياتنا، وهذه الأزمة تصيب بكل أسف جميع موظفي معظم المستشفيات من فنيين وغيرهم، مما يفسر النتائج التافهة التي نحصل عليها من

مستشفياتنا ، برغم النفقات الجبارة التي تتحملها الدولة في هذا المجال ، لذلك يجب مراقبة المستشفيات مراقبة دقيقة حتى تقوم بواجبها خير قيام وحتى يستطيع كل مصري أن يتمتع بحقه في العلاج ، لأن هذا لا يتأتى إلا مع وجود ضمير حى وتفان فى أداء الواجب بجانب توفر المعدات اللازمة للعلاج .

سابعاً : يجب الإشراف الدقيق على صحة الحوامل حتى نستطيع انقاص النسبة الخطيرة للأطفال الذين يولدون وهم عجز أو تشوه ، كما يجب رسم البرامج لتأهيل العجزة تأهيلاً مهنياً ، مع توجيههم فنياً للحرف التي تتفق وحالتهم الجسمية ، حتى يستطيعوا كسب معيشتهم بجدهم ، وبذلك لا يقعون عالة على الأمة ؛ لا سيما ونسبة العجزة عندنا كبيرة .

ثامناً : لا شك أن التقدم المطرد فى رفع مستوى المعيشة فى مصر عن طريق التصنيع وزيادة الأراضى المزروعة سيكون له أحسن الأثر فى تحسين الحال الصحية العامة ، والقضاء على كثير من الأمراض .

٦ — واجب التربية والتعليم إزاء هذه المشكلة : يجب أن تحتوى برامج

المدارس على قسط واف من الدراسة يكفى لتعريف الطالب بأهم الأمراض المنتشرة فى الوسط المصرى وأسبابها وأعراضها وطرق الوقاية منها ، كما يجب أن تتخذ هذه الدراسة وسيلة لمحاربة الأفكار السيئة التي ينشرها أدعياء الطب والمشعوذون ، ونغرس الاتجاه العلمى فى معالجة الأمراض ، فى نفسية الطالب . كما يجب أن تحتوى البرامج ولا سيما فى المرحلة الأولى على قسم من الدراسة يعود فيه الطالب عملياً على اتباع واجبات الصحة فى حياته .

ولا شك أن المدارس تتيح فرصة كبيرة للكشف الطبى على السواد الأعظم من شباب الشعب والتأكد من خلوهم من الأمراض أو علاجهم منها . ولا سيما من الأمراض الخطيرة . ففي فرنسا مثلاً لا يسمح للطالب بمرور الامتحان إلا إذا تقدم بشهادة طبية من الوحدة العلاجية الخاصة بمدرسته أو كليته . بما يفيد خلوه من بعض الأمراض الخطيرة التي حددها

المشروع كالتدرن مثلاً أو الزلال... إلخ، أو بما يفيد أنه مصاب بها وأنه
بصدد العلاج منها تحت إشراف الوحدة، فيسمح له بأداء الامتحان إذا لم
يكن المريض المصاب به معدياً، ويتم هذا الكشف مرتين سنوياً على كل
طالب على الأقل، واحدة في نوفمبر والأخرى في مارس، ولا يسمح للطلاب
بالتقدم للامتحان إذا لم يكن مؤشراً على بطاقته الصحية بما يفيد الكشف
مرتين على الأقل. وهذا النظام مطبق في كثير من الدول، وبما حبذا لو
أخذنا به في مصر.

ومن واجب المدرسة كذلك الاهتمام بالألعاب الرياضية لفوائدها التي
لا تحصى في المجال الصحي والنفسى. كما يجب أن يدخل في برامج التعليم
وذلك مثلاً في مادتي الصحة والأشياء في المدارس الابتدائية ومادة التاريخ
الطبيعى في المدارس الثانوية ثقافة غذائية للطلاب، ونقصد بالثقافة الغذائية
الثقافة التي تتناول الأسس الغذائية للصحة والقيمة الغذائية للمواد الغذائية
المختلفة الموجودة في الوسط المصرى. ذلك أن نظام التغذية عند السواد
الاعظم من الناس قائم على «ملء البطون»، بدون تفرقه بين المواد المفيدة
غذائياً والنصف مفيدة وغير المفيدة، وعلى ذلك لا بد من إحداث ما يشبه
الثورة في نظامنا الغذائى، ولا يكون ذلك إلا عن طريق برامج مدروسة
لتفهم الشباب الأصول الصحيحة للتغذية، وتعويدهم الاهتمام بصحتهم^(٨)

٧ - جهود الثورة: ولا شك أن الثورة عن طريق مجلس الخدمات
ووزارات الصحة والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزربية بصدد
وضع وتنفيذ مشروعات جبارة تستهدف رفع المستوى الصحى العام وذلك
بإنشاء الوحدات المجمعة، وهى وحدات تقوم بعدة خدمات فى آن واحد
من صحى واجتماعية وتربوية لأن هذه الخدمات متصلة بعضها ببعض أو وثق
اتصال ولا يصح التفرقة بينها وإلا فقدت جزءاً من أهميتها كما سبق أن بينا
ذلك، وبرسم مشروعات لمداقرى بالمياه النظيفة الصحية، وزيادة المستشفيات

وإعدادها الإعداد الكافي ، ونشر المراكز الاجتماعية (الريفية) وتزويدها
بمستشفيات معدة إعداداً حسناً . . . إلخ ولقد بدىء بتنفيذ هذه المشروعات بعد
دراسات طويلة قام بها جيش جرار من المتخصصين ، ولن يمضى وقت طويل
حتى نرى ثمارها يانعة .

ونذكر بعض القرارات الآتية على سبيل المثال لا الحصر لكي نأخذ فكرة
عن جهود الثورة في النهوض بالمستوى الصحى : ١ — وافق مجلس الوزراء
في ٧/٤/٥٤ على مشروع واسع النطاق لمكافحة التدرن ينفذ على سنتين ويشمل
إنشاء ٣٠ مستوصفاً للعلاج والرعاية الاجتماعية ، تجهيز مستعمرة للناقمين
بشبرا وتوسيع المباني في مستشفيات الأمراض الصدرية وتوسيع إمكانياتها
وكان من أثر ذلك أن زادت الأسرة المعدة لمرضى الدرن إلى الضعف
في مدى سنتين . ٢ — افتتحت كثيراً من الوحدات والمستشفيات لمعالجة
الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا ، كما افتتح فرع المؤسسة العمالية بمستشفى
صيدناوى لفحص العمال وعلاجهم . ٣ — في ٧/٤/٥٤ قرر مجلس الوزراء
إنشاء وحدات مجمعة للخدمات العامة في الريف تؤدي لكل ١٥ ألف في كل
مجموعة وتشمل كل الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والتعليمية ،
والزراعية والعمرانية ، على أن يبدأ بإنشاء ٢٠٠ وحدة مجمعة فوراً . وقد نفذ
هذا المشروع فعلاً ، واتخذت قرارات مماثلة في ميدان الطفولة والأمومة
والأمراض التناسلية والعقلية وأمراض العيون والصحة المدرسية ، هذا مع
إنشاء مصانع لإنتاج الدواء وآلات العلاج محلياً .

الفصل الثاني

مشكلتنا تنظيم النسل والهجرة الداخلية

أولاً - مشكلة تنظيم النسل Birth Control : سبق أن بينا أن نسبة المواليد في الريف هي ٤٤,٧ ، ونسبة الوفيات ١٩,٧ سنة ١٩٥١ أى أن نسبة المواليد تفوق الوفيات (مع بشاعة نسبتها) بحوالى ٢٥ فى الألف ، أى عدد السكان فى مصر يزيد حوالى ١ مليون كل عام ، وهذا المعدل للزيادة سيزداد قطعاً كل عام على أثر تنفيذ المشروعات الصحية ، والتطور العام الذى ينشأ على الحال الصحية نتيجة لهذه المشروعات ، وذلك طبعاً بجانب انتشار الثقافة ومحو الأمية مما سيكون له أثره فى تناقص نسبة الوفيات . ومن المعروف إحصائياً أن معدل نسبة زيادة المواليد يتناقص بين سنة وأخرى ولكن من المعروف كذلك أن زيادة معدل تحسن الحال الصحية سيكون فى تطوره أكبر بكثير من التناقص فى معدل الزيادة وينتج عن ذلك أن عدد السكان فى مصر فى العشر سنين القادمة سيزيد كل عام أكثر من ١ مليون ، أى أنه فى سنة ١٩٦٠ سيكون عدد سكان مصر الذى كان حوالى ١٩ مليوناً سنة ١٩٤٧ ، حوالى ٢٦,٥ أو ٢٧ مليوناً ، أى بزيادة سبعة ملايين ونصف . وهذه الزيادة — فيما يرى الاجتماعيون المصريون لن يكفها المشروعات الضخمة التى رسمت لرفع مستوى المعيشة والتى بسطناها فى الباب الأول ، لأن المصلحين الاجتماعيين لن يكادوا فى سنة ١٩٦٠ ينتهون من رفع مستوى المعيشة بالنسبة للثلاثين والعشرين مليوناً الذين بدأت الثورة ترسم البرامج لتحسين حالهم منذ سنة ١٩٥٢ حتى يواجهوا بهذا العدد الضخم من الزيادة . وإذا فرضنا واستمرت هذه الزيادة باستمرار ، فلن تجدى أية مشروعات لمواجهة الحال فى وقت قريب . ذلك أن الإصلاح الاجتماعى يستلزم وقتاً كما رأينا فلا يمكن إصلاح

الحال بين يوم وليلة ، إذ لا بد من رؤوس أموال ضخمة لتحقيق البرامج الواسعة ، وحتى لو توفرت هذه المبالغ فلا بد من إعداد الفنيين الذين يعتمد عليهم في هذا الإصلاح وكل هذا يستلزم وقتاً طويلاً . فإذا استمرت الحالة السكانية على هذا النحو ستكون النتيجة الحتمية أننا حتى لو استنفدنا كل المشروعات التي سبقت الإشارة إليها وأضعاف أضعافها فإتها سترفع من مستوى المعيشة إلى حين ؛ ولكننا سنعود أدرأنا مرة أخرى مع استمرار الزيادة . ومن هنا نجد شبه إجماع بين المصلحين الاجتماعيين المصريين على ضرورة الالتجاء إلى تنظيم النسل أو تحديده ، حتى نستطيع الحد من هذه الزيادة الهائلة التي لا نستطيع مواجهتها اجتماعياً برغم الجهود الجبارة التي بذلت وتبذل في جميع نواحي الإصلاح الاجتماعي^(٩)

٢ - مجتمعات تلجأ إلى هذا التنظيم : وتنظيم النسل يستهدف - حسب الأحوال - غرضين متعارضين تمام التعارض ، فقد يستهدف زيادة النسل وذلك كما هي الحال في معظم الدول الغربية التي يتناقص عدد سكانها باستمرار منذيف وعشرين عاماً ، مثل إنجلترا وفرنسا وهولنده ، وقد يستهدف بالعكس إنقاص النسل وذلك في الدول التي يتزايد عدد سكانها بشكل لا يتناسب ومواردها الاقتصادية مثل الصين واليابان والهند ومعظم الدول الشرقية . وهذا النوع الأخير هو ما يفكر فيه الباحثون المصريون ؛ وسنسميه تحديد النسل . ويعتقد كثير من العلماء خطأ أن سياسة تحديد النسل سياسة خاصة بالدول المتطورة والحديثة على وجه الخصوص . ولكننا نجد انتشار هذه العادة وهي عادة تحديد النسل في بعض المجتمعات البدائية ولا سيما في أواسط أفريقية ، ولكن مثل هذه المجتمعات تلجأ إلى تحديد النسل بشكل تلقائي ، لا وفق هدف مرسوم أو سياسة اجتماعية تريد تنفيذها ، كما لجأت كثير من المجتمعات القديمة ومجتمعات العصور الوسطى إلى هذا التحديد ولكن كان

الغرض منه في الغالب حفظ جمال النساء وكمال أجسامهن حيناً ، والخوف من نتيجة الحمل على صحتهن حيناً آخر . أما عن تحديد النسل كسياسة اجتماعية فلم يفكر فيه بشكل جدى إلا منذ القرن الثامن عشر ، عند ما أتى مalthus الاقتصادى الانجليزى بنظريته المشهورة من أن الموارد الغذائية تنطور بنسبة أقل من نسبة تزايد السكان^(١) . وحينئذ بدأ المصلحون الاجتماعيون يفكرون في رسم سياسة لتحديد النسل . وتمسك بهذه السياسة فريق من العلماء المحدثين الذين اعتنقوا آراء مalthus وسموا باسم « أتباع مalthus المحدثين » ، وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حدث نقاش طويل بين رجال السياسة في الدول الغربية حول هذا الموضوع ، فقد كان الانجليز والفرنسيون وحلفاؤهم يرون أن تلجأ ألمانيا وإيطاليا وحليفاتها التي كانت تطالب بمستعمرات لكي تواجه زيادة السكان الضخمة فيها ، تلجأ إلى سياسة تحديد النسل كحل للموضوع . ولقد انتشر تحديد النسل في كثير من الدول الغربية والأمريكية وفي اليابان رغم كره التقاليد اليابانية له لأن كبر حجم الأسرة في اليابان فآل حسن ، إذ يدل على استقامة الأسرة وقوتها — ولقد انتشرت في اليابان وبعض هذه الدول عيادات خاصة بهذا التحديد ، كما انتشرت الوسائل الطبية الكثيرة لمنع الحمل . وهذه الوسائل قد انتقلت من هذه الدول وهي بصدد الانتشار في كل دول العالم تقريباً ، بحيث تجد في كل دولة الآن كثيراً من الأفراد يلجأون إلى وسائل لتحديد النسل ، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والصحية ، وذلك رغم أن التشريعات في معظم دول العالم لازالت تحرم اللجوء إلى هذه الوسائل وينصح علماء تحسين النسل أو علم التوالد Eugenists بسياسة التحديد ويغبطون بها لأنها في نظرهم ، لو نفذت بدقة ، ستؤدي إلى حماية المجتمع من المواليد الضعيفة والمشوهة الخلقة ، ومن المواليد المصابة بأمراض عقلية وجسمية نتيجة للوراثة ، لأن من معنى التحديد منع بعض الأشخاص

من إنجاب الأطفال لإصابتهم ببعض الأمراض التي تنتقل بالوراثة لأبنائهم وتجعل منهم خلفاً شقيماً تعساً^(١١).

٣ - موقف الطب والعادات والدين : ويثير تحديد النسل صعوبات منها أولاً : هل هو ضار صحياً ؟ والأطباء هنا منقسمون فمنهم من يرى أن كل عمل يضاد الطبيعى ، ضار ، وبعضهم الآخر يرى ألا ضرر في هذا التحديد على الإطلاق . وفريق ثالث يرى أن المسألة تتوقف على الطريقة التي يلجأ إليها الزوجان لتحديد النسل ، فهناك طرق تضر بالزوجين على السواء وطرق تضر بأحدهما فقط وطرق لا يتأثران بها . ولكن الأطباء الذين يذهبون إلى عدم ضرر تحديد النسل طبيياً يكسبون كل يوم حججاً جديدة ، ولعل أوفى مرجع في هذه المناقشة بين الأطباء هو محضر المناقشة التي دارت بين فحول الأطباء في الدول الغربية ولا سيما في إنجلترا وفرنسا وأمريكا في عدة مؤتمرات عقدت بلندن لهذا الغرض بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٨ وتقارير المختصين في هذا الصدد وأهمها اثنان سنذكرهما مع المراجع^(١٢).

ثانياً : العادات والتقاليد قد تكون حائلاً كبيراً يحول دون اللجوء إلى تحديد النسل ، ولكن ما لوحظ أخيراً ، ومنذ العشرين سنة الأخيرة من انتشار استخدام وسائل تحديد النسل في كل الدول يقطع بأن من الممكن التغلب على هذه الصعوبة ، لأن ضغط الظروف الاقتصادية والصحية والاجتماعية سيلعب دوره في هذه الناحية ويقضى على هذه الصعوبات .

ثالثاً : الدين : ذلك أن معظم الأديان قد تقف من هذه المسألة موقفاً معادياً ، ولكن نجد في هذا الصدد أن فقهاء الدين قد استطاعوا إيجاد حلول دينية لهذه المشكلة . إذ بينما نجد أن الأرثوذكسية المسيحية عارضت تحديد النسل بشدة إذا اعتبرته عملاً « يتدخل في إرادة الله ، وفي أنه يقضى على أرواح بريئة يمكن أن تنقذ ، نجد في الآن نفسه أن بعض المذاهب الأخرى قد

أباحته ، أما في الشريعة الإسلامية فقد صدرت فتوى شرعية في مصر سنة ١٩٣٩ تجعلنا في حل من تحديد النسل ، ومع ذلك وتأكيذاً لهذه الفتوى نذكر بعض الأحاديث التي يمكن أن تلقى لنا ضوءاً على وجهة نظر الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع .

فقد أخرج أحمد بن حنبل ، وابن ماجه عن عمر قال « نهى رسول الله عن أن يعزل عن الحرية إلا بإذنها ، والعزل هو عدم إتمام العملية الجنسية بقصد منع الحمل . ولقد أخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال « نهى عن العزل عن الحرية إلا بإذنها » . ولقد استدلل بعض الفقهاء الإسلاميين على جواز العزل من حديث ورد في أكثر من مرجع من مراجع الحديث إذ قال أحدهم « كنا نعزل على عهد رسول الله والقرآن ينزل ، وفي رواية أخرى « فبلغه ذلك ولم ينهنا عنه » . وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم « زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى » فقال « كذبت يهود » ، لو أراد الله أن يخلق لم تستطع أن تصرفه » فالدين الإسلامي إذن لن يقف في طريق تحديد النسل (١٣) ونعتقد أن على رجال الدين والتربية واجباً وهو نشر هذه الفكرة ، ويجب أن نقيم الاستعدادات الطبية اللازمة لذلك من مستشفيات وعيادات حتى يمكن القيام بهذا التحديد لأنه هو الطريق الوحيد لحل معظم مشكلاتنا الاجتماعية ، ويجب أن نشير هنا إلى أن تحديد النسل لا يكون بوسائل طبية فحسب ، بل هناك وسائل اجتماعية كتضييق أبواب الطلاق وحصر تعدد الزوجات في أضيق نطاق : أو تحريمه كلية ، ورفع سن الزواج وعدم إعطاء إعانات للوظفين عن الأولاد أو إعفاء الضرائب للمولدين إلا في حدود ؛ مثلاً للولدين الأول والثاني .

ثانياً : التعطل الناتج عن الهجرة الداخلية :

١ — المشكلة : هذه هي مشكلة من المشكلات التي قد لا يتنبه إليها كثير من الاجتماعيين ، إذ من المعروف أن مسألة التعطل عندنا لم تبلغ تلك الحدة

التي بلغت في البلاد الأوروبية وأمريكا . وقد يكون ثمة عذر لمن يعتقدون هذا الاعتقاد ، وذلك لأنه لا توجد لدينا بعد ، إحصائيات دقيقة للمشردين والمتسولين ، ولحركة التعطل والتشغيل ، اللهم إلا إحصائيات جزئية ، كعدد قاطني الإصلاحات من الأحداث المشردين ، أو عدد الذين حكم عليهم من بينهم .

٢ - أعراضها : ومع ذلك فهناك دلائل توحى بأن مشكلة التشرّد والتسول أو التعطل تبلغ عندنا حدّاً لا يمكن السكوت عليه . فمثلاً نجد أن الإحصائيات في بيانها عن توزيع السكان سنة ١٩٣٧ ، تعدد المشتغلين بالزراعة ، ثم بالصناعة ثم بالنقل والتجارة ... الخ ، ثم تضيف أخيراً عدد مجموعة من الناس وهم الذين يعملون في حرف غير معروفة أو غير منتجة أو لا عمل لهم إطلاقاً وعدد هؤلاء ١٣٨,٧١٨,٧٤٣ منهم ١,٧٤٦,٧٤٣ من الرجال ٥,٩٧١,٣٩٥ امرأة ، وإن كان هذا مفهوماً بالنسبة للنساء إذ من المعروف أن معظمهن لا عمل لهن ، فهن في المنزل ، فهو لا يفهم بالنسبة للرجال الذين نجد منهم حوالى المليونين بلا عمل .

وهذا عدد يعتبر ضخماً بالنسبة لعدد السكان سنة ١٩٣٧ (حوالى ١٤ مليوناً) . وهؤلاء هم الذين يجوبون شوارع مدننا وقرانا يتسولون أو يستترون تحت ستار بيع أدوات وأشياء لا قيمة لها . وهذا العدد أيضاً لا يشمل المتعطلين أو الذين لا عمل لهم إطلاقاً وعددهم لا شك كبير .

٣ - الدول الأخرى . وإذا قورن هذا العدد الذى هو دون الحقيقة بقدر كبير ، بعدد المتعطلين ومن لا حرفة لهم في البلاد الأجنبية لبدأ أن نسبته عالية . ففي الولايات المتحدة التي معروف عنها أن التعطل بلغ أشده فيها في الفترة ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٥ والتي كان يبلغ عدد سكانها حوالى ١٣٥ مليوناً كان عدد المتعطلين والذين لا حرفة لهم في سنى الأزمة تتراوح بين ١٠ و ١٣

مليوناً . فنسبة المتعطلين — بعملية حسابية بسيطة — تبدو أقل منها بكثير عنها في مصر ، حتى في أشد أوقات الأزمة الاقتصادية .

وفي إنجلترا كان عدد المتعطلين تعطلاً كلياً سنة ١٩٢٧، ٢٧، ٠٣٢٤، ١،٣٢٤ والمتعطلين تعطلاً جزئياً خمس مليون ، وفي فرنسا كان المتعطلون أقل من مليون في نفس السنة ^(١٤) . ولقد ارتفع عدد من لا عمل لهم في إحصاء سنة ١٩٤٧ إلى ٢، ١٧٦، ٧٧٦ رجل مما يوجب إثارة اهتمامنا وتنبهنا إلى خطر الهجرة الداخلية التي يقوم بها الفلاحون ارتجالاً .

٤ — التدين : وهناك دليل آخر يدل بوضوح على مقدار انتشار ظاهرة التشرّد والتعطّل ، وهو أن هجرة الريفيين إلى المدن المصرية أو ما يسمونه ظاهرة التمدن urbanisation لا تعبر حقيقة عن مدى تقدم الصناعة والتجارة في مصر . إذ من المعروف عادة أن زيادة المدن على حساب الريف تعبر عن مدى تقدم الصناعة في بلد ما ، لأن هؤلاء المهاجرين الريفيين يذهبون إلى المدن للعمل في الأعمال الصناعية والتجارية ، ولكن الصناعة والتجارة المصريتين لم تكونا من التقدم بحيث تستوعبان جميع المهاجرين من الريفيين ، ومن ثمّ فهؤلاء كانوا ولا يزالون يلجأون إلى أعمال غير إنتاجية ، كالعمل كسعاة في مصالح الحكومة أو كانوا يشتغلون في أعمال متقطعة ، أو يحترفون التسول تحت ستار بيع أشياء لا قيمة لها كما ذكرت ، وعلى ذلك فالنشاط الاقتصادي لم يفد من هذه الهجرة كثيراً ، بل لعل الضرر كان كبيراً ، لأن كثيراً من المناطق الريفية القريبة من المدن تشكو قلة الأيدي العاملة في الزراعة . وجاءت الحرب العالمية الثانية فزادت هذه الهجرة إلى القاهرة ومنطقة القنال للعمل في المعسكرات البريطانية ، بل إن بعض الصناع المصريين ترك حرفته ليشتغل في هذه المعسكرات ووضعت الحرب أوزارها واستغنت هذه المعسكرات

عن عدد كبير منهم ، وهؤلاء طبعاً لم يعودوا للريف ، ثم إن الصناعة لم تستوعبهم جميعاً فاشتغلوا بأعمال غير إنتاجية ^(١٥) .

وإذا كان عدد سكان المدن الكبرى قد زاد بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ إلى أكثر من مليون وخمس فإن عدد عمال الصناعة والتجارة لم يزد إلا في حدود ثلث المليون أو أقل في مصر كلها ، لا في المدن الكبرى فحسب ، وهذا يدل على أن المهاجرين من الريف للمدن لم يشتغلوا بأعمال إنتاجية بل إن معظمهم يتسول ، وهذا فرق واضح بين الوسط المصري والأوساط الأجنبية ، ذلك أنه إذا كان سكان المدن في أوروبا وأمريكا قد تضاعفوا بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين ، فإن هذه الزيادة كانت دليل التقدم الصناعي فعلاً ، لأن الصناعة في هذه البقاع كانت تستوعب جميع القادمين من الريف ، فإذا كان تعداد نيويورك قد قفز من ٦٩,٤٠٣ سنة ١٨٠٠ إلى حوالي ٧ ملايين سنة ١٩٣٦ ، وشيكاغو التي لم تكن قد وجدت بعد سنة ١٨٠٠ وتكونت تدريجياً خلال القرن التاسع عشر وزاد عدد سكانها من ١,٦٩٨,٥٧٥ في سنة ١٩٠٠ إلى أكثر من ثلاثة ملايين في سنة ١٩٣٦ فذلك لأن عدد المشتغلين بالصناعة من الأمريكيين قد زاد من ربع عدد السكان سنة ١٨٠٠ إلى أكثر من ثلاثة أرباعهم سنة ١٩٣٦ . فالفرق شتان بين هذه المدن وبين المدن المصرية ، حيث نجد أن عدد سكان القاهرة ، والاسكندرية مثلاً تضاعف بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ على حين أن نسبة التقدم الصناعي لم تكن كبيرة أو بقدر يتناسب مع هذه الزيادة .

أسباب الهجرة للمدن : ويهجر الريفيون قريتهم عادة مدفوعين بما في المدينة من مظاهر العظمة والفخامة وما فيها من تنوع للحياة الاجتماعية وارتفاع نسبي لمستوى المعيشة ومستوى الأجور ولما فيها من زيادة فرص العمل ، ولا سيما بعد ظهور الحركة الصناعية الحديثة وفتح المصانع الضخمة التي

يعمل فيها مئات الآلاف من العمال ، ولما فيها أخيراً من مظاهر التسلية . ولكن يحدث أحيانا أن يهجر السكان المدن إلى الريف ، وذلك إذا ظهرت أزمة اقتصادية مثلاً ضاقت معها سبل العيش في المدينة أو إذا أتت حرب أدت إلى نفس النتيجة ، ففي هذه الأحوال نجد أن سكان المدن عادة يلجأون إلى الريف لأن تأثير الأزمات الاقتصادية والحروب عادة يكون أكبر على الوسط المدني منه على الوسط الريفي ، ثم إن تكاليف المدينة الباهظة تلجئ الناس عند الأزمات إلى الهجرة إلى الريف الذي تكون نفقات المعيشة فيه منخفضة نسبياً . وهجرة السكان من المدينة إلى الريف وترك الريف مهجوراً بلا يد تعمل فيه ، مشكلة من أعقد المشكلات في التاريخ الحديث بالنسبة للدول الصناعية والزراعية على السواء ، ويسمونها بعضهم ، مشكلة حمى المدينة أو جنون المدينة urbomanie .

هـ — التعطل — ثم إن ثمة ملاحظة أخرى وهو أن مشكلة التعطل عندنا لا تشبه التعطل في أوروبا وأمريكا ، إذ من المعروف أن صناعتنا بالرغم من كثرة المتعطلين عندنا ، تفتقر إلى اليد العاملة وهي تحتاج إلى العمال الفنيين ولكن العمال المتعطلين أو السواد الأعظم منهم لا يجيدون أية حرفة . أما في أوروبا فنجد أن المتعطلين ، هم عمال فنيون يحذقون صناعات ومهن خاصة . ولذلك نجد أن إدارة البطالة في مصلحة العمل بالقاهرة بالرغم مما لديها من عشرات الكشوف فيها مئات من العمال المتعطلين أو الذين لا يجدون عملاً ، لا تستطيع أن تلبى جميع ما يطلبه منها أصحاب المصانع والشركات من العمال الفنيين . ولذلك فنحن لا نسمى عمالنا عمالاً متعطلين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة بل هم عمال لا يجدون عملاً يناسبهم ؛ فالمتعطل هو ذلك الشخص الذي يحذق مهنة معينة أو صناعة خاصة ، ولا يجد من العمل ما يعينه على سد مطالب المعيشة . وهناك تعطل كلي ، وتعطل جزئي ، بحسب ما إذا كان العامل لا يشتغل بالمرة أو يشتغل عدة ساعات أو أيام لا تكفي أجورها لسد نفقات المعيشة . وهناك تعطل

عكسها

مستمر ، وتعطل منقطع. كما أن هناك تعطلا مستترا أو مقنعا ، كحالة بعض موظفي الحكومة الذين لا يعملون شيئا في الواقع ، ولكنهم نظريا أورسياً يعتبرون غير متعطلين . . . وهناك تعطل موسمي وتعطل دائم أو مقيم بحسب ما إذا كان العامل يعمل في موسم ويتعطل في بعض المواسم أو كان متعطلا كلية . . . الخ . . . (١٦)

مقترحات للعلاج : وعلاج هذه الحال هو أولا في تصنيع مصر حتى تمتص الصناعة هذا الجيش الكبير من الناس الذين لم تعد الزراعة بقادرة على حملهم والقيام بأعبائهم . وثمة شيء آخر وهو أنه يجب تشجيع التعليم الصناعي وذلك بفتح أبواب الترقى أمام المتخرجين في معاهده وفتح أبواب الجامعات أمامهم ، كما يجب عمل مشروع للتدريب المهني حتى يحول من لا عمل لهم من الناس ولا حرفة ، إلى عمال فنيين تفيد منهم الصناعة ، ويجب سن التشريعات المختلفة التي تجبر أصحاب المصانع على إنشاء أقسام خاصة بالتدريب على أن يكون عدد المدربين في المصنع بالغا نسبة خاصة من مجموع العمال الذين يعملون في المصنع . كما يجب الاستفادة من بعضهم في استصلاح الأراضي الزراعية وفي القيام بالمشروعات الإصلاحية الأخرى ، أما تلك التشريعات التي سنت في مصر في سني ١٩٢٣ ، ١٩٣٣ ، ١٩٤٩ مثلا والتي تحرم التشرّد والتسول فلا قيمة لها ولا فائدة ترجى منها ، فالمشكلة مشكلة اقتصادية أولا بجانب كونها مشكلة نفسية أو مشكلة ميل إلى التشرّد . كما يجب أيضا سن تشريعات خاصة بهجرة الريفيين إلى المدن والحيولة دون اشتغالهم في أعمال غير انتاجية لأن هذه الهجرة طبعاً تقضي على الأيدي العاملة في الزراعة من جهة ، ثم هي من جهة أخرى لا تفيد الصناعة في شيء كما أسلفنا .

كما يجب رسم برامج مدروسة لمسألة الهجرة الداخلية وتنظيمها وذلك كما فعل كثير من الدول وفي مقدمتها إيطاليا وفرنسا ودول أمريكا اللاتينية .

ولاشك أن المشروعات الضخمة التي وضعت لتصنيع مصر منذ سنة ١٩٥٢ ستساعد كثيراً على حل هذه المشكلة . ولكن يجب أن نرسم برامج لتأهيل المهاجرين الذين هجروا الريف إلى المدن ليتسولوا فيها والذين لا يستطيع إرجاعهم إلى الريف ، وذلك بدل تركهم عالة على الأمة بدون أعمال منتجة يقومون بها .

مراجع الباب الثاني

- ١ — الاحصاء السنوى لهيئة الأمم (باللغتين الانجليزية والفرنسية) لسنة ١٩٥٣
- ٢ — إحصاء الجيب السنوى (مصلحة الاحصاء المصرية) لسنة ١٩٥٢
- ٣ — تقرير مصلحة الصحة العمومية لسنة ١٩٢١
- 4 — cf. The January, 1951, issue of Annals of the American Academy of Political and Social Science.
- 5 — Ch. Issawi : Egypt, ..., London 1947.
- ٦ — يلاحظ هنا الرجوع إلى التقارير الكثيرة والبحوث المستفيضة التي ينشرها مجلس الخدمات العامة ، ونشرات مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الإرشاد القومى .
- 7 — L. Meriam : Relief & Social Security, washin. 1946; A. Fink : The Field of Social work, N.Y. 1942.
- 8 — R. E. Grout : Health Teaching in Schools, 1948; E.G. Olsen & Others : The School and the Community, 1945.
- ٩ — تنظر فى هذا الصدد تقارير مجلسى الانتاج والخدمات والبحوث التى قام بها المختصون فى كلتا الهيئتين وتقارير قسم البحوث الاقتصادية فى وزارة المالية وقسم المشروعات والاحصاء بوزارة الصحة ، وكذا فى وزارة الزراعة .
- 10 — F. C. Wright : Population & Peace (International Institute of Intellectual cooperation) L.O.N., Paris 1939.
- 11 — W. S. Thompson : Population Problems, N.Y.
- 12 — Ethics of Birth Control. London, 1925; Medical Aspect of contraception, 1929. , A. Carr & Saunders : world Population,
- ١٣ — لمعرفة وجهة نظر المذاهب الدينية المسيحية المختلفة فى الموضوع ، أنظر :
- 13 — E. J. Ross : Fundamental Sociology, 1939; Encyclopedia of Religion and Ethics.

أما عن الدين الاسلامى فينظر في هذا الصدد الفتوى الشرعية سنة ١٩٣٩
(من دار الافتاء) ، ثم رسائل الإمام الغزالى ، فى الزواج فى الإسلام ، لناشرها
على السيد سليمان ، دار الكتب الشرقية بالقاهرة .

14 — International Review of Labour.

١٤ — فيما يخص حركة التعطل والتشغيل فى دول العالم المختلفة يرجع إلى مجلة
العمل الدولية ، التى تصدرها هيئة العمل الدولية بجنيف شهرياً — (بإدارة العمل
بوزارة الشؤون الاجتماعية) ، أنظر خصوصاً أعداد سنة ١٩٤٩ .

١٥ — تراجع رسالتنا الكبرى للدكتوراه عن عوامل التقدم فى الوسط المصرى
باريس سنة ١٩٤٦ .

١٦ — حسن سعيان : الخدمة الاجتماعية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

الباب الثالث

المشكلات الأسرية

الفصل الأول

الأسرة ووظائفها

١ - الأسرة ووظائفها: وتعتبر الأسرة الجماعة الأولى التي يجب أن يبدأ ~~منها~~ منها كل إصلاح اجتماعي يرجى منه النجاح ، لأنها تعتبر الخلية الأولى للمجتمع ، فهي التي تقوم بإنجاب الأطفال وبذلك يضمن المجتمع بقاءه واستمراره ، لأنها تنجب الوحدات التي يعتمد عليها في معيشته وتطوره ، ثم إنها تنقل إليهم بالوراثة بعض صفاتها الجسمية والعقلية ، وتقوم إلى جانب ذلك بتربية الأولاد ورعايتهم في سنينهم الأولى ، وتلقى على كاهلها مهمة ضخمة ، تلك هي تنشئة الأطفال التنشئة الاجتماعية السليمة ، فالأسرة تعتبر في الواقع الوسيط الأول الذي يلقي الطفل عادات المجتمع وتقاليده وأنماطه الاجتماعية ويعوده عليها ويغرسها في نفسه حتى إذا شب وترعرع أصبحت جزءاً منه ، وأصبح بفضلها قادراً على مشاركة الآخرين المعيشة في المجتمع ، فهي إذن تخلق من الطفل ، وهو ليس إلا كقطعة عجين تشكلها الأسرة كما تريد ، شخصاً اجتماعياً Sociable يستطيع الإسهام في الحياة الاجتماعية . ويتوقف على قيام الأسرة بهذه التنشئة غالباً مستقبل الطفل ، فإن أحسنت الأسرة تنشئته شب في الغالب مواطناً صالحاً وإن لم تحسن الأسرة القيام بواجبها نشأ الطفل وليس لديه إلا فرصة ضئيلة لكي ينخرط في المجتمع ويعيش معيشة اجتماعية سليمة . ذلك أن ذهن

الطفل ليس إلا كصفحة بيضاء تنقش عليها الأسرة من الأنماط والنماذج والقيم الاجتماعية ما تريد ، ومن الصعب على الطفل إذا شب وترعرع أن يتخلص من هذا «النقش» الأول ؛ فأثر الأسرة فيما يرى بعض علماء الاجتماع والنفس — يلزم الفرد طول حياته حتى بعد أن يترك الأسرة ، ولا يستطيع أن يتخلص من هذا الأثر إلا بعد جهود مضنية شاقة ، وسنرى في الباب الرابع مبلغ تأثير الأسرة على سلوك الفرد . بل يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أبعد من ذلك فيعتقد أن الأسرة هي التي تنظم العواطف التي يتميز بها الفرد ، فالطفل إذ ينشأ ويرى أن والديه وإخوته يتألمون لألمه ويفرحون لفرحه إنما تستيقظ فيه المشاركة الوجدانية وتقوى ، ولولا ذلك لنشأ شخصاً تضعف فيه هذه الغريزة الاجتماعية التي تعتبر من الدعام الرئيسية للاجتماع . وتعتبر الأسرة إلى جانب ذلك ، الميدان الأول الذي يتمرن فيه الفرد على الحياة الاجتماعية ، لأنها تمثل أول صلة بين الفرد والمجتمع ، فإذا انتقل الفرد بعد ذلك إلى المجتمع الكبير كان مزوداً بكل ما يلزم لهذا المجتمع من شروط المعيشة فيه . من أجل هذا حرصت المجتمعات على تنظيم الشؤون الأسرية منذ بدء الخليقة حتى اليوم ، فنظمت علاقة الرجل بالمرأة ووضعت قواعد الزواج على أسس ثابتة حتى تضمن طريقاً دائماً لإنجاب الأطفال الذين يعتبرون بمثابة الوحدات التي يعتمد عليها المجتمع في وجوده . ولذلك وجد علماء الأنثروبولوجيا أن علاقة الرجل بالمرأة وتنظيمها على أساس الزواج تسود جميع المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً ، بديتها ومتطورها ، وبذلك كذبوا ما ذهب إليه بعض علماء الاجتماع من أنه أتت على بعض المجتمعات عصور كانت فيها علاقة الرجل بالمرأة حرة طليقة من كل قيد ، كما نرى بين الحيوانات أو ما يسمونه بالإباحة المطلقة Promiscuity . حقا إن قواعد اتصال الرجل بالمرأة أو قواعد الزواج تختلف اختلافاً بيناً من مجتمع لآخر ، ولكن لا يخلو مجتمع من هذه

القواعد التنظيمية الخاصة بشئون الأسرة وذلك للأهمية الكبيرة لهذا النظام وأثره في حفظ كيان المجتمع واستمراره كما بينا^(١).

٢ — تطور الوظائف الأسرية : على أن النظم الأسرية ككل نظام

اجتماعي قد تطورت منذ العصور القديمة حتى الآن ، فقد تقلص حجمها ، وتطورت من نظام الأسرة التوتمية الذي ساد كثيراً من المجتمعات القديمة إلى نظام الأسرة الأبوية المعروف عند اليونان والرومان ، والتي كانت تشمل تقريباً رب الأسرة وأولاده وأحفاده وعبيده ومن يتبناهم ، إلى ما نسميه الأسرة الكبيرة التي نجد فيها الجد والجدة يعيشان مع أبنائهما وأحفادهما ، وهو نظام موجود في قرانا المصرية وفي البيئات الريفية في معظم المجتمعات الحديثة ، إلى نظام الأسرة الثنائية Conjugal التي لا تشمل إلا الزوج والزوجة وأولادهما الصغار . فبعد أن كانت الأسرة تحتوى على عدد من الأفراد قد يبلغ العشرات بل المئات أصبحت الآن لا تشمل إلا عدداً من الأفراد قد لا يبلغون أصابع اليد الواحدة . كما أن وظائف الأسرة قد نقصت هي الأخرى بالتدرج . فالأسرة كانت تقوم قديماً ولا زالت في بعض المجتمعات — بجانب الوظائف السابقة — بمهمة إنتاج ما يلزمها والدفاع عن نفسها وبتثقيف أفرادها ، وكانت تقوم بالطقوس الدينية والقضاء بين أفرادها ... الخ ، بالاختصار كانت الأسرة تقوم بكل شيء بالنسبة لأفرادها ، إذ كانت عبارة عن مجتمع صغير داخل المجتمع الكبير ، تقوم فيه بما يلزم لأطفالها . وبمرور الزمن ونشأة القرى والمدن التي نشأت على أثر انضمام الأسر بعضها مع بعض وتركيز السكان في نقط معينة لأسباب اقتصادية واجتماعية انتقلت اختصاصات الأسرة شيئاً فشيئاً إلى هيئات خارج الأسرة ، فانتقلت مهام القضاء والدفاع والطقوس الدينية إلى رجال مكلفين بذلك ، وفقدت الأسرة تدريجياً مهمة التثقيف التي تولتها المدارس وإن كان لا يزال على كاهلها

عبء كبير في هذه الناحية ... ولم يبق للأسرة الآن إلا مهمة إنجاب الأطفال ورعايتهم ، وحتى مهمة الرعاية نجد هناك اتجاهها كبيرا نحو التخلص منها وإيكال هذه المهمة بكل أسف إلى مستشفيات ومستوصفات خاصة وعامة^(٣) . وهذا التطور في وظائف الأسرة يثير قلق كثير من الاجتماعيين الذين يخشون أن يختفي النظام الأسرى من المجتمعات كلية بعد أن يفقد وظائفه . ذلك أن أى نظام اجتماعى لا ينشأ إلا إذا كان ثمة وظيفة معينة يقوم بها ، ويبقى ما بقيت هذه الوظيفة ، فإذا زالت الوظيفة زال النظام ، على نحو ما نرى في المجال البيولوجى والحيوى ، والفسىولوجى ، فالعضو لا ينشأ في الكائن الحى إلا لوظيفة يؤديها ، حتى إذا انتفت هذه الوظيفة اسبب أو لآخر ضمير العضو وزال ، فالوظيفة هى التى تخلق العضو لا العكس . فإذا أدى التطور الاجتماعى إلى فقدان مهام الأسرة كان زوالها - فيما يرى بعض علماء الاجتماع - محققاً ؛ لاسيما وأن الأسرة قد ضعفت على ممر العصور بتناقص عدد أفرادها وتلاشى وظائفها الواحدة بعد الأخرى كما بينا ، وفي نظرهم سيكون هذا مؤدياً إلى الفوضى والقضاء التدريجى على الحياة الإنسانية . ولكننا لا نشاطر هؤلاء العلماء رأيهم لأن الأسرة إذا فقدت كل الوظائف سيبقى لها على الأقل وظيفة إنجاب الأطفال وهم الوحدات الذين بدونهم لا يمكن أن يتصور وجود مجتمع إنسانى ، ولا عبء لما يقال عن التلقيح الصناعى لأنه لا يؤدي إلى حياة إنسانية مستقرة منتظمة . ذلك أن علاقة الرجل بالمرأة لا تقوم على أساس بيولوجى فحسب ، بل هى علاقة روحية أولاً وقبل كل شيء ، فالأسرة لا تنشأ إلا بالأولاد ووحدهم اجتماعياً ، بل هى تنشأ إلى حد ما الزوجين ، فهى بمثابة الوسط المنظم الذى ينفس فيه كل من الزوجين عن عواطفه وغرائزه ، وهى الطريق الوحيد الذى يمكن تصوره لتنظيم النزوات والغرائز الإنسانية ، والذى بدونها يخرج الرجل والمرأة إلى المجتمع الكبير بلا تهذيب لهذه الغرائز ومن ثم تنتشر الفوضى والإضطراب الخلقى الذى يؤدي بدوره إلى فناء المجتمعات الإنسانية ، وعدم استمرارها أو ثباتها . فإذا فرض ونجح التلقيح

الصناعى فى إيجاب الأطفال فإن ذلك لا يعنى أن الأسرة فقدت سبب وجودها ، إذ سيبقى لها هذا الدور الرئيسى وهو تشذيب النوازع الإنسانية والسموم بها وتنظيمها ، وهو ما يفرق المجتمع الإنسانى عن الحيوانى ، وبالتالى لا يقدر أن يقوم بدونه أى مجتمع إنسانى ثابت منظم مستمر .

٣ - مشكلة الزواج : ولذلك كان من أولى المشكلات التى قابلت وتقابل المجتمعات الإنسانية ، هى مشكلة الزواج أى مشكلة إغراء الشبان والشابات على التزوج وتكوين أسرة منظمة ، حتى يضمن المجتمع أولا إيجاب الأفراد الذين تقوم عليهم الحياة الاجتماعية لأن أية علاقة أخرى غير الزواج لا تؤدى إلى هذه المهمة ، بل تؤدى إلى تناقص عدد الأفراد ؛ وحتى يضمن ثانيا رفع المستوى الخلقى وعدم الاضطراب الذى يؤدى إليه الاتصال غير المشروع بين الرجل والمرأة وما يؤدى إليه من أخطار كثيرة . وهذه المشكلة موجودة عند بعض الدول التى يعرض فيها الشبان عن الزواج والتى يتناقص عدد سكانها *underpopulation* مما أدى إلى قلق المصلحين الاجتماعيين فيها ، ومن هذه الدول إنجلترا وفرنسا وغيرهما اللتين يتناقص عدد سكانها منذئف وثلاثين عاما ، ولذلك لجأت الدول المتناقصة السكان إلى تشجيع الزواج - كحل للمشكلة - بشتى الطرق كإعطاء منح للمتزوجين ولأولادهما وكتسهيل شروط الزواج من الناحية المالية والإعفاء من كثير من الضرائب ، بل وفرض ضرائب باهظة على العزب وتحريم بعض الوظائف على غير المتزوجين .. إلخ وهذه المشكلة لا توجد فى مصر ، فنسب الزيجات المصرية السنوية عادية بل تفوق نسب كثير من الدول سواء منها الدول التى تختلف عنا فى الثقافة أو التى تشبه ثقافتنا ثقافتها . وذلك على عكس ما يعتقد كثير من الناس من أن ثمة أزمة زواج فى المجتمع المصرى . لنذكر بعض الإحصائيات حتى نعرف الموقف على حقيقته .

نسبة عدد الزيجات المصرية (مقدرة لكل مائة من السكان البالغين فى سنين مختلفة) .

السنة : ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ١٩٤٦ ١٩٤٨ ١٩٥٠ ١٩٥١
النسبة : ١٢,٦ ١٥,٢ ١٤ ١٣,٤ ١٢,١

ونجد أن هذه النسبة وإن كانت في تناقص مستمر بعض الشيء إلا أنها مع ذلك تعتبر من أعلى النسب في العالم

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
مصر (١٩٥١)	١٢,١	قبرص (١٩٥٣)	٧,٥
الأردن (١٩٥٣)	٦,٧	إيران (١٩٥٣)	٧,٢
لبنان (١٩٥٢)	٦	الولايات المتحدة (١٩٥٣)	٩,٧
العراق (١٩٥٢)	٢,٣	فرنسا (١٩٥٢)	٧,٢
		إنجلترا (١٩٥٣)	٧,٨

نجد إذن في هذه الإحصائيات أبلغ دليل على أن ما يسمى أزمة الزواج لا وجود له الآن في الوسط المصري .

٤ — مشكلة تعدد الزوجات : والمشكلة في الواقع ليست مشكلة الزواج ، بل تعدد الزوجات Polygamy وهو التجاء الرجل إلى الزوج بأكثر من واحدة أى باثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ، وذلك يؤدي في أحوال كثيرة - فيما يرى بعض الاجتماعيين - إلى الإكثار من الأولاد الذين قد لا تتحمل ميزانية المنزل الإنفاق عليهم وبذلك لا يستطيع الوالد تنشئةهم التنشئة الاجتماعية السليمة ، ثم قد يكون في هذا الزواج إهدار لكرامة المرأة وإيجاد الخزازات في المنزل فيتحول البيت من هدوء وسكون وسعادة إلى فوضى وبؤس وشقاء

ويقوم كل يوم نقاش عنيف بين المدافعين عن هذا النظام وبين ناقديه وكل فريق يحاول إثبات موقفه ببراهين اجتماعية ودينية . والواقع الذي لا شك فيه أن هذه المشكلة ستحل من تلقاء نفسها لأن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة ليست كبيرة فهي في سنة ١٩٥٠ قد بلغت ٨,٥ ٪ من عدد المتزوجين وهي في انخفاض يكاد يكون مستمراً بفضل انتشار الثقافة والتعليم وما يعقبهما من حسن إدراك للأمور ورقى للشعور والعواطف .

الفصل الثاني

مشكلة الطلاق

١ أعراض هذه المشكلة : ولكن إذا كانت مشكلة الزواج لا تقلقنا فإن مشكلة الطلاق تعتبر من مشكلاتنا الاجتماعية الخطيرة ؛ وهذه المشكلة لا تهدد المجتمع المصرى وحده ، بل تهدد كل المجتمعات الحديثة على وجه العموم ، إذ أضحت بين أممات المشكلات فى كل منها ، ولكن المشكلة فى مصر قد اتخذت شكلا يجعلها تبدو أخطر منها فى أى مجتمع آخر ، وذلك كما يتضح من الإحصائيات الآتية .

عدد حالات الطلاق فى مصر (لكل مائة من السكان البالغين)

السنة : ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١

النسبة : ٤,٢٨ ٣,٩٥ ٣,٩١ ٣,٧١ ٣,٦٧ ٣,٦١

ونجد بكل أسف أن هذه النسبة وإن كانت فى تناقص يكاد يكون مستمرا إلا أنها تعتبر من أعلى النسب فى العالم سواء فى ذلك نسب الأمم الإسلامية أو غير الإسلامية ، إذ لا يفوقها إلا نسب دولة زنجبار وبمبا

الدول الإسلامية والأفريقية النسبة	الدول الأخرى النسبة	النسبة
مصر (١٩٥١)	٣,٦١	الولايات المتحدة ١٩٥١ ٢,٤٨
الجزائر ١٩٥٣	١,٦٩	فرنسا ١٩٥٣ ٠,٧
العراق ١٩٥٢	٠,٤١	انجلترا ١٩٥٢ ٠,٧٧
الأردن ١٩٥٣	٢,٣١	
لبنان ١٩٥٢	٠,٤٢	
سوريا ١٩٥٣	٠,٧٧	
زنجبار ١٩٥٣	٥,٥٤	

ففي أمريكا مثلاً وهي الوسط المعروف بالاستخفاف بالحياة الزوجية وكثرة حالات الطلاق تعتبر نسبة الطلاق في سنة ١٩٤٥ أعلى نسبة منذ سنة ١٨٨٩ ، إذ كان عدد حالات الطلاق في تلك السنة ٣١,٠١٪ من حالات الزواج التي تمت في تلك السنة ، وتعتبر نسبي سني ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ من أعلى النسب كذلك ، إذ بلغت ٢٧,٤٪ ، ٢٦,٨٤٪ على التوالي . فإذا اعتبرنا المشكلة في مصر من هذه الناحية وجدنا أن هذه النسب تعتبر شيئاً عادياً بالنسبة لوسطنا المصري ، على حين أنها تعتبر استثنائية في أمريكا ، فهي في السنوات السابقة على سنة ١٩٤٤ ومن سنة ١٩٣٥ كانت النسب تتراوح بين ١٦,٤ ، ٢٤,٤٪ ، أما في المجتمع المصري فنجد أن النسبة تتراوح من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥١ بين ٢٧,٩ ، ٢٩,٨٪ في المائة وهذه المتوسطات ثابتة تقريباً وليست متغيرة بين الارتفاع والانخفاض مما يدل على خطورة هذه المشكلة عندنا . وتتضح لنا خطورة الحال كذلك إذا قارنا نسب الطلاق في مصر بين الطوائف المختلفة ، إذ نجد مثلاً أن نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج سنة ١٩٥٠ عند المسيحيين المصريين كانت ٢٦,٠٪ في المائة وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بنسب الحالات الإسلامية ، وبلغت هذه النسبة عند اليهود ٧٠,٠٪ في المائة . وتتضاعف نسب الطلاق في الوسط المصري إذا قدرنا عدد حالات الطلاق التي تتم في الشهور الأولى لتكوين الحياة الأسرية أي في الشهور الأولى التي تلي الزواج مباشرة ، فهناك زيادات لا تستمر ٢٤ ساعة بل وبعضها لا يستمر إلا سويقات لا تعد على أصابع اليد ١١ بل وأشنع من ذلك أن نرى كثيراً من حالات الطلاق التي تتم قبل أن يدخل الزوج فعلاً بزوجه ، وهذه النسب في تزايد مستمر بكل أسف ، مما يدل على استهتارنا الشنيع واستخفافنا بالحياة الزوجية ، وعلى أن في مصر فئة من الرجال تقضي حياتها بين زواج وطلاق وتشريد أطفال ، وهي فئة « تجار النساء » ، كما يحول بعض علماء الاجتماع أن يسميهم ؛ الذين يتخذون من هذه البضاعة ، بضاعة الزواج والطلاق ، مهنتهم الأولى وشاغلهم الأهم . وقد لا نجد بلداً في العالم بلغت خطورة هذه المشكلة فيها مبلغها في مصر .

٢ — مشكلات مترتبة على مشكلة الطلاق : وإذا حدث الطلاق بين

رجل وامرأة ، فإن المشكلة لا تقتصر على التفريق بين رجل وامرأة قضى على مستقبلها وتقطعت بها الأسباب ، بل هناك مشكلات تابعة تترتب على هذه المشكلة الأولى (٤) : — ومن هذه المشكلات مشكلة تشريد الأولاد وعدم التمسك من تنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة ، مما يكون له أثره

البالغ إذ ينشأ الأطفال كأعضاء لا يفيد منها المجتمع ولا يعرفون كيف يعتمدون على أنفسهم أو يشقون طريقهم بأنفسهم ، فيصبحون عالة على المجتمع

٣ — ويسبق الطلاق عادة فترة يكثر فيها العراك والتخاصم بين الزوجين

وتتحول الأسرة إلى نوع من الأسر يسمى اجتماعيا بالأسر المنحلة

broken homes ، مما يكون له أثره على نفسية الأولاد ، وبذر بذور الحقد

في نفوسهم ، مما يترتب عليه كما سنرى ذلك في الباب القادم ، تكوين شخصيات

سيكوباتية ذات سلوك منحرف مضطرب ، وبذلك يشبون في الغالب مجرمين

منحرفي السلوك . ٣ — الطلاق يسبب البغضاء بين أسرتي الزوج والزوجة

وقد تنشأ عنه خصومات لا تنتهى ، وسلسلة من حوادث الأخذ بالتأثر قد

تمتد لعدة أجيال . ٤ — المرأة المطلقة تصبح حرة غير عذراء ، فليس لديها

ما نخشى منه اجتماعيا ، مما يكون له أثر بالغ في انحراف سلوكها الخلقي في

أحيان كثيرة ، لا سيما إذا كانت فقيرة معوزة ، أو فقدت أقاربها الذين كان

يمكن أن أن تلجأ إليهم أو كان من الممكن أن يلاحظوا سلوكها . وبذلك

يعتبر الطلاق من الأسباب الكبرى لمشكلة الجرائم الخلقية . ٥ — الطلاق

فيما يرى بعض الاجتماعيين — يؤدي إلى كثرة النسل بشكل مريع ، مع

ما في هذه الزيادة من أخطار سنبينها في الفصل القادم . وقد لا يدرك المرء

أول وهلة العلاقة بين الطلاق وكثرة النسل ، ولكن الواقع أن الطلاق

يؤدي بشكل غير مباشر إلى كثرة النسل ، فالمرأة عندما تنجب خمسة أو ستة

أطفال أو تصل إلى سن معينة تقل عندها درجة الخصوبة أو تصبح منعومة

بتاتا ، ولكن المفروض أن الرجل يستطيع إنجاب الأطفال إلى ما لا نهاية ،

فإذا اقتصر على الزواج من واحدة فإنه سينجب مثلاً خمسة أو ستة أو... أما إذا طلقها وتزوج بواحدة ثم ثانية ثم ثالثة... فإنه سينجب من كل واحدة منهن وبذلك يتضاعف عدد الأولاد، فالطلاق قد يؤدي إلى ما يؤدي إليه تعدد الزوجات من إكثار النسل ٦٠ — تسهيل الطلاق يوجد حالة من عدم الاستقرار في الحياة الأسرية، فالمرأة تكون مهددة دائماً بطرد الرجل لها من المنزل، مهددة بالانفصال عن أولادها، والحياة الأسرية تكون دائماً عرضة للزوال في أية لحظة مما يؤدي إلى أن يعيش الزوجان في جو من القلق والاضطراب والشك، وبالتالي إلى ضعف الأسرة باستمرار وتهديد كيانهما. ويعبج المجتمع المصري بهذه المشكلات المترتبة على مشكلة الطلاق والتي تبلغ أحياناً مبلغاً من الخطورة يزيد على خطورة المشكلة الرئيسية نفسها.

٣ — أسباب هذه المشكلة وعواملها: هناك فئتان من الأسباب والظروف أدت إلى مشكلة الطلاق في المجتمع المصري، أسباب عامة وأسباب خاصة بهذا المجتمع: أولاً: فمن الأسباب العامة التي لا تختص بها مصر وحدها وإنما كل المجتمعات الحديثة ١ — العلاقة بين الرجل والمرأة تدهورت بسبب تطور المجتمعات من المرحلة الزراعية ومرحلة الصناعة اليدوية إلى مرحلة الصناعات الكبيرة الواسعة. فالزوج وزوجته كان يعيشان جنباً إلى جنب في المنزل وفي الحقل يساعد أحدهما الآخر فيتعاونان وتزداد الروابط بينهما. أما الحياة الحديثة فأصبحت تفرق بين الزوج وزوجته إذ كل منهما يعمل في جهة بعيدا عن الآخر وأصبح لكل منهما ظروف تحيط به في عمله، تختلف عن ظروف الآخر مما يؤدي إلى ضياع الانسجام بينهما. ولذلك نجد أن نسبة الطلاق الآن منخفضة جداً في الجماعات الزراعية، على حين أنها مرتفعة في الأوساط المدنية والحضرية ٢ — أدى التطور كما رأينا إلى ضياع كثير من وظائف الأسرة مما أدى بدوره إلى ضعفها وانحلالها، فأصبح كل من الزوجين ينظر إلى النظام

الأسرى في شيء من الاستخفاف لاعتقاده خطأ أن هذا النظام قليل الفوائد كثير الأضرار وأن في الإمكان الاستغناء عنه . إذ لا شك أن الحضارة الحديثة بما وفرتها للفرد من وسائل سهلة للعيشة من فنادق كبيرة ومطاعم وبنسيونات وقد جعلت الفرد يستطيع إلى حد كبير الاستغناء عن المعيشة الأسرية . ٣ - انتشار الفردية individualism في العصر الحديث ، ليس فقط في معناها السياسي ولكن في معناها النفسي والاجتماعي كذلك ، فكل فرد يريد أن يكون حراً من كل قيد ولا يعلق حياته بحياة آخر . ومن المعروف أن الحياة الزوجية تلمق على الفرد تبعات ثقلاً سواء في ذلك الزوج والزوجة . ولقد أدت هذه النزعة الفردية إلى فرار كثير من الحياة الزوجية والتخلص من أعبائها وتبعاتها لتشبعهم بهذه المبادئ . ٤ - الحياة الاقتصادية الحديثة ألقت على الفرد أعمالاً كثيرة بحيث أصبح الوقت الذي يمكنه أن يكرسه للأسرة ضئيلاً ، فقد انتهت العصور القديمة والمتوسطة التي كان الفرد يحظى فيها بأوقات فراغ كبيرة يقضيها بين زوجته وأولاده فتزداد الروابط والألفة والإنسجام بينهم . أما الآن فالعمل يملك على الفرد كل حياته بحيث نجد أنه قد لا يستطيع أن يقضى في منزله إلا بضع سويقات للنوم ، ومن هنا تفككت الروابط الأسرية في كثير من المجتمعات . هذا إلى جانب أن تكاليف الحياة الحديثة وهي في ارتفاع مستمر في جميع المجتمعات منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى الآن تحتم على الكثيرين عدم الزواج كلية والقضاء على الحياة الأسرية التي لم يعودوا قادرين على تحمل أعبائها المالية . ٥ - كان لتحرير المرأة في العصور الحديثة وتعليمها ومنحها حقوقاً واسعة أثر كبير في هذه الحال ، فالرجل يريد أن يحتفظ بسلطته التقليدية على المرأة ، وهذه تريد التمتع بحريتها إلى أبعد الحدود ، مما يؤدي إلى احتكاك ونزاع شديدين بين الزوج وزوجته . والواقع أن هذا العامل قد يكون من أهم العوامل في إحداث الاختلاف بين الرجل وزوجته لأتفه الأسباب أحياناً ، لأن كلا منهما لا يريد التنازل عن سلطته ٦ - انتشار النزعة

المادية وطغيانها على كل شيء مما أدى إلى الانحلال الديني والتحرر من سلطة الدين ، وهذا العامل كذلك يعتبر أهم عامل من عوامل الانحلال الأسرى في العصر الحديث ، فالدول المسيحية تحللت من تطبيق الشريعة المسيحية التي تحرم الطلاق ، إلا لظروف نادرة في مجال العلاقات الأسرية ، وأحلت محلها القوانين المدنية التي تسمح بالطلاق لأتفه الأسباب . وكانت المجتمعات الإسلامية الحديثة أسوأ حظاً من الدول المسيحية ، لأنها بتحللها من الشرع الحنيف وعدم احترامها أروحه ونصوصه قد انزلت في مجال العلاقات الأسرية إلى أبشع المهادي فقد استغل كثير من الأفراد رخصة الطلاق استغلالاً سيئاً ، ووجهه وجهة تخرج عن الغرض الذي شرع من أجله ، ومن هنا كانت النسب البشعة التي ذكرناها عن الطلاق ، الذي يجريه « تجار النساء » باسم الدين والدين برىء منهم ومما يرتكبون من آثام باسمه ، لأنهم إنما يتناسون الحكمة التي شرع من أجلها ولا يكثرثون بالحديث الشريف من أن « أبغض الحلال عند الله الطلاق » ويتجاهلون روح الإسلام الصحيحة من أن هذه الرخصة يجب أن تستخدم بحذر شديد وألا يلجأ إليها إلا عند الضرورة القصوى . ويقول في هذا المعنى أحد العلماء « الأصل في الطلاق الحظر ... إلا الحاجة تدعو إليه كربة أو كبر ، ويستحب إذا كانت الزوجة مؤذية ... ويجب لو فات الإمساك بالمعروف كما لو كان الزوج خصياً أو مجبواً أو عنيماً ، ويحرم إذا كان بدعياً بأن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد ، أو متفرقات في طهر أو يطلقها وهي حائض أو نفساء أو يطلقها في طهر بعد أن مسها فيه . والطلاق في كل هذه الأحوال واقع بسبب إيقاع الزوج ولو كان حراماً . » وما لا شك فيه أن الانحلال الديني يرجع إلى جانب النزعة المادية وإلى انتشار كثير من النظريات والاكتشافات العلمية الحديثة وعدم تمكن الكثيرين من التوفيق بين ما أتت به الأديان من آراء ومعتقدات من ناحية وما تمخضت عنه الحضارة العلمية الحديثة

من اختراعات ومكتشفات من ناحية أخرى . ٧ — كان من أثر الحضارة الحديثة وقضاء الشبان والشابات العقدين الأولين من حياتهم في التعليم والتدريب أن ارتفعت سن الزواج وأصبح الأفراد يتزوجون في سن متأخرة ولا شك أن لهذا مساوئه إلى جانب ما قد يدوله من محاسن ، تلخص في أن الزوجين في السن المتأخرة يدركان المسؤولية الملقاة عليهما ويقدران الحياة الأسرية حق قدرها . ذلك أن الفرد في السن المتأخرة لا يستطيع بسهولة تكيف نفسه وفق الظروف الجديدة التي تحيط به بعد الزواج ، إذ من الصعب عليه بعد أن كان يعيش أعزب حتى سن الثلاثين أن يغير من مجرى حياته وتكيف نفسه وفق ظروف الأسرة ، لأنه يكون قد ألف الحياة الأولى وتأصلت فيه . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن الزواج في سن جد مبكرة يؤدي إلى تكوين أسرة قوية ، لأن الزوجين هنا لا يقدران مسؤولية الأسرة وما تلقيه عليهم من تبعات . ولذلك يجب أن نلزم حداً وسطاً فيما يخص سن الزواج^(٥) .

ثانياً : ومن الأسباب التي تتعلق بالمجتمع المصري بوجه خاص ، بجانب ما سبق ذكره ١ — سوء اختيار الزوجين : إذ يلجأ معظم الشبان إلى الزواج من أسر خاصة ، واضعاً نصب عينيه اعتبارات معينة آخرها عادات الزوجة أو مزاجها وأخلاقها ، والبحث عما إذا كانت هذه العادات والأمزجة تتفق مع ميوله . ثم إننا في أحيان كثيرة — بحكم عاداتنا وتقاليدنا — لا نترك الفرصة للخطيبين ليختبر كل منهما ميول الآخر وطباعه ، مع أن ذلك شرعاً مباح بقيود إذ أن الشارع العليم الحكيم أجاز للخاطب أن يبصر مخطوبته وينظر إلى وجهها وكفيها وفي ذلك الكفاية لمعرفة خلقها ودلالة على حالتها النفسية بما تتم عليه أسرة وجهها وملاحظه . ولما كانت النظرة الأولى عرضة للخطأ جاز للخاطب ترديد النظر وتكراره إلى المخطوبة حتى تنطبع

صورتها الحية والمعنوية في نفس خاطبها بقدر الإمكان. فالزوج العصبي المزاج لا يصح مثلاً أن يتزوج إلا بينت باردة الطبع هادئة المزاج ، والقروى المتزمت لا تليق به زوجة مدنية ذات آراء تقدمية ، وذو الدخل المحدود لا يصح له أن يتزوج من فتاة لها بحكم وسطها وأسرتها مطالب معيشية لا تحملها معيشتها . وهكذا

٢ — ولعل نسب الزواج المرتفعة في مجتمعنا المصرى تفسر لنا النسب المرتفعة للطلاق ، إذ تدل على أننا نتزوج بسرعة وبلا روية ولا تمحيص وبلا دراسة للوقوف وتكون النتيجة وقوع أحد الزوجين مع زوج آخر يختلف عنه كل الاختلاف . والمحاكم الشرعية مفعمة بقضايا أقل ما تدل عليه هو أن الإنسان قد يزوج ابنته بنفس السهولة والسرعة التى يبيع بها جزءاً تافهاً من متاعه ، فكثير من الآباء يطلب الطلاق لأنه زوج ابنته على أساس أن الزوج مدرس أو محامى أو ... ويتضح أنه حمال أو فراش أو ... وهذا لا يحدث فى المجتمعات الأخرى إلا نادراً لأن الزواج لا يتم إلا بعد دراسة كافية للوقوف والمستقبل الذى ينتظر الزوجين ٣ — سوء الحال الاقتصادية أو انخفاض مستوى المعيشة يعتبر فى مجتمعنا المصرى سبباً كبيراً مؤدياً إلى الطلاق فى أحوال كثيرة ، لا سيما وأن الزوجة فى معظم الأحيان مقعدة فى المنزل لا تعمل كما هى الحال فى المجتمعات الأوربية ، وعلى ذلك يجد الزوج الكادح الفقير - بعد أن تثقله لوازم المعيشة الزوجية - يجد فى الطلاق مخلصاً له من أعبائه ، ويتلصص لذلك أتفه الأسباب والمعاذير . ٤ — الغيرة الزائدة عن الحد تعتبر هى الأخرى سبباً كبيراً من الأسباب المؤدية للطلاق سواء من جانب الرجل أو المرأة ، وهى من العوامل التى تؤدى فى البيوت المصرية إلى كثير من الخلافات الأسرية التى تنتهى بعواقب وخيمة . ٥ — ويعتقد بعض الاجتماعيين أن عادة ختان النساء الويلة تؤدى فى أحيان كثيرة إلى سبب دفين للخلافات الأسرية نظراً لما تسببه أحياناً من عدم انسجام روحى بين الرجل والمرأة ، وفوق ما تسببه من انتشار المخدرات والإدمان عليها

وما يصحب ذلك من فساد في أخلاق الرجال تكون من نتيجته الطبيعية
القضاء على الحياة الأسرية^(٦)... الخ.

٤ — سبل العلاج المقترحة : يجب أولاً ألا تترك مسألة الطلاق لهوى
الأفراد وعيهم . ذلك أن جميع العقود المدنية تقريباً إن كانت تبرم باتفاق
الطرفين المتعاقدين ، وتنتهى وفق إرادتهما ولا تكفى إرادة أى منهما لإلغاء
العقد فإن هذا — مع ما فيه من صرامة تفوق مانجده اليوم في عقد الزواج ،
إذ يستطيع الزوج بإرادته وحدها أن يضع حداً له — يجب ألا يطبق
على عقد الزواج ، لأنه عقد ذو طابع خاص ، إذ يربط بين فردين برباط
روحي قدسى . ويدل على ذلك ما اشترطه الشرع الإسلامى في صحة العقد
من حضور ولى الزوجة حتى يتسنى له اختيار زوج صالح لموكلته ، ومن حضور
شهود ذوى أخلاق معينة ، كما يدل على هذه القدسية أيضاً ما اشترطه من
موافقة أولى الأمر والأوصياء في أحوال خاصة . وذلك لأن عقد الزواج
في الواقع يرتب حقوقاً والتزامات بين أسرتين أى بين أقارب الزوج وأقارب
الزوجة ، كما يرتب حقوقاً والتزامات لما ينجبه الزوجان من أولاد إزاء هؤلاء
الأقارب ؛ ولذلك اشترط أيضاً تكافؤ الأسرتين لأن المسألة ليست
كالعلاقات الاجتماعية الأخرى التى تقوم على تبادل المصالح ، بل مسألة ربط
أسرتين وإدماجهما إلى حد ما بعضها في بعض وتكوين وحدة منهما ، فعقد
الزواج ليس عقداً بسيطاً ، بل هو عقد يترتب عليه تغيير الحالة الشخصية
بل والمركز الاجتماعى أحياناً لا للزوجين فحسب ، بل لعدة أفراد بجانبهما ،
ومن هنا تتضح أهميته العظمى . فإذا كان ذلك هو حال هذا العقد وكانت
روح الإسلام أميل إلى نبذ الطلاق إلا في أحوال خاصة ، وجب علينا — فيما
يرى بعضهم — أن نفسر القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والتراث الإسلامى
الخالد حسب روحها ، فنشرك القضاء على الأفل في الفصل في أسباب الطلاق
وأصحاب هذا الرأى يؤمنون بأن القرآن الكريم والتراث الإسلامى هما لنا

الطلاق . بمثابة دستور نسير عليه . ولكن علينا أن نتخذ من الاحتياطات ما يؤدى بناحقاً إلى مراعاة أحكام هذا الدستور . فإذا كان المسلمون في عهد النبي وفي عهد الخلفاء الراشدين من بعده ، لم يستغلوا رخصة الطلاق استغلالاً فاسداً ، ولم يسرفوا في استخدامها ، فذلك لأنهم كانوا يحكمون الدين والضمير ولا يتركون الهوى يسيطر على نفوسهم ، وبذلك كانوا يتقون الله في علاقاتهم الزوجية . أما وقد وجد الدين الآن في مجتمع لم يعد يستخدم هذه الرخصة بضمير حى وتبصر ، فيجب أن نسن من التشريعات ما يكبح جماح الأفراد ويؤدى بهم إلى مراعاة روح الشرع واستخدام هذه الرخصة فيما وجدت له . ولقد دلت التجارب في المجتمعات الحديثة التي فترت فيها الروح الدينية إلى حد ما ، على أن ترك الحرية المطلقة للأفراد في مسائل الطلاق أمر ينطوى على كثير من الخطورة ، لذلك لا غرابة أن لجأت معظم الدول كفرنسا وإنجلترا وروسيا إلى تقييد الطلاق بوسائل شتى ، بعد أن كانت قد أباحت إباحة شبه مطلقة . فالثورة الروسية لسنة ١٩١٧ قد أباحت في بدئها الاتصال الحر بين الرجل والمرأة ، ومنحت لأولاد السفاح نفس الحقوق التي منحها للأولاد الشرعيين ، كما أباحت الطلاق إباحة مطلقة ، وكان الأولاد يربون في مستوصفات خاصة أنشئت لذلك ، ولكن وجد أن الأفراد قد استغلوا هذه القوانين استغلالاً سيئاً ، فلم يلبث التشريع الروسى أن تراجع لحماية الأسرة وتضييق أبواب الطلاق ، فصدر قانون الأسرة سنة ١٩١٨ ، وقوانين أخرى تكميلية سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٣٦ ، إذ تنص المادة السابعة والعشرين من هذا القانون الأخير على ترك الطلاق مباحاً . ولكن لكي يمكن تكوين أسرة ثابتة الدائم ، نص القانون على فرض رسوم كبيرة على الذين يلجأون إلى الطلاق ، عند تسجيل وثيقة طلاقهم ، وهذه الرسوم تصاعدية ، فهي تزيد في كل مرة يلجأ فيها الفرد إلى الطلاق ، عن رسوم المرة السابقة . وعلى ذلك فكما يقول R. König وبعد أن اهتزت قواعد الأسرة وتدهورت في روسيا ، وهو

تدهور ساعد عليه ما ساد البلاد من فساد قبل الثورة ، أدخلت تعديلات كثيرة ، بقصد بناء الأسرة على أسس جديدة ، ملخصها أن من الأفضل ترك الأطفال في يد الأسرة لكي يتلقوا على يديها الدروس الاجتماعية الأولى ، فهي أفضل وأحسن مما تنشئه الدولة من مستويات وروضات وبيوت للأمومة ... الخ ، يسلم إليها الطفل بعد ولادته .

ولما كانت الأخلاق غير الكريمة تعتبر أحيانا من الأسباب المؤدية إلى الطلاق ، وجب تشديد الرقابة وفرض عقوبات كبيرة متساوية على الرجل والمرأة في حالة الشذوذ الخلقي .

ونعتقد أن الأحوال الاقتصادية إذا تحسنت ، فإنها ستؤدي إلى الإقلال من نسبة الطلاق ، خلافا لما حصل في البلاد الأجنبية . ذلك لأن الشرقيين عامة ، والمصريين خاصة ، يميلون إلى تكوين الأسرة وإلى المعيشة في أسرة ، ويمقتون المعيشة الفردية ، وذلك بعكس نفسية الغربيين والأمريكيين الذين يريدون أن يعيشوا أحرارا ، بلا زواج إن صح أن تسمى هذه حرية ، كما يجب فرض رسوم كبيرة على المطلقين من الرجال ، وتزايد هذه الرسوم ، بحسب مرات الطلاق . بل يجب أن يكون الطلاق من الأسباب التي تحرم الرجل والمرأة (بحسب ما إذا كان الحق على أي منهما) من بعض الوظائف والمراكز الخاصة . ولا غرابة في ذلك ، فالجرائم العائلية تحرم مرتكبيها من كثير من الحقوق السياسية والمدنية الممنوحة للأفراد ، وأي جريمة تعدل جريمة الطلاق ، الذي يؤدي إلى القضاء على الأسرة ، وتشريد الأطفال !! إن الطلاق قد يؤدي إلى سلسلة من الجرائم ، التي لا تقل أهمية عن الجرائم التي يعاقب عليها القانون . وهذه القاعدة مطبقة في كثير من الدول ومنها إنجلترا .

ويجب أيضا إدخال نظام قاضي الصلح أو السلام (Juge de paix) الذي يوجد في كثير من الدول الأجنبية ولا سيما في إنجلترا (Peace Judge)

وفرنسا . ومن بين اختصاصات قاضى الصلح ، محاولة الوصول إلى حل سلمى فى حالة النزاع بين الزوج والزوجة ، وتفهم كل منهما العواقب الوخيمة التى ستنتج عن نزاعهما . وهذا النظام لا يوجد فيما يختص بقضايا الاحوال الشخصية فحسب ، بل فى بعض القضايا المدنية عامة . ولقد أدى هذا النظام إلى فض كثير من القضايا فضا سلميا ، وقضى على كثير من أسباب الشكوى . ويمكن الاستعانة أيضاً بالمرشدات الاجتماعيات والمشرفين الاجتماعيين والهيئات النسائية فى هذه المهمة ، كما اتبع فى بعض الدول ، وبأئمة المساجد ورجال الدين الإسلامى والمسيحى الذين يمكن أن تتكون منهم فى كل قرية وكل حى لجان تسمى لجان الصلح مثلاً ، ويكون من مهمتها الاساسية العمل على إصلاح ذات البين فى الأسرة ، وعمل البحوث الاجتماعية الخاصة بذلك . ونشير هنا إلى أن بعض الاجتماعيين يرى إنشاء وزارة خاصة أو على الأقل مصلحة خاصة بالأسرة ، لأهمية الشؤون الأسرية البالغة ، وللمشكلات الكثيرة التى تثيرها الحياة الأسرية والتى تتطلب حلولاً سريعة ، حتى يمكن بناء هذا النظام على دعائم ثابتة قوية . وفى أمريكا وفرنسا وإنجلترا هيئات وجمعيات خيرية لخدمة الأسرة والعمل على فض مشكلاتها — إلى جانب الهيئات الرسمية^(٢٧) . ونعتقد أن التطور الثقافى فى مصر وتطور العادات والتقاليد سيسمح فى وقت ليس ببعيد للرجل والمرأة بدراسة كل منهما للآخر والتعريف بشخصية كل منهما وبذلك يكون كل منهما على بينة من حال الآخر قبل الزواج ، مما يكون له أثره فى حسن اختيار كل من الزوجين للآخر ، وبالتالي إلى عدم حدوث مفاجآت . وهذا بلا شك سيكون له أثره فى تكوين أسرة قوية متماسكة .

ه — جهود الثورة فى هذا المجال : ولم تكن كل هذه الأمور لتغيب عن ذهن رجال الثورة المصرية التى تناولت الشؤون المصرية كلها بالإصلاح فتألفت اللجان الكثيره فى مجلس الخدمات ووزارة الشؤون الاجتماعية

وفي هيئة التحرير وفي كثير من كليات الجامعات ، لدراسة هذه المشكلة وغيرها من المشكلات الأسرية دراسة علمية ، قائمة على دراسة مستفيضة وبحوث طويلة مضمينة يقوم بها مختصون في الشؤون الأسرية . ولقد تمخضت هذه اللجان عن برامج إصلاحية ضخمة جبارة للنهوض بالأسرة المصرية وتقويمها ، وستقوم السلطات المختصة بتنفيذ هذه البرامج في القريب العاجل بعد دراسة وافية لهذه البرامج .

٦ — مشكلات أخرى : وبجانب مشكلة الطلاق هنالك مشكلات أخرى في مجال الحياة الأسرية كمشكلة تعدد الزوجات وإشراك المرأة في الحياة السياسية والعامة ، وتحديد وظيفة المرأة : هل هي للبيت وللبيت فقط برغم خروجها للمدارس والجامعات ومساواتها للرجل في الثقافة ، أم أن الواجب يقضى بمساواتها بالرجل في كل الأمور ، ولكن إذا سلمنا بهذا الفرض الأخير ، فمن يقوم إذن بمهمة رعاية الأولاد . إن بعض الدول التي ذهبت بعيداً في هذا المجال ، مجال السماح للمرأة بالعمل كفرنسا مثلاً وإيطاليا ، بدأت أخيراً تراجع وتحاول إرجاع المرأة للمنزل ، وهي تحاول ذلك بطرق إغرائية كبيرة كالمنح التي تعطى للأسرة في حالة استقالة الزوجة من وظيفتها ، أو كالعلاوات التي تمنح للزوج في حالة ترك زوجته للعمل ، وقصر مهمتها على المنزل وشئونه ... وهكذا . وثمة مشكلة أخرى وهي مشكلة الأمومة الجاهلة وما لها من أثر خطير في تنشئة الأطفال وفي رعايتهم اجتماعياً ونفسياً وصحياً ... الخ .

الفصل الثالث

التعليم والتربية إزاء مشكلات الأسرة

لم نشر في كلامنا عن أسباب ضعف الأسرة والمشكلات الخاصة بها ولا سيما مشكلة الطلاق إلى سبب كبير ، وهو أن نظامنا التعليمي والتربوي مسئول إلى حد ما عن هذه المشكلات . ولقد تعمدنا هذا الإغفال لكي نعالج هذه المسألة في فصل مستقل لأهميتها . ذاك أن برامج الدراسة عندنا لا تحتوى على دراسة للشئون الأسرية . وظلت هذه البرامج حتى العام الماضي وحتى إدخال علم الاجتماع في برامج التعليم الثانوى خلوا من أية ثقافة أسرية . فنحن لا نهتم بهذه الناحية إلا في المدارس الفنية للبنات ، وبعض المدارس الثانوية ، حيث تمرن الفتاة على شئون المطبخ والمنزل ونقتصر على هذه الناحية . و ينتج عن ذلك أن الأفراد ينشأون عندنا ويتخرجون في المدارس والجامعات ولا يدرون عن النظم والشئون الأسرية شيئاً ، ثم يدخلون إلى الحياة العامة فتصدمهم مشكلات هذه الشئون وهم خالو الذهن عنها تماماً ، وهنا تكون الطامة الكبرى . يجب إذن إدخال تدريس نظم الأسرة ومشكلاتها من جميع النواحي في المدارس الثانوية والفنية بنين وبنات وفي السكليات ، على اختلاف أنواعها . يدرس الطالب مثلاً النظم الأسرية المختلفة وتطور الوظائف الأسرية ، والعلاقة بين الرجل والمرأة من جميع النواحي البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، كما يدرس واجبات الأسرة ووظائفها الاجتماعية ومشكلاتها النفسية والاقتصادية ... الخ ، إلى غير ذلك من الموضوعات الهامة التي لا تتصل بثقافته العامة فحسب ، بل بكيانه كفرد في المجتمع . إننا إذ نهمل هذه الناحية في برامجنا إنما نلجئ الشبان والشابات إلى استقاء هذه المعلومات من مصادر ومراجع لا توجههم الوجهة السليمة ، ونفتح الباب على مصراعيه للدجالين وأدعياء الحكمة لكي يملأوا عقول

الشباب بالخرافات والأفكار المسممة التي تكون لها أخطر العواقب في حياتهم الزوجية . ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول بهذه التجربة منذ بضع عشرة سنة وأتت بنتائج باهرة . وإذا أهملت بعض الدول الأوربية هذه الناحية ، فليس معنى هذا أن نقلدها ، لأنها تعتمد على اطلاع الشبان وسعة ثقافتهم ، أما في مصر فنحن نعلم أن اطلاع شبانا قليل نادر ، وهم لا يكادون يقرأون إلا ما هو مقرر عليهم ، ثم إن المراجع العربية في مجال العلاقات الأسرية جد محدودة . وعلى ذلك فمن الضروري إدخال هذه المسائل في برامج التعليم ^(٨) .

وتستطيع المدرسة عن طريق تكوين روابط أولياء أمور طلبة المدرسة ، وهذا النظام الحميد قد أدخل حديثاً في مدارسنا بفضل جهود وزراء الثورة ، أن تقوم بوصفها مركزاً للخدمة العامة بإلقاء المحاضرات الخاصة بالأسرة على أولياء الأمور وإصلاح ذات البين بينهم كما تستطيع المدرسة بسهولة القيام بهذه المهمة بالاستعانة بالباحثين والمشرفين الاجتماعيين والمشرفات الاجتماعيات والهيئات النسائية والدينية التي تعمل في الحى أو الإقليم . ولا شك أن ما تقوم به المدارس من حفلات ترفيهية لأولياء الأمور ، وما تقوم به من بحث اجتماعى لحالات الطلبة الذين يشكون من أزمات نفسية واجتماعية يعطى فرصة مواتية للقيام بهذا الدور . ومن الخدمات التي تقوم بها بعض المدارس في الخارج : ١ — العمل على تكوين جمعيات لخدمة الأسر في الحى وفض مشكلاتها ٢ — إسداء النصيح في مسائل الزواج والعلاقات الأسرية ٣ — القيام برسم برامج تأمين الأسرة ضد الأخطار من مرض وفقر وجهل وحوادث ٤ — ثقافة في شئون المنزل وإدارته وواجب الرجل والمرأة المثاليين ٥ — نحو أمية الزوجين وتثقيفهما اجتماعياً ودينياً ٦ — دراسة مستفيضة لعلاقة الرجل بالمرأة من جميع النواحي النفسية والبيولوجية والاجتماعية ^(٩) . الخ .

مراجع الباب الثالث

- ١ — الدكتور على الواحد وافي : الأسرة والمجتمع ، القاهرة سنة ١٩٤٧
- 1 — E.W.Burgess & H.J.Locke : The Family, N.Y. 1945
- 2 — M.C.Elmer : The Sociology of the Family, Boston, 1945;
- ٣ — الاحصاء العام لهيئة الأمم باللغتين الفرنسية والانجليزية ، والاحصاء السنوى للجيب ، مصلحة الاحصاء سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٥٣
- 4 — C. C. Zimmermann : Family and Civilization, N.Y. 1947 ;
E. West ermarck : History of Human Marriage, London, 1891
- 5 - 6 E. Westermarck : The Future of Marriage in Western Civilization, London, 1936.
- 7 — American Assoc. of School Admin. : 9 th yearbook : education for family Life, 1941, J.K. Folsom : The Family and Democratic Society, London, 1949.
- 8 — M. H. Willing & others : Schools and Our Democratic Societies, N. Y. 1951; E. Newton & R. Herman : The School in the Social Order N. Y. 1947, E.G. Olsen & others : The School and the Community Programs, N.Y. 1949.

الباب الرابع

مشكلة السلوك الإجرامي

الفصل الأول

أعراض المشكلة

١ - المقصود بالسلوك الإجرامي Criminal Behaviour : لكل

مجتمع من المجتمعات - كما سبق أن ذكرنا - عادات وتقاليد يسير عليها في حياته الاجتماعية ، وقوانين تنظم سلوك أفراده . غير أن بعض الأفراد لا يسلكون الطرق التي رسمها المجتمع ويشذون عن السلوك العادي المطلوب منهم ، فيخالفون بذلك القوانين التي وضعها المجتمع . ويطلق على هؤلاء اسم المجرمين Criminals إذا كانوا بالغين يدركون قيمة أفعالهم ويشعرون بخطئهم ، ويطلق عليهم اسم المنحرفين Delinquents إذا كانوا صغاراً غير مقدرين للتصرفات التي يقومون بها وما فيها من أضرار ومشكلة الجريمة والسلوك الانحرافي من أكبر المشكلات التي تقاب كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، بدئها ومتطورها ، فلا يخلو منها مجتمع من المجتمعات . والجريمة من الظواهر التي تهدد المجتمع وسلامته ، ولذلك فرض المجتمع عقوبات صارمة على الخارجين على قوانينه حتى يكونوا عبرة لغيرهم ، وحتى يكون في هذه العقوبات رادع للأفراد ، لأن الأفراد إذا لم يحترموا القوانين الموضوعة فإن ذلك يؤدي إلى فوضى واضطراب اجتماعي وبالتالي إلى فناء المجتمع وزواله . ذلك أن الغرض الأول من القواعد والنظم الاجتماعية هو أن يعيش كل فرد مضمئناً على حياته وماله ، وهذا الاطمئنان هو الأساس

الأول الذى تقوم عليه الحياة الاجتماعية ، ولن يتأتى هذا الاطمئنان إلا إذا احترم كل فرد حقوق غيره وقام بالالتزامات التى يفرضها عليه المجتمع . ولما كانت القوانين والعادات والتقاليد التى تسود المجتمع تختلف من شعب إلى آخر : وفى نفس الشعب تختلف من فترة لآخرى ، فإن الأسس التى يقوم عليها العمل الإجرامى تختلف من شعب لآخر ، فقد يعتبر عمل ما جريمة فى جماعة ولا يعتبر كذلك فى جماعة أخرى ، فتعدد الزوجات مثلا يعتبر جريمة فى المجتمعات المسيحية وهو لا يعتبر كذلك فى المجتمعات الإسلامية . غير أن هناك أعمالا تعتبرها كل المجتمعات الحديثة تقريرا جرائم وذلك مثل الاعتداء على الأشخاص (القتل والإيذاء بشتى أنواعه) والأموال (كالسرقة والنشل والنصب والاحتيال وخيانة الأمانة ...) والجرائم الخلقية (كالزنا وتدنيس الأعراض ... إلخ)

٢ — مدى انتشار السلوك الإجرامى : وتدلنا إحصائيات سنة ١٩٣٨ على حدوث جريمة قتل أو سرقة أو خطف ... فى الولايات المتحدة كل ٢٢ ثانية تقريبا ، وتدل إحصائيات سنة ١٩٥٤ على أنه تحدث جريمة كبرى كل ١٥ ثانية ومعدل الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ١٢٠ جريمة كبرى لكل عشرة آلاف من السكان سنويا^(١) . أما فى بريطانيا فنجد أن هذه النسبة تقل كثيرا فهى لا تتجاوز ٥ — ١٠ لكل عشرة آلاف . وفى ألمانيا بلغت هذه النسبة سنة ١٩٣٢ حوالى ٧٨٣ لكل عشرة آلاف ، وفى إيطاليا بلغت ١٣٠ فى العشرة آلاف سنة ١٩٢٩ . فاذا انتقلنا إلى الوسط المصرى نجد أنه تحدث كل عام من ٦ — ٩ آلاف جناية ومن ٤٠٠ — ٦٠٠ ألف جنحة . وفى سنة ١٩٥٣ مثلا بلغ عدد الجنايات ٦٧٥٣ حالة والجنح ٥٥٩٥٨٨^(٢) ، أى أنه تحدث فى مصر جريمة واحدة (جناية أو جنحة) كل ٥٥,٨ ثانية ، وهذا يعنى حوالى ٢٨٠ جريمة لكل عشرة آلاف من السكان مما يدل على خطورة

الإجرام في مصر إذا قورن بإنجلترا وأمريكا . ومن بين عدد الجنايات البارزة نجد ٢٣٠٢ جناية قتل وشروع فيه ، ٢٣١ جناية ضرب أدى إلى موت ، ٥٢٦ جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة و ٦٨٩ جناية سرقة بظروف أو شروع فيها ، ٦٤٩ جناية حريق متعمد و ٣١٦ جريمة فسق وهتك عرض و ٨٢١ جريمة تهديد واغتصاب . ويلاحظ أن الجزء الأكبر من جنایات القتل والضرب والحريق ترجع إلى الأخذ بالنار ودفع العار والمنازعات البسيطة التي تحدث بين الأفراد كنزاع على تعيين الحدود أو قسمة محصول . . وما قدمناه من عدد الجنايات لا يشمل جنایات تجارة المخدرات وتعاطيها التي بلغت ١٨٧٩ جناية وإحراز السلاح بلا ترخيص ١٥٥١ . . أما عن حوادث الجنح فيرجع معظمها إلى السرقات والشروع فيها التي بلغت ٧١٦٠٦ حالة والتعدي ١٦٢٦٢ ، وإتلاف المزروعات ٣٢٣٤ . وليس ثمة إحصائيات شاملة لتقدير الخسائر الناجمة عن حدوث الجرائم ولكن يكفي أن نذكر بعض المظاهر الدالة على هذه الأضرار حتى يأخذ الطالب فكرة عنها ، فلقد قدرت قيمة المسروقات في حوادث السرقة وحدها سنة ١٩٥٣ بحوالي المليون جنيه ، وقدرت خسائر جنایات الحريق العمد ٣٦٦٥٢ سنة ١٩٥١ . ويقدر الأخصائيون الأمريكيون أن خسائر الولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن الإجرام تبلغ ٧٥٠ مليون دولار إلى ١٨ بليون سنويا . وهذه خسائر مادية ، أما الخسائر المعنوية فهي لا تقدر بثمن ويكفي أن نتصور حالة أسرة قتل عائلها الوحيد وشرذ أولادها حتى نتصور مقدار الخسائر المعنوية الفادحة بجانب الخسائر المادية . ولقد قدر عدد ضحايا الإجرام في أمريكا بين الحربين العالميتين أي بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٤١ بحوالي ١٢٧٥٠٥ وهو عدد يزيد على عدد ضحايا الحرب العالمية الأولى الذين بلغ عددهم ١٢٦٠٠٠ نسمة

ويلاحظ أن عدد الجنايات في مصر منذ سنة ١٩١٤ حتى الآن يتراوح

بين ٢٤٠٠ حالة ٣٠٠٠ ، أما عدد الجنح ففي زيادة مستمرة . ومن الجنايات التي يتزايد عددها باستمرار الاغتصاب والتهديد وهتك العرض والفسق ، أما جنايات السرقة وإن كانت في تناقص مستمر إلا أن هذا لا يدل على أن حوادث السرقة في تناقص ، لأن جنح السرقة في تزايد مستمر . والملاحظ عموماً أن السلوك الإجرامي في جميع المجتمعات الحديثة في تزايد مستمر من الناحيتين الكمية العددية والكيفية النوعية ، أي أن الجرائم تزداد في عددها سنة عن سنة ، ثم تزداد في بشاعتها ونوعيتها ، بحيث أصبحنا نسمع عن جرائم لم يكن يتصور أجداناً أن يسمعوها بها .

الفصل الثاني

الأسباب والظروف المؤدية للسلوك الانحرافي

وتتلخص العوامل التي تؤدي بالآفراد إلى السلوك الانحرافي في ثلاث فئات وهي :

أولاً — العوامل النفسية Psychologecial Factors : فهناك حالات كثيرة من السلوك الإجرامي ترجع إلى حالات نفسية كحالة الانحراف العصياني Neurotic Delinquency الذي يصاب به الأفراد نتيجة لضغط الوالدين الشديد عليهم وهم صغار ، أو معاملتهم بقسوة وغلظة . فالطفل الذي يعامل بغلظة لا يجد في نفسه المقدرة الكافية على التسامى بدوافعه النفسية بشكل ملائم اجتماعياً ، وينتج عن ذلك أنه بدلاً من لجوئه إلى كبت دوافعه النفسية كلية (وهو ما قد يؤدي به إلى الهستيريا أو القلق الشديد أو الأفكار المتسلطة) يلجأ إلى إقتراف بعض الجرائم لكي يطلق دوافعه المكبوتة . ومن هذه الحالات كذلك حالات الانحراف السيكوباتي وحالات الأمراض النفسية الوظيفية وهي الأمراض الناشئة عن مرض يصيب بعض أجزاء الجهاز العصبي كالشيزوفرينيا والبارانويا وهي أنواع من الخبل ، ومن هذه الحالات

كذلك حالات الاضطرابات الانفعالية وهى تنشأ من رد الفعل الذى يحدث عند الحدث إذا حرم من تحقيق رغباته الأساسية لتسكامل شخصيته ؛ وهذا يحدث خصوصاً إذا أحس الطفل بعدم الاطمئنان العاطفى أو شعر بنقص عن زملائه أو أحس بخضوع زائد لسلطة قاهرة ، مما يؤدى به إلى اضطراب فى سلوكه وعدم قدرته على تكيف نفسه اجتماعياً^(٣)

ثانياً : العوامل البيولوجية (الحيوية) والوراثية Biological F. وهى العوامل التى ترجع إلى نقص فسيولوجى (أى فى وظائف الأعضاء) فى الأفراد ، وهى أمراض تصيب بعض الأعضاء فى الإنسان ، وقد تنقل إليه بالوراثة وإن كان ذلك محل نقاش كبير بين علماء الجريمة Criminologists وتؤدى بشكل غير مباشر إلى السلوك الانحرافى . ومن المؤثرات التى تلعب دوراً رئيسياً فى هذا المجال ، النقص العقلى mental defect الذى قد يقف حائلاً بين الفرد وبين استطاعته تكيف نفسه تكيفاً اجتماعياً سليماً ، أى يؤدى إلى أن يتصرف تصرفاً اجتماعياً سليماً . ومن هذه المؤثرات كذلك عدم توازن الإفرازات الغددية ، وهى هذه الإفرازات التى تلعب دوراً كبيراً فى تكيف السلوك الفردى ، فزيادة إفرازات الغدة الدرقية مثلاً عن المعدل العادى تؤدى إلى إصابة الشخص بحالة انفعال مستمرة وحالة اندفاع وتهور قد تؤدى به إلى الانحراف ، ومنها كذلك النقائص الجسمية كالعمى والصمم والعجز ، التى قد تؤدى إلى الانحراف بسبب ما تكونه من مركبات النقص عند الشخص المصاب ، وكذلك الشأن فى إصابات المخ والأمراض النفسية العضوية (أى التى تنتج عن إصابة عضو فى الجسم الإنسانى) . ونجد هنا أن أصل الاضطراب يرجع إلى علة جسمية أو فسيولوجية تصيب المريض وتؤدى به إلى حالة عدم استقرار واضطراب شديد^(٤)

ثالثاً : العوامل الاجتماعية Social F. وهى من أهم العوامل التى تؤدى

إلى السلوك الإجرامى ، لأنها فى الواقع تلعب دورا رئيسيا فى تشكيل شخصية الأفراد وفى تنشئتهم التنشئة الاجتماعية التى توجههم إلى السلوك المستقيم أو إلى السلوك المنحرف حسب الأحوال . وتتلخص العوامل الاجتماعية فيما يلى : (١) الأسرة : وأثر الأسرة فى تشكيل الأنماط السلوكية للطفل كبير ، لأنها هى التى تقوم بتنشئته التنشئة الاجتماعية فى سنه الأولى وفى الأسرة تتكون عند الطفل أنماط الاستجابات الخاصة بالتفكير والشعور ، والمعايير والقيم التى تكون ذات تأثير عميق على الفرد وعلى حياته المستقبلية ، ومن هنا نجد أن الأسرة إذا غرست عند أفرادها قيما أخلاقية ومعايير سلوكية لا تتفق مع قيم المجتمع ومعاييره فإن أفراد هذه الأسرة فى الغالب ينشأون وعندهم استعداد للسلوك الانحرافى . ولقد دلت التجارب التى قام بها كل من May و Hartshorne فى مجال القيم والأحكام الأخلاقية على أن التطابق بين آراء الطفل وآراء الوالدين بلغ ٥٥ ٪ من الحالات ، وبلغ بين آراء الطفل وأصدقائه ٣٥ ٪ ولقد استنتج كثير من الباحثين من التجارب العديدة والبحوث التى أجروها على عدد كبير من أطفال المدارس وعلى الأحداث المنحرفين أن الأسرة هى التى تكيف لون تفكير الطفل وسلوكه اللذين قد يلازمانه طول حياته . كما دلت الأبحاث على التطابق الكبير بين حالات الإجرام والأسر المنحلة broken homes ويقصد بالأسرة المنحلة الأسرة التى يكون فيها سلوك كلا الوالدين أو أحدهما شاذاً سواء فى معاملته مع أولاده أو مع الناس الآخرين أو فى أخلاقه . فأثر الأسرة إذن عظيم على سلوك الأفراد^(٥)

٢ - الفقر والتعطيل : ولقد قام نقاش عنيف بين المشتغلين بالدراسات الجنائية على الفقر والظروف الاقتصادية وأثرهما فى إحداث السلوك الانحرافى وبعضهم يرى أن الظروف الاقتصادية هى من العوامل الرئيسية التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتدفعهم نحو ارتكاب الجريمة ، وبعضهم يرى - مع تسليمه

بأهمية هذه الظروف - أنها قد لا تؤدي بذاتها إلى السلوك الانحرافي فنسبة عدد الأشخاص الذين يسرقون مثلاً لحاجتهم أو لفقرهم إلى عدد المعدمين والفقراء نسبة ضئيلة ، وكثير من الفقراء عندهم من العفة ونظافة اليد أكبر من عفة كثير من الأغنياء . ولكننا مع ذلك نسلم بأن هناك علاقة بين الظروف الاقتصادية والسلوك الإجرامي ، وتتلخص في أن الفقر وسوء مستوى المعيشة والتعطيل ، ... قد تؤدي كلها إلى ظروف وعوامل ذات أهمية أعظم وأخطر من الفقر نفسه ، مثل الخلافات المنزلية بسبب ضيق العيش ، وعدم تمكين الوالدين من حسن الإشراف على أولادهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة مما يؤدي أحياناً إلى تشرد الأولاد وتسولهم ، واستعدادهم للانزلاق في هوة الجريمة تحت ضغط الإغراء المادي إلخ^(٦) .

٣ - سوء استغلال وقت الفراغ وصحبة الأشرار : ويرجع الإجرام في أحيان كثيرة إلى فراغ الشخص وعدم انشغاله بعمل ما ومصادقته للأفراد المنحرفين . وذلك لأن هذا التصادق قد يغري الشخص بالسير في نفس التيار على أن هذا يتوقف إلى حد كبير على حسن استعداد الشخص لتقبل مثل هذا التأثير ، أو عدم استعداده لتقبله ، كما يتوقف على متانة التربية المنزلية ونوعها ومدى تأصلها فيه . وما يدل على أهمية هذا العامل من عوامل السلوك الانحرافي أن بعض علماء الخدمة الاجتماعية في بعض الدول قد وصلوا إلى نتائج حسنة ، عندما أتوا بعصابات من الأفراد المنحرفين في السلوك ، وكونوا فريقاً للألعاب في أحد الأندية وأمكنهم تمرين هؤلاء الأفراد على أعمال نافعة وعلى حسن استغلال وقت فراغهم فيما يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة . كما توصلوا إلى إيقاظ روح الجماعة فيهم والشعور بالمسؤولية واللجوء إلى كسب العيش من الأعمال الشريفة المنتجة . ونعتقد أن من روافد الجريمة في مصر عدم وجود نظام خاص بشغل أوقات الفراغ وترك الأفراد يقضونه بالطريقة

التي تحلو لهم^(٧) (٤) العادات والتقاليد والأنماط الاجتماعية عامة : وقد تكون بعض العادات والتقاليد مؤدية بنفسها إلى ظروف تساعد على الإجرام ، وذلك كانتشار عادة احتساء المشروبات الكحولية على المائدة في بعض المجتمعات ، أو كإباحة الطلاق بلا قيد أو شرط في بعض الجماعات ، مما يؤدي إلى سوء استغلال هذه الحرية والانحلال الأسرى وبالتالي إلى سوء تربية الأولاد وتشردهم ، وانتشار الجهل والأفكار المسممة . . . وضعف رقابة المجتمع على الأفراد أو فرض عقوبات يستهين بها المجرمون ، فبعض الأفراد مثلاً يقبل على فعلته الإجرامية لاستهانته بالعقاب الذي سيلاقه ، فقد يكون السجن مثلاً من ٤ — ٧ سنوات نظير استيلائه على بضعة ألوف من الجنيهات ، عقاباً تافهاً في نظره ومن ثم يقدم على الاختلاس بلامبالاة . يضاف إلى ذلك ظروف أخرى كانتشار الروايات البوليسية والأفلام التي تصور المجرم بصورة البطولة والجريمة بصورة مثيرة خلافة ... الخ (٥) الجهل وسوء التربية وهناك نقاش بين علماء الجريمة حول ما إذا كان الجهل يؤدي بالأفراد إلى ارتكاب الجريمة ؛ وما إذا كان التعليم والثقافة يؤديان بالعكس بالأفراد إلى انتهاج الأخلاق الفاضلة . ولكن الإحصائيات والبحوث قد دلت على عدم وجود علاقة ثابتة بين الثقافة والتعليم من ناحية ، ونسبة حالات الإجرام من ناحية أخرى ، إذ وجد أن هذه النسب قد ارتفعت في بعض الدول على أثر انتشار ديمقراطية التعليم ، وانخفضت بالعكس في بعض دول أخرى على أثر هذا الانتشار ، مما يدل على أن المسألة ليست مسألة تعليم وثقافة ، لأن التعليم يعتبر مقدرة يكتسبها الشخص ويستطيع أن يستخدمها في الضرر وفي النفع معاً ، بل المسألة تتعلق بالقيم الأخلاقية ومقدار تمسك الأفراد بها . لذلك لا بد من التفرقة بين نوعين من التعليم : تعليم عادي وهو الذي يستهدف مجرد تلقين الفرد معلومات جديدة ، كتعليم الحساب والكمياء والجبر والجغرافية

والتاريخ ... إلخ وهذا التعليم لا يقلل من نسب السلوك الانحرافى، بل بالعكس قد يؤدي إلى ارتفاعها وزيادة بشاعتها إذا أساء المثقفون استخدام فنيهم وثقافتهم . أما فى النوع الثانى فهو الذى يؤدي حقا إلى الإقلال من نسب الإجرام ، ويؤدي إلى رفع المستوى الخلقى وهو تعليم يقترن بنوع من التربية يستهدف تأكيد المعايير الخلقية والاجتماعية والأهداف التى تريد الجماعة تحقيقها فى نفسية الطالب ، كما يقوم مثل هذا التعليم على تقوية الصلة بين المدرسة والطلبة ، وبين المدرسة والبيئة المنزلية حتى يتعاون الجميع على تنشئة الطالب تنشئة اجتماعية سليمة ؛ والملاءمة بين بيئته المدرسية وبيئته المنزلية ، وهو التعليم الذى يجعل من المدرسة لا مكانا لتلقى الثقافة فحسب ، بل يجعل منها مركزا يبحث فى مشكلات الطلبة النفسية والبيولوجية والاجتماعية ويعالجها عن طريق المختصين من علماء النفس والطب العام والطب العقلى والباحثين الاجتماعيين .. إن المدارس فى الواقع تتيح لنا فرصة ذهبية لدراسة نفسية التلاميذ ومشكلاتهم واكتشاف الحالات المرضية منها وعلاجها وبذلك تقضى على رافد كبير من روافد السلوك الانحرافى وتجنب شباب المستقبل ما سيقعون ضحيته من أمراض . وهذا النوع الثانى من التعليم يرسم برامج تتفق مع حاجات المجتمع ، ويضع نفسه فى خدمة الأهداف الاجتماعية ، فلا يكون بمنأى عن هذه الأهداف ، فإذا كان المجتمع مثلا فى حالة انتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة التصنيع ، كان على التعليم أن يعد الشباب للحاجات الجديدة للمجتمع ، فيعمل على إعداد الصناع والمهندسين والفنيين ... الذين سيقع عليهم عبء هذا التصنيع ، أما إذا تجاهل التعليم حاجات الجماعة ، فإنه سينتج رجالا لا يستطيع المجتمع أن يعتمد عليهم لعدم كفاءتهم وينتج عن ذلك انتشار التعطل مع حاجة المجتمع إلى فنيين ، وبالتالي تأخر المجتمع وانتشار السلوك الانحرافى نتيجة التعطل .

الفصل الثالث

توصيات خاصة بمطافئ السلوك الإجرامى

هناك شبه إجماع بين علماء الجريمة على التوصية بما يأتى : رسم البرامج لحسن تنظيم أوقات الفراغ فى الريف والمدن وذلك بالإكثار من أندية الشباب والكبار ، مع تزويد هذه الأندية بهيئة من الاختصاصيين الاجتماعيين لدراسة مشكلات الأفراد النفسية والاجتماعية ومحاولة إيجاد حل ملائم لها ، مع شغل الفراغ بما يعود على الأفراد بالنفع الجسمى والعقلى . ولقد قام رجال الثورة بخطوات مشكورة فى هذا الشأن فأنشأت هيئة التحرير كثيراً من الأندية فى الريف والمدن على السواء وأولت أمرها إلى المختصين فى الشؤون الاجتماعية . كما تقوم وزارتا التربية والتعليم والشئون الاجتماعية بجهود ضخمة بما أنشأتها من ساحات شعبية وأندية وجامعات شعبية ، وتحويل المدارس إلى مراكز للخدمات العامة ، وبما تهياها كل عام لطلبة المدارس والجامعات من الإسهام فى الخدمات الاجتماعية وتعويدهم على هذه الخدمات وشغل أوقات الفراغ فيما يعود عليهم وعلى المواطنين بالفائدة . ٢ — العناية بإنشاء كثير من المستشفيات والعيادات النفسية حتى يمكن اكتشاف حالات الإجرام النفسية والبيولوجية والعمل على علاجها ، كما يجب تزويد المدارس بهذه العيادات إلى جانب عيادات الطب العام وبالباحثين الاجتماعيين^(٨) اللازمين الذين تكون من مهمتهم الأولى : إلى جانب ذلك رسم برامج لتنظيم أوقات الفراغ لا بالنسبة للتلاميذ فحسب ، بل ولأولياء أمورهم إن أمكن ؛ وتقوية الصلة بين المدرسة والمنزل حتى تتمكن المدرسة من حسن الإشراف على التلميذ وتنشئته بالتعاون مع أولياء الأمور — التنشئة الاجتماعية السلبية ، وبذلك لا يقتصر التعليم على تزويد التلميذ بمعلومات جديدة ، بل ويغرس فى نفسه التمسك

بالمعايير الأخلاقية وحب الأنماط والقيم الاجتماعية مع توجيهه نحو الأهداف التي يستهدفها المجتمع، وتتحول المدرسة من مجرد مكان لتزويد الطالب بالمعلومات إلى وحدة اجتماعية تسهم في حل مشكلات الطالب النفسية والاجتماعية. ويجب على المختصين في الشؤون التربوية أن يؤكدوا الصلة بين برامج التعليم ونظمه من ناحية والأهداف التي يريد تحقيقها — كما سنرى ذلك في الباب القادم ٣ — رسم برامج واسعة للقضاء على التعطل، ونشير هنا إلى أن ما يبناه من سبل لرفع مستوى المعيشة، له أثر بالغ في ميدان السلوك الإجرامى ٤ — تعديل بعض العقوبات التي يستهين بها كبار المجرمين البالغين الذين تستنفذ معهم كل وسائل الإصلاح ولا تفلح ويرى بعض المصاحين ألا بأس من إدخال بعض العقوبات الجسمية كالجلد والضرب في حالات خاصة ٥ — يجب مراقبة الأفلام وعدم السماح للأطفال إلا برؤية أفلام خاصة تفيدهم ثقافياً، ولقد اتخذت وزارة الشؤون الاجتماعية التدابير في هذا الشأن، وحرمت دخول الأطفال مع ذويهم إلى دور السينما وأباح دخول الأطفال في حفلات خاصة بهم تعرض فيها أفلام يفيدون منها ثقافياً واجتماعياً، وبذلك يمنعون من رؤية الأفلام التي تثير فيهم نزعات إجرامية. كما تتعلق مثل هذه البرامج بملاحظة ما ينشر في الصحف والإذاعة خاصة بالحوادث والسلوك الإجرامى، لما قد يكون في هذا النشر من تأثير ضار وتصوير للمجرم بصورة البطولة وللجريمة بصورة تثير إعجاب الشبان مما يكون له أثر وخيم على سلوكهم ٦ — ومن البرامج الهامة التي انتشرت في كل الدول ومنها مصر منذ سنة ١٩٠٥، عمل نظام خاص بمحاكمة الأحداث المنحرفين من ناحية واليافعين الذين لم يتعودوا الإجرام من ناحية أخرى. ذلك أنه وجد أن الحدث عندما يقترب إثمًا من الآثام وتطبق عليه نفس الطرق المستخدمة في محاكمة المجرمين البالغين (الذين يحقق معهم البوليس فالنيابة أو قاضى التحقيق ثم يقدمون للمحاكمة التي تحكم بإدانتهم أو ببراءتهم) فإنهم بمخالطتهم

المجرمين الحقيقيين يصبحون أنفسهم مجرمين بالعدوى ، وتتأصل عادة الجريمة فيهم . لذلك نشأت نيابات ومحاكم خاصة للأحداث وإصلاحات بدل السجون ، وتقوم هذه المؤسسات جميعا على أساس معاملة الأحداث معاملة خاصة ودراسة مشكلاتهم ومحاولة علاجهم وإصلاحهم ثم تعليمهم حرفا ومنها يستطيعون بعد التخرج في الإصلاحية أن يكسبوا معيشتهم منها بطرق شريفة ، كما تنشأ إصلاحات للرجال والنساء المنحرفين ، غير متعودى الإجرام ، والذين يرجى إصلاحهم ، وتقوم بما تقوم به إصلاحات الأحداث بالنسبة للأحداث المنحرفين . ٧ — العمل على تقوية الأسرة ، ولا سيما في مجتمعاتنا الإسلامية حيث يستغل كثير من الأفراد رخصة الطلاق وتعدد الزوجات استغلالا سيئا ، فيتزوجون ويطلقون ، ويقضون حياتهم بين زواج وطلاق وتشريد أولاد . يجب إذن بحث هذه المسألة من الناحية الفقهية لمعرفة ما إذا كان في الدين الإسلامي السماح ما يتيح فرصة التدخل للقضاء على هذه الحال ؛ كما يجب تنظيم النسل لالأسباب الاقتصادية فحسب ، ولكن لكي يتمكن رب الأسرة من دقة الإشراف على أولاده وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الصحيحة . ٨ — العمل على القضاء على بعض العادات التي تؤدي إلى سوء السلوك وذلك كعادة ختان النساء وهي أساس انتشار المخدرات ، كما يجب بذل الجهود للصالح بين العائلات وبذلك تقضى على رfid كبير من روافد الجريمة في الشرق ، حيث توجد عادات العصبية والأخذ بالثأر والانتقام للشرف لآفته الأسباب ، ولا بأس من إنشاء مجالس عرفية في القرى للقيام بهذه المهام ، ويمكن أن تقوم المراکز الريفية الاجتماعية في بلد كمصر إلى جانب الجمعيات التعاونية بنصيب كبير في هذا الباب .

مراجع الباب الرابع

للاستزادة في مشكلة السلوك الاجرامى أسبابها والظروف المؤدية إليها وتاريخ البحوث التي تدور حولها والنظريات الفلسفية والاجتماعية المتعلقة بها ووسائل العقاب والاصلاح، يراجع الكتاب الآتى :

حسن سعفان : علم الجريمة ، القاهرة سنة ١٩٥٥ والمراجع التي تلى كل فصل به .

1— P.W. Tappan : Juvenile Delinquency, N. Y. 1949; N. Teeters & J. Reineman : The Challenge of Delinquency, N.Y. 1951,

٢ — تقارير وزارة الداخلية عن الأمن العام للسنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ ،
وهي تقارير مطبوعة ومذكورة وتعطى بالمجان ومن وزارة الداخلية .

3 — Modern Trends in Psychiatry, Pacella & Lewis, ed. N. Y. 1945, . M. Ribble : The Right of Infants, 1943,

Kluch & Mowrer : Personality and Behavior Disorders, N. Y. 1944

4 — Kretschmer : Physique and Character, N.Y. 1925,

5 — Breckinridge & Abbott : The Delinquent child and The Home, 1912 ;

6 — P. Wiers : Economic Factors in Delinquency, N.Y. 1944,

7— McKay & Shaw : A Study of the Environmental Factors in Juvenile Delinquency, Chicago, 1928

٨ — للتوسع في موضوع مهمة المدرسة ووسائلها في تهذيب السلوك ومحاربة

الانحراف والجريمة ، ينظر الكتاب السنوى السابع والأربعون لجامعة شيكاغو ،
وبه عدة مقالات لعدد من الاختصاصيين في التربية والخدمة الاجتماعية :

Fourtyseventh yearbook, univ. of Chicago, 1948

الباب الخامس

المشكلات الثقافية والتربوية

الفصل الأول

مسكلة محو الأمية

١ — إذا درسنا النظم التعليمية والتربوية في المجتمعات المختلفة، بدئها ومتطورها، قديمها وحديثها لوجدنا أن هذه النظم تتصل اتصالاً وثيقاً بالأنماط الاجتماعية التي تسود الحياة الاجتماعية، لأن النظم الاجتماعية — كما سبق أن بينا متكاملة متفاعلة، أى يكمل بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويتأثر به. ونقصد بلفظ التعليم الشقيف بمعناه العام أى تلقين المعلومات على اختلاف أنواعها، كما نقصد بلفظ التربية الوسائل والطرق التي يتم بها إعداد الأفراد لكي يكونوا أعضاء نافعين في المجتمع، وتنشئتهم تنشئة الاجتماعية السليمة وفق الأهداف التي يرسمها المجتمع، فالتربية في هذا المعنى أوسع من التعليم، إذ الأخير ليس إلا وسيلة من وسائلها العديدة. ولا جدال بين علماء الاجتماع والتربويين على الهدف العام للنظم التعليمية، إذ هناك شبه إجماع على أن هذه النظم تستهدف تسليح الفرد بحيث يستطيع تكيف نفسه وفق البيئة الاجتماعية والطبيعية (الفيزيكية) التي يعيش فيها، وبالتالي يستطيع التعاون مع أفراد المجتمع الآخرين في الوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يرسمها المجتمع، ولما كانت المجتمعات تختلف في ظروفها البئية والفيزيكية وفي الأهداف التي ترسمها لنفسها، فإن النظم التعليمية والثقافية

تختلف من جماعة لأخرى ، وبالتالي نجد لكل مجتمع مشكلاته التعليمية والتربوية الخاصة .

ولما كان التعليم يعتبر السبيل الرئيسى للتنشئة الاجتماعية الحقة ، إذ يوجه الأفراد نحو الأهداف الاجتماعية المشتركة ولطبع أبناء الأمة بطابع واحد فيؤلف بين ما يختلف من أجزائهم ويوجد الانسجام بين وجداناتهم ويقرب الفروقات الفردية الموجودة بينهم بجانب ماله من فضل في تسليح الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية ليشق طريقه فيها — فإن الأمم تهتم بتعليم أبنائها وتبذل جهوداً جبارة لمحو أميتها . لذلك لا غرابة أن كانت مشكلة محو الأمية من أمهات المشكلات الاجتماعية عامة والمشكلات التعليمية والتربوية بوجه خاص .

٢ — مظاهر الأمية : ولقد تخلص كثير من المجتمعات الأوربية والأمريكية من الأمية ومشكلة محوها منذ زمن طويل ، إذ لم يعد فيها قبيل الحرب العالمية الأخيرة إلا نسب ضئيلة أو تافهة من الأميين ، وإن كانت هذه المشكلة قد بدأت تظهر بشبحها من جديد في سنى ما بعد الحرب الأخيرة حيث قد اضطرت الدول المتحاربة إلى إهمال سياستها التعليمية من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ ، ولا سيما التعليم الإلزامى أو الشعبى بسبب ظروف الحرب . ونتج عن ذلك تكوين فئة كبيرة من الأولاد الأميين الذين بلغوا سن التعليم الشعبى أثناء سنى الحرب ولم يختلفوا إلى المدارس . ويعتبر تكوين مثل هذه الفئة من الأولاد الأميين إحدى المصائب الكثيرة والخطيرة التى تجرّها الحروب على الأمم المتحاربة .

ومنذ سنة ١٩٤٥ تحاول هذه الدول التخلص من هذه المشكلة بإنشاء أقسام إضافية أوليلية وبرامج إذاعية ومدارس خاصة .. الخ للمتخلفين . على أن مشكلة الأمية الطارئة فى بعض المجتمعات الأوربية والأمريكية لا تعتبر

نسبة خطورتها كالأمية في مجتمع كمصر ، لأنها مشكلة مؤقتة ولأن نسبة الأميين الذين تخلفوا بسبب الحرب ليست كبيرة ، ثم إن ثمة ظروفًا كثيرة موازية لمحو الأمية عن هذه النسبة من أفراد المجتمع بسبب تشققات أولياء الأمور وفهمهم لواجباتهم ، ونشاط الحركة الفكرية والتربوية وتعدد وسائل التعليم الخاص والعام .. الخ . أما مشكلة الأمية في مصر خطيرة ، إذ يدل إحصاء سنة ١٩٤٧ على أن جملة الأميين في مصر تبلغ ١٢,٠٧٤٠,٠٠٠ شخص منهم ٥,٢٤٩,٠٠٠ من بين الرجال و ٦,٨٢٥,٠٠٠ من بين النساء ، أي أن نسبة الأمية بين الشعب المصري عامة تبلغ ٧٧,٢ ٪ من مجموع سكان مصر أو ٦٧,٢ ٪ بين الرجال و ٨٧,٢ ٪ بين النساء . والواقع أن هذه النسب يمكن أن تتضخم أكثر من ذلك إذا اعتبرنا أن المتعلم ، ليس هو من يعرف فقط مجرد مبادئ القراءة والكتابة ، وهو التعريف الذي استندت إليه مصلحة الإحصاء المصرية وأجرت على أساسه إحصاء عدد المتعلمين ، والأميين . فلقد اتفق دولياً في إحدى جلسات اليونسكو على أن الشخص يعتبر أمياً إذا لم يكن ١ — ملماً بالقراءة والكتابة ٢ — ملماً بمبادئ الحساب ٣ — يستطيع أن يتعرف على دولته على خريطة الكرة الأرضية . فإذا طبقنا هذا التعريف لخرج كثير ممن نعتبرهم في إحصائنا متعلمين إلى دائرة الأميين ، وبذلك تكبر نسبة الأميين كما ذكرت ، أكثر مما تبدو لأول وهلة .

٣ — علاج المشكلة : ولقد بدىء في علاج هذه المشكلة بشكل جدي

منذ سنة ١٩٢٢ ، عند ما آلت معظم الأمور ولا سيما الأمور الثقافية إلى المصريين بعد تصريح فبراير في نفس السنة ، ولقد نص في دستور سنة ١٩٢٣ على ضرورة تعليم الشعب كحق من حقوقه وكواجب من واجبات الدولة ؛ ثم بدىء في تطبيق نظام التعليم الإلزامي والتوسع في التعليم الأولي لتعليم الأطفال الناشئين القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة منذ سنة ١٩٢٣ ،

وإن كانت برامج رسمت للتعليم الإلزامى في سنتي ١٩١٧، ١٩١٩. ولقد سبق ذلك محاولات عدة في هذا الشأن في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، نخص بالذكر منها ما قام به مصطفى كامل وزملاؤه من رسم برامج لمحو الأمية يسهم فيه طلبة المدارس الثانوية والعالية أثناء العطلة الصيفية. وفي الوقت الذي بدأ فيه الإلزام فتحت أقسام ليلية لمحو الأمية عن الكبار أو الأفراد الذين فاتهم سن التعليم الإلزامى ولم يتعلموا. ولكن كل هذه الجهود الجبارة لم تؤد مع ذلك إلى نحو غشاوة الأمية عن الشعب المصري بالرغم من أن البرامج التي رسمت في سنة ١٩١٩ وما بعدها كان يقصد منها إلى نحو الأمية كلية من الوسط المصري في ظرف عشرين عاما. إذ أن المسائل المالية حالت دون تحقيق هذه الغاية، فكانت المدارس التي تسمح الميزانية بفتحها تعجز عن استيعاب التلاميذ الذين هم في سن الإلزام من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الأسر الفقيرة — وهي تمثل السواد الأعظم من الشعب — تتلمس المعاذير لمنع أولادها من التردد على المدارس لأنها كانت في حاجة ماسة إلى مساعدة هؤلاء الأطفال في الحقل أو في المصنع... حتى تستطيع الاستفادة من جهودهم في سد رمقها وكسب معيشتها. وسبب ثالث هو أن معظم هذه الأسر كانت تجهل فضل التعليم ومن ثم كانت تمتد — ولا سيما في الريف — أن هذه أوامر حكومية كأوامر مهندسي الري والزراعة وغيرهم من الموظفين الذين كان الفلاح ولا زال حتى الآن يشك في نصائحهم ويتوجس خيفة مما يقومون به من من إرشاد!!^(١) ولكن ليس معنى هذا أن التعليم الإلزامى فشل، بل قد نجح نجاحا كبيرا، إذ هو الطريق الرئيس الذي أوصلنا إلى هذه النسبة من المتعلمين ٣٢,٨٪ من الرجال، ١٣,٨٪ من بين النساء، بعد أن كانت نسبة المحرومين من التعليم بين الذكور سنة ١٩١٦ تبلغ ٧١٪ من الأطفال الذين هم في سن الإلزام، وبين الإناث ٩٤٪ في الوقت الذي كانت فيه نسبة المتعلمين تكاد تبلغ الصفر بالنسبة للنساء عامة، ولا تتجاوز ٥٪ بالنسبة للرجال عامة.

والتعليم الإلزامى من بين الطرق الرئيسية التي فتحت الطريق أمام كثير من شباننا المتعلمين الذين يعتمد عليهم مجتمعا اليوم . ولكن هذه النسبة تدل على أننا لازلنا متأخرين بمراحل عن كثير من الدول في هذا المجال ، كما يدل على ذلك الإحصاء التالى : (مقارنة بين نسب المتعلمين المثوية في فئات الدول المختلفة سنة ١٩٥٠)

الدول المتقدمة	الدول نصف المتقدمة	الدول المتأخرة
٩٥	٨٠	٢٢

(عن حوليات أكاديمية العلوم السياسية والاجتماعية الأمريكية ، يناير ١٩٥١)
فنحن نجد من هذه الاحصائية أننا بحالتنا الراهنة من الأمية لا نندرج تحت فئة الدول المتقدمة ولا حتى بين الدول نصف المتقدمة ، بل نعتبر ضمن الدول المتأخرة ، بل أن نسبة الأمية بين النساء عندنا تجعلنا بعيدين كثيراً عن أن نكون في المراتب العليا بين الدول المتأخرة .

٤ — موقف التربويين : ولقد انقسم التربويون والمشتغلون بالشئون التعليمية في مصر (ولا يزالون متقسمين) من هذه الحال منذ بضعة عشر عاماً إلى فئتين : الفئة الأولى تلاحظ أن التعليم الجامعى يكلفنا نفقات باهظة فهو في ميزانية سنة ١٩٥٢ يتكلف حوالى ٥٩ مليون جنيه على حين أن ميزانية وزارة التعليم كلها كانت حوالى ٣٨ مليون ، وذلك على حساب التعليم الشعبى (وهو التعليم الإلزامى أو الأولى أو الابتدائى الآن بعد أن تحولت كل المدارس الإلزامية) ، على حين أن هذا الأخير ألزم للأمة من الأول ولذلك يجب أن نتوسع في هذا التعليم حتى نقضى على الأمية وأن نقتصر في التعليم الثانوى والعالى على الشبان النابهين الذين تؤهلهم مواهبهم لذلك . ويجب إذن ألا نترك الباب مفتوحاً إلى التعليم العالى أمام كل طارق له ، ونفقد من توفير هذه الجهود فى المرحلة الأولى من التعليم ، وبذلك يتحقق الهرم

التعليمي ، المشهور وهو أن عدد الطلبة منذ المرحلة الأولى للتعليم حتى مرحلة التعليم العالي أو الجامعي يتناقص شيئاً فشيئاً حتى إذا وصلنا إلى القمة لا نجد إلا الصفوة ، واقترح هذا الفريق إنشاء مرحلة متوسطة بين التعليم الإلزامي أو الأولى أو الابتدائي والتعليم الثانوي ، يوجه بعده معظم التلاميذ إلى التعليم الفني الزراعي والتجاري والصناعي الذي نحن في مسيس الحاجة إليه . أما الفريق الثاني فيذهب مع إيمانه التام بضرورة التوسع في التعليم الشعبي والقضاء على الأمية - إلى ضرورة ترك باب التعليم العالي مفتوحاً على مصراعيه أمام من يريد ، منادياً بذلك باسم ديمقراطية التعليم التي لا تعترف بحواجز من أى نوع ، ويؤكد أن هذا لن يكلف الدولة كثيراً ، وأن قصر التعليم العالي على نوع خاص من التلاميذ الممتازين لن يوفر لنا كثيراً من النفقات وأن الهرم التعليمي لن يضار من ذلك ، لأن الملاحظ فعلاً أن كل التلاميذ لا يطرقون التعليم العالي . وتشجيعاً للتعليم الفني اقترح هذا الفريق - ونفذ اقتراحه فعلاً - منذ خمس سنوات - إنشاء مدارس ثانوية فنية بجانب المدارس الثانوية العامة ولكنها كلها توصل للتعليم الجامعي .

٣ - الثورة . ولما أتت ثورة سنة ١٩٥٢ أخذت برأى الفريق الأول كله ، رغبة في القضاء على الأمية في وقت قريب على ألا يزيد على عشر سنوات وتشجيعاً للتعليم المهني الذي سيكون عماد برامج التصنيع والتجديد industrialisation & Commercialisation التي بدأت في تنفيذها . ولكنها مع ذلك لم تهمل رأى الفريق الثاني القائل بالاستمرار في تشجيع التعليم العالي . ورغبة في القضاء على الأمية الويلة في أقرب وقت بدأت في تنفيذ برنامج يقضي بافتتاح ٤٠٠ مدرسة للمرحلة الأولى كل عام ، ففي خلال عشر سنوات يكون لدينا ٥٠٠٠ مدرسة وهي بجانب المدارس القديمة تكفي لاستقبال الأطفال الذين هم في سن الإلزام والذين يقدر عددهم حسب إحصاء سنة ١٩٤٧

بأكثر من ١٤ مليون، والذين لا تستوعب المدارس الحالية منهم إلا النصف أو فوّه بقليل . وبجانب هذه الجهود هناك جهود أخرى موازية لها ، تهتمة عدد ضخم من المدرسين الذين يمكن الاستعانة بهم في هذه المدارس ، فنحن نحتاج سنوياً لتنفيذ هذا البرنامج إلى ألوف من المدرسين في المرحلة الأولى . وكل هذه الجهود لا تضمن لنا إلا شيئاً واحداً وهو تعليم النشء من الأولاد والأطفال ، بحيث لا يشب ولد جاهلاً أو أمياً . ولكن تبقى مشكلة أخرى وهي تعليم عدد كبير من الشبان فوق سن الإلزام وهم الذين لم تتح لهم فرصة التعليم وهم في هذه السن . فلا بد إذن من رسم خطة تقوم على الإكثار من الجامعات الشعبية وتهيتها بحيث تقوم بتشغيل الشبان الأميين ، وذلك مع الإكثار من الأقسام الليلية في القرى . ويمكن تشجيع تعليم الشبان الكبار بوسائل خاصة كهبات مالية مثلاً تمنح لمن يتابعون الدراسة ، أو بإعفاء الفلاحين الذين ينخرطون في هذا التعليم من نسبة من الضرائب وإشراط عضوية المجالس البلدية والقروية والنيابية ، والعمدية ومشايخ القرية بثقافة المتقدم لها ... الخ ، وذلك كما فعلت كثير من الدول . وبهذا يمكننا أن نقضى في ظرف عشر سنوات على الأمية أو على الأقل إنقاصها إلى حد معقول يجعلنا ندخل في زمرة الدول المتقدمة « تعليمياً » .

الفصل الثاني

مشكلة تضارب الثقافات

١ — المشكلة : لقد قال أحد المؤلفين القدامى إن الشرق والغرب قد تلاقيا في شوارع الإسكندرية ؛ وكان يقصد بذلك أن الثقافة الشرقية والثقافة الغربية ، قد التقيتا ، وامتزجتا بعضهما ببعض في مصر . على أن هذا الدور الذي لعبته مصر في العصور القديمة ولا سيما في عصر البطالسة والعصر الروماني وفي العصور المتوسطة ، ولا سيما أيام الحروب الصليبية ، قد لعبته

أيضاً في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بشكل أوضح وأقوى من ذي قبل . ففي مصر أنواع وألوان مختلفة من الثقافات ، التي تؤدي بدورها إلى تكوين طوائف وأنواع مختلفة من المثقفين . وعدم الاتحاد في الثقافة هذا ، أدى إلى الاختلاف في أنواع التفكير والاختلاف في العقلية ، وهو مما يزيد في هوة الخلاف بين طبقات الأمة ، ويهدد اتحاد عناصرها المختلفة .

فعندنا أولاً الجامعة الأزهرية ، وهي تعطي ثقافة إسلامية عربية خالصة والنظم التربوية المتبعة فيها نظم ذات طابع خاص ، وعلى ذلك فهي تهيم لنا نوعاً معيناً من العقلية . وعندنا بعد ذلك التعليم العام بأنواعه ، الخاص منه بالبنين والبنات وبالتعليم الفني وبمراحله المختلفة من ابتدائي وإعدادي إلى ثانوي وعال أو جامعي . وهذا النوع من التعليم ، يقوم على تلقين الطلاب نوعاً خاصاً من الثقافة ، يختلف تمام الاختلاف في برامج ، وفي نظمه التربوية بل وفي مناهجه عن النوع الذي يمنحه النظام الأزهرى لطلبعه . لأن التعليم العام ، قائم كله ، أو على الأقل في الجزء الأكبر منه ، على نقل التراث الأوروبي والثقافة الأوروبية الحديثة وتلقينها للطلاب . ولو أخذنا طالبين أحدهما أزهرى والآخر جامعي ، لوجدنا الأول غائصاً إلى رأسه في الثقافة العربية ، والتراث الإسلامي ، ووجدنا الثاني غائصاً إلى رأسه في الثقافة الأوروبية ، وقد يجهل تقريباً كل شيء عن العرب والثقافة العربية والإسلامية ، اللهم إلا ما ألقى عليه في برامج اللغة العربية والدين وهي دروس قد يكون نسيها ١١ وهناك نوع ثالث من الثقافات . وهي ثقافة متوسطة بين العربية والأوروبية وهي تتمثل في ثقافة مدارس المعلمين الأولية وكلية دار العلوم .

على أن الثقافة الأوروبية في مصر منقسمة على نفسها هي الأخرى ، فهناك ثقافة فرنسية وثقافة أنجلو أمريكية ، والنضال بين كلتا الثقافتين على أشده . وتتمثل الثقافة الفرنسية في المدارس والمعاهد الفرنسية الكثيرة في مصر ،

كما تتمثل كذلك في أعضاء البعثات الكثيرين الذين أتموا دراساتهم في فرنسا . والثقافة الأنجلو أمريكية تتمثل في عدة مدارس وفي المصريين الذي أتموا دراساتهم في الجامعات الانجليزية الأمريكية . بل إن بين كليتنا الجامعية نفسها كليات قد تتجه إلى أى من هاتين الثقافتين : فلكليات الآداب والحقوق تميل في الغالب إلى الثقافة الفرنسية ، على حين أن كليات الهندسة والطب تميل إلى الثقافة الانجليزية ، ولا شك أن هذا راجع إلى اعتمادنا على أى من الثقافتين في كل كلية على حدة .

٢ - المدارس الأجنبية : ولا شك كذلك أن المدارس الأجنبية في مصر كانت ، تمثل إلى وقت قريب جداً دولا داخل الدولة المصرية . فكانت تلقن الطلاب ثقافة البلاد التي تمثلها غير عابئة بالثقافة العربية أو المصرية ، وبذلك كانت . ولا زالت تخرج لنا طلاباً ، لا يعرفون عن وطنهم وتقاليدهم إلا القليل ، على حين يعرفون كل شيء عن أوروبا أو أمريكا !! ويجب ألا نعتقد أن أثر هذه المدارس كان ضئيلاً ، لأن عدد الطلبة المختلفين إليها لم يكن كبيراً . بل على العكس ، فعدد الطلبة المبردين عليها كان ضخماً إذا قورن بعدد طلبة المدارس الوطنية ، ولا يزال هذا العدد للآن كبيراً ولم ينقص عن ذى قبل ولكن عدد تلاميذ المدارس الوطنية في تزايد ، والجدول الآتي يبين عدد طلبة المدارس الوطنية ، والمدارس الأجنبية ، ونسبة عدد الطلبة في كل نوع منها :
نوع التعليم السنة المدارس الوطنية المدارس الأجنبية النسبة بينهما

١٩٣٥	١٧٩,٧٥٠	٧٠,٠٠	٤٠٪	ثانوى وابتدائى
١٩٤٣	٢٢٥,٨٠٧	٧٠,٠٠	٣١٪	" "
١٩٤٦	١,٣٢٦,٧٨٨	٧٤,٠٠٢	٥,٦٪ من طلبة القطر	الطلبة عامة
١٩٤٩	١,٥١٩,٧٥٩	٧٧,١٧٦	٥٪	" "
١٩٥٠	١,٨٠٦,٣٣٨	٩٤,٥٣٩	٥,٢٪	" "

وهذا يدل على أن نسبة المترددين على المدارس الأجنبية في مصر كبيرة ، وتبدو هذه النسبة كبيرة جداً إذا استبعدنا عدد تلاميذ الجامعة الأزهرية ، والمدارس الأولية (التي أصبحت الآن ابتدائية) ، إذ يبدو لنا حينئذ أن المختلفين إلى التعليم الابتدائي والثانوي في المدارس الأجنبية ، يبلغ من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من عدد تلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية الوطنية ، وقد أخذ عدد تلاميذ المدارس الأجنبية في الازدياد أخيراً بعد أن كان قد بدأ في التناقص منذ سنة ١٩٤٠ .

وهناك ما هو أخطر من ذلك ، ذلك أن الطالب المختلف إلى المدرسة الأجنبية أكثر اتصالاً بمدرسته من الطالب المنخرط في المدرسة المصرية ، والصلة بين الطلاب والمدرسين وطيدة لقلة عددهم في الفصول ؛ مما يكون له أثره البالغ في تطبيع الطالب بالثقافة الأجنبية ، على أن طالب المدرسة المصرية لا تكون عنده هذه الفرصة بكل أسف لا كتفظ الفصول بالتلاميذ وقلة عدد المدرسين . ففي إحصاء سنة ١٩٥٠ نجد أن كل مدرس في المدارس الأجنبية يقابله ١٨ طالباً ، في حين أنه في المدارس المصرية يقابله ٢٥ ، وبينما نجد متوسط عدد الطلبة الذين تشرف عليهم المدرسة المصرية ٢١٠ ، إذ بهذا المتوسط في المدارس الأجنبية في مصر لا يتجاوز ٩١ .

واختلاف الثقافات هذا يؤدي إلى اختلاف في الميول ، فمننا من يميل إلى الثقافة الفرنسية ، بل ويتعصب لها . ومن المصريين من يميل إلى الثقافة الأنجلو أمريكية ، ويدافع عنها ، كما لو كانت تمثل ثقافة أجداده وآبائه !! وهناك فئة ثالثة ، لا تستسيغ إلا ما هو عربي ، شرقي ، وتنظر إلى التراث والحضارة الغربيين بمنظار أسود . ويظهر هذا الانقسام في ميولنا نحو الأدب والفنون بوجه عام . وفن المعمار في القاهرة مثلاً يبين ذلك بوضوح فنجد عمارات على النظام الأوروبي ، وأخرى على النظام العربي الشرقي ، وثالثة على

النظام الفرعونى . ويظهر ذلك أيضا فى فوضى الملابس ، فمن المصريين من يلبسون الزى الشرقى ولا يرضون به بديلا ، ومنهم من يتعصب للزى الأوروبى ، ومنهم من يخلط بين كلا النوعين ، حتى أن البحث الذى أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية قد بين أن عدد نماذج الملابس فى مصر لا يقل عن بضع مئات من النماذج المختلفة . كما يتمثل هذا الاختلاف فى الميول نحو الموسيقى فهناك من يعجب بالموسيقى والرقص الغربيين ، وهناك من يعجب بالأغانى والموسيقى الشرقية^(٢) .

٣ — الخطر . والواقع أن اختلاف الثقافات يؤدى بنا إلى الانقسام إزاء كل مشكلة من مشاكلنا القومية ، ويندر أن نصل إلى رأى تجمع عليه كل الرغبات . وتاريخنا الحديث يؤيد هذه الملاحظة . ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حينما كان اعتمادنا الأكبر على الثقافة الأزهرية ، وحينما لم تكن الثقافة الغربية قد تمكنت منا بعد ، وغرست أصولها فينا ، كان الناس على وفاق فيما بينهم ، ولم تحدث بينهم خلافات كالتى عرفتها مصر بعد ذلك . وما أن أدخلت نظم التعليم الأوروبى فى مصر ، وما أن تمكنت الثقافة الأوروبية من نفوس فئة من المصريين حتى بدأت مصر تعرف المناقشات الحامية الوطيس فى مشكلاتها القومية . وأول مشكلة كان عليها أن تقطع فيها برأى مشكلة السفور ، ثم مشكلة تعليم المرأة ، التى اشتد فيها الجدل فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن ، وأتت بعد ذلك مشكلة التعليم المختلط . ومن المشكلات التى استحدثت مشكلة إشراك المرأة فى الحياة العامة ومشكلة تطبيق القوانين الإسلامية أو القوانين الغربية مثلا فى مجال الأحوال الشخصية ، أو فى مجال القانون الجنائى وإلى أى حد نتجه نحو الأجانب فى تقليدنا لعاداتهم وفى نقلنا لثقافتهم . ويظهر أثر اختلاف الثقافات إزاء كل مشكلة ، إذ نجد انقساما ، ويندر بل ويتعذر أحيانا أن نجد رأيا موحدا ،

ترتضيه جميع الميول . والواقع أن اختلاف الثقافات — فوق ماتقدم من آثاره الواضحة — قد يودى بوحدة الأمة ، ويؤدى إلى القضاء عليها ، وهذه الوحدة يجب على عكس الحال فى مصر ، أن ترتكن إلى نوع واحد من الثقافة . لأن اتحاد الثقافة يؤدى إلى وحدة المجتمع وتنمية هذه الوحدة . ويقول دوركايم عميد علماء الاجتماع الفرنسيين « إن التعليم يجب أن يهيئ للوطنين قسطاً كافياً من الأفكار والعواطف المشتركة ، إذ بدون هذا القدر الكافى يستحيل قيام المجتمع ،^(٣) ذلك أن أهم وظيفة من وظائف التعليم هى التنشئة الاجتماعية للأفراد ، وهذه الأخيرة تقوم على تعويد الأفراد على أنواع من التفكير والسلوك متشابهة حتى يمكن أن يتكئون منهم مجتمع منسجم ثابت ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان التعليم يستهدف هذه الوحدة .

٤ — مواقف مشابهة : وليست هذه أول مرة ، يقف مجتمع من المجتمعات تحت تأثير ثقافتين أو عدة ثقافات بل لقد حدث ذلك ويحدث فى كل المجتمعات تقريباً ، إذ وقف المجتمع المصرى هذا الموقف عند غزو الاسكندر الأكبر لمصر ، وماجره هذا الغزو من ثقافات أصبحت ننتاب مصر فى عهد الاسكندر وعصر البطالسة ، وهى ثقافات إغريقية ورومانية وفارسية وأشورية ، وذلك بجانب الثقافة المصرية الفرعونية الصميمة .

ولقد تكرر نفس الموقف فى عصور شتى ، كما تكرر فى الدول الأوربية ، خصوصاً فى أوائل عهد النهضة ، وعند ظهور الحركة الفكرية الحديثة . ولقد عانت فرنسا من هذا الموقف فى عهد النهضة . كما عانت مرة ثانية عقب الثورة الفرنسية ، حيث انقسم رأى فى فرنسا بصدد تعليم اللغات الحديثة والقديمة وإنشاء معاهد خاصة لكل من النوعين . ويشير ليارد Liard أحد المفكرين الفرنسيين إلى خطر نظام التعليم السائد فى فرنسا ولا سيما فى السنوات الأولى للامبراطورية الأولى ، وبسبب تقسيم المدارس إلى نوعين : نوع يختص

بإعطاء اللغات القديمة ، وآخر يختص بتدريس اللغات والآداب الحديثة ، بدون أن تكون ثمة صلة بين كلا النوعين ، ويقول ديدون ، وهو مفكر آخر عن التعليم الفرنسي في عصر نابليون الأول : إن نظام التعليم الفرنسي — في ذلك العصر — نظام سيء ، فهو يؤدي بالضرورة إلى الانقسام الفكري وبالتالي إلى الانقسام السياسي والاجتماعي . وطالما بقي هذا النظام فلن يكون ثمة تقدم أو انتقال بالدولة الفرنسية لحالة أحسن . وبعض المفكرين يعزى كثرة الاضطرابات في فرنسا إبان القرن التاسع عشر وثورتي سنة ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ إلى نظام التعليم الفرنسي الذي كان سائداً آنئذ . وعرفت أمريكا هذه المشكلة عندما كان نظام التعليم يختلف اختلافاً بينا بين الشمال والجنوب^(٤) .

على أن المشكلة عندنا أحد ، وأعنف مما عرفتة فرنسا وغيرها من الدول الأخرى ، ذلك أن المشكلة في هذه الدول كانت قائمة على الاختلاف بين القديم والجديد ، فلم يكن ثمة اختلاف بين عدة ثقافات متباينة أشد التباين كما هي الحال عندنا في مصر . بل كان بين نوعين لجنس واحد من الثقافة ، واثراث واحد ، هو التراث الغربي . كما أن الصلة بين نوعي الثقافة التي سادت في هذه الدول لم تكن مقطوعة أو شبه مقطوعة ، كما هي الحال عندنا . فالطالب في فرنسا أو إنجلترا في عهد النهضة كان إذا تخصص في اللغات القديمة ، لم يكن معنى هذا أنه يقطع كل صلة باللغات الحديثة والآداب الحديثة . وعكس ذلك يقال في الطالب المتخصص في الآداب الحديثة . وهذا خلاف الحال عندنا ، فالطالب الأزهرى لا يهتم كثيراً بالتراث الغربي . بل ولا بالتراث المصرى القديم ، بل ولا يعرف شيئاً كثيراً عن الديانات الأخرى . وكذلك الطالب الجامعى ، ولا سيما في السكليات العملية كالطب والهندسة والزراعة ، لا يكاد يذكر شيئاً من التراث العربى اللهم إلا الشئ القليل من الثقافة العربية التي درسها في المدارس الثانوية والابتدائية .

ولقد عانت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الموقف في القرن الماضي وأوائل هذا القرن عندما كان سيل الهجرات ينهمر من جميع الدول الأوروبية والآسيوية ، ووجد أولو الأمر أنفسهم أمام ثقافات متضادة تمام التضاد وحضارات متباينة ، ولغات ولهجات لا حصر لها ، ولكن كان للتعليم الموحد وللثقافة الموحدة التي ألزم الجميع على اتباعها ، أثر كبير في إيجاد الاندماج بين العناصر المتباينة ، وإن كانت الولايات المتحدة لا زالت تعاني من ذلك لأن ثمة عناصر لم تهضم بعد هذه الثقافة ولم تتمثلها . والنتيجة التي نستخلصها من هذا أن من واجب التعليم أن يوفق بين المختلفين . ولكن نظامنا التعليمي بكل أسف كان ولا يزال يوجد الفارقة بين المؤتلفين بسبب عدم سيطرة روح واحدة عليه وبسبب تأثره في فروع المختلفة بتيارات متعارضة ، وهذا من أخطر ما يتصور بالنسبة لنظام تربوي .

والواقع أن حل هذه المشكلة هام جداً ، لأنه يؤدي — بدون أن نشعر — إلى توحيد مشاعرنا وأنماط تفكيرنا ، ويخفف من حدة التوتر الموجود بين الطبقات المختلفة للأمة . ويؤدي بنا إلى شيء من السلام والوئام . كيف لا ، وقد قامت مؤسسة اليونسكو أولاً وبالذات لتحقيق هذا الغرض ولكن على نطاق أوسع . ذلك أن غرض هذه المؤسسة الأول (وليس الوحيد) كما عبر عن ذلك أحد رؤساء جمعيتها العمومية في افتتاح إحدى الجلسات « هو النضال من أجل وحدة الثقافات ، وهذا من شأنه أن يؤدي بالعالم إلى السلم ، السلم الهادي » . فالْيونسكو إذن تعترف بأن اختلاف الثقافات في الدول المختلفة ، إنما يؤدي إلى اختلافها اجتماعياً وسياسياً ، ويجرها إلى الحرب . وأن العمل على تقريب الثقافات يفيد قضية السلام .

٥ — حل المشكلة : وحل هذه المشكلة يتلخص في نظام المدرسة الوحيدة . فلتسكن ثمة مرحلة ابتدائية يمر بها تلاميذ المدارس جميعاً من أزهرين وغيرهم

وهذه المرحلة ستكون عامة لأن التلاميذ في مصر سيبدأون جميعاً حياتهم العلمية ، وهم يتلقون نوعاً واحداً أو مختلطاً من الثقافة لا يشذ عنه تلميذ ولقد طبقت مصر ما بعد الثورة هذا النظام ولكن بشكل ناقص مبتور ، إذ لا يزال الأزهر بمدارسه منشقاً عن النظام التعليمي العام .

ويجب إلى جانب ذلك مراقبة برامج المدارس الأجنبية في مصر مراقبة دقيقة وتمصير هذه المدارس بالتدريج أو القضاء عليها كلية ، ولا سيما المدارس التي تمثل المرحلتين الابتدائية والثانوية . ويجب أن تشمل برامج الدراسة فيها مؤقتاً على برامج الأدب العربي والثقافة العربية الإسلامية التي تدرس في المدارس الوطنية .

كما يجب الإكثار من دروس الدين الإسلامي والأدب العربي في المدارس وجعل الدين مادة إجبارية ، إلى جانب الإكثار من اللغات الأجنبية في الأزهر الشريف وإدخال كثير من المواد التي من شأنها تعريف الأزهريين بالثقافة والتراث الغربيين . ومعظم هذه الحلول قد نفذ أو هو في مرحلة التنفيذ ، غير أننا نلاحظ أن نظام المرحلة الأولى الذي طبق من مدة عامين لم يشمل الأزهر الشريف ولا مدارس تحفيظ القرآن . والواقع أن الواجب يقضي بفتح المرحلة الأولى إجبارية لجميع التلاميذ المصريين مهما كانت المدارس التي سيختلطون إليها بعد ذلك . يجب أن تكون هناك مرحلة أربع أو خمس أو ست سنوات يمر بها كل طالب ، فيتعلم طلبة مصر جميعاً في هذه المرحلة علومها واحدة ، يتعلمون فيها لغة بلادهم وجغرافيتها وتاريخها والخطوط الرئيسية لتراثها القومي وعاداتها ونقائدها ... وبذلك نستطيع أن ننشئ أولادنا تنشئة تؤدي بهم إلى الائتلاف وإلى الانسجام وإلى تشابه وجداناتهم وتآلف ميولهم ، ولا سيما في هذه المرحلة الأولى التي تعتبر المرحلة الأساسية في تكوين شخصية الفرد وفي تنشئته اجتماعياً . ولا شك أن مهمة رجال التربية هنا ثقيلة

إذ عليهم أن يرسموا لهذه المرحلة من البرامج ما يؤدي إلى تحقيق الغرض الذي وجدت من أجله فهي لم توجد فقط لغرض محو الأمية، بل إن من أول الأسس التي تقوم عليها المدرسة الوحيدة هي أن تؤدي إلى إيجاد أفراد منسجمين في تفكيرهم وميولهم، متألفين في أهدافهم وذلك لا يتأتى إلا عن طريق برامج ترسم خصيصاً لذلك.

الفصل الثالث

مشكلة التعليم والحياة العملية

تاريخ المشكلة: كان التعليم في مصر الفرعونية متصلاً أشد الاتصال بالحياة العملية والغاية منه إعداد الطالب وتسليحه لهذه الحياة. وفي القرن الخامس عشر قبل الميلاد كانت هناك مصانع يختلف إليها الشبان لتعلم مبادئ الحساب والهندسة وفن المعمار ويتدربون على صناعة الرماح واستخدامها، وكان التعليم يكتسب بالتدريب والمران في المسكاتب والأديرة والمصانع. وكان التلميذ إذا أظهر حسن استعداده، يرسل إلى كاهن أو كاتب أو مهندس أو طبيب يلزمه حتى يتعلم منه فنه ويتقنه؛ فالتعليم كان ذا صبغة عملية. وفي العصور الوسطى سادت الدراسات الدينية والفلسفية وشملت معظم مواد الدراسة تقريباً سواء في مصر أو في أوروبا ولم تكن تحتل الدراسات العملية أو التطبيقية إلا المحل الثاني، حتى إذا أتت العصور الحديثة، بدأ الناس ينظرون إلى الدراسات التطبيقية والعملية نظرة أخرى، وقامت الثورة الفرنسية وكان من ضمن مبادئها القضاء على النظم القديمة بما فيها نظم التعليم، فنشأت في فرنسا مدارس تسمى المدارس المركزية، احتلت العلوم فيها مركز الصدارة ووضعت الدراسات الأدبية والفلسفية في المحل الثاني.

وأتى محمد علي باشا — ومستشاروه جميعاً كانوا فرنسيين — فوجه همه نحو التعليم العلمى^(٦) وتشجيع الدراسات العملية لتكوين الشبان المتمرنين الذين يحتاج إليهم في جيوشه . وأينعت الحركة الصناعية في مصر في ذلك الوقت . وكان الغرض من التعليم هو تكوين الرجال اللازمين لملء الوظائف الحكومية ، واستمرت هذه الحركة حتى جاء اسماعيل باشا ، فنهض بالتعليم وسار سيرة جده في تشجيع التعليم والنهوض به لكي يقوم بسد حاجات الحركة الصناعية والتجارية ، وحاجات الجيش . وسار توفيق باشا في نفس التيار ، غير أن دخول الانجليز في سنة ١٨٨٢ وقضائهم بالتدريج على جيراننا ومصانعنا ، والارتباك الاقتصادى ، كل تلك العوامل أدت إلى بوار صناعتنا وتجارتنا ومن ثم كان الشبان المتعلمون لا يشتغلون إلا في أعمال غير إنتاجية . وبمرور السنين غرس الاحتلال فى العقلية المصرية فكرة الصلة الوثيقة بين الوظائف الحكومية والتعليم وأن الغرض الوحيد من التعليم هو أن يلحق الطالب بعد تخرجه فى وظيفة حكومية . ولقد نمتى الاحتلال هذه الروح وأذكأها ، ففقر أولاً على التعليم والمتعلمين ، ثم أنشأ برامج دراسية لا تسمن ولا تغنى من جوع . ولقد شهد الانجليز أنفسهم على فشل التعليم فى تلك الفترة الأولى من فترات الاحتلال وعلى عجزه عن القيام بتكوين شباب مثقف بمعنى الكلمة . إذ يقول تشيرول مثلاً فى كتابه : « المسألة المصرية » ، « إن التعليم ، من بين النظم الأخرى التى كان يشرف عليها البريطانيون ، قد باء بأكبر قسط من الفشل ، فلم يكن موجهها نحو تحرير الأمة ولم يكن نصيبه من الميزانية إلا ٢ ٪ على حين أن نصيبه فى البلاد الأخرى الأقل حضارة كالهند كان يتراوح بين ١٠ ٪ و ١٦ ٪ . أما عن البرامج فيقول عنها سير تشيرول « إنها كانت سطحية لا تعمق فيها ، كما أنها كانت خالية من المواد العملية النافعة كالكيمياء التحليلية وعلم النبات

والحيوان ، ثم مثلاً علم الفلك خصوصاً لاسيما وأن مصر تعتبر أحسن مكان في العالم لمثل هذا النوع من الدراسة ^(٧) ويدل على ذلك أى على فشل التعليم أن أكثر قادة الفكر من المصريين لم تكن عبقريتهم راجعة إلى هذا التعليم الاحتلالي ، بل ترجع إما إلى ثقافة أزهرية بعيدة عن التعليم العام أو إلى ثقافة أوربية في مدارس أجنبية في مصر أو في الخارج ، لأن هذا التعليم لم يكن ليستطيع تكوين عباقرة ، فسعد زغلول ومصطفى كامل وأكثر رجال السياسة وقادة الأمة والمفكرين اعتمدوا على الثقافة الأزهرية والثقافات الأجنبية .

٢ — الجامعة : ووجد بعض المصلحين الاجتماعيين ، وعلى رأسهم مصطفى كامل وعمر لطفي وأحمد فؤاد وسعد زغلول أن التعليم في مصر في أوائل هذا القرن أصبح تعليماً استعمارياً يخلق من الطلبة « آلات » همها أن تعمل في وظيفة حكومية ، إذ هو لا يؤدي إلى تسليح الشبان بأسلحة تخلق منهم رجالاً يعتمدون على أنفسهم ويشقون لأنفسهم طريقاً في الحياة . ولذلك كان القادرون من المصريين يرسلون بأبنائهم إلى المدارس الأجنبية أو إلى البلاد الأوربية لكي يتلقوا التعليم الصحيح الذي يؤهلهم حياة حرة كريمة . من أجل ذلك فكر المصلحون في إنشاء الجامعة المصرية ، لكي يجنبوا الشباب المتعطش إلى العلم الصحيح مشقة السفر إلى البلاد الأجنبية ، ولكي تتلقى الشبيبة المصرية أنواعاً من التعليم تتمشى مع التقدم والحضارة ، ولكي تنمو في الشباب تلك الروح التي جعلت من أجدادهم وأبائهم عظماء ، وأدت بهم إلى جعل مصر مهد الحضارة والمدنية . ويقول في هذا المعنى أحد المساهمين في إنشاء الجامعة ، عند افتتاح العام الدراسي الجامعي سنة ١٩١١ : « ألم يكن هذا هو هدفنا الأساسي الواضح من إنشاء الجامعة ؟ — عدم تنكيد الشباب الطامح ، المتشوق للعلم مشقة السفر للخارج ، وإعطائه القسط اللازم من الثقافة التي يراعى فيها أن تكون متمشية مع تطور العصر الذي

نحن فيه ، والإبقاء على السمات والتقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد ، وتنمية المدارك والمعارف التي كان أجدادنا بفضلها عظماء . تلك هي أهدافنا من إنشاء هذه الجامعة وذلك هو برنامجنا^(٨) . . ذلك أن المشروعات التجارية والصناعية الكبرى كانت بيد الأجانب ولم يشترك فيها المصريون المثقفون لأن التعليم الاستعماري كان يغرس في نفوسهم كراهية الأعمال الحرة واحتمارها وتوطيد النفس على العمل في وظيفة حكومية . وكان من أثر ذلك أن توطدت أركان الاستعمار الاقتصادي ، وأتت الشركات الأجنبية الاستعمارية برؤوس أموالها وعمالها وموظفيها من الخارج ؛ ولم تسلك إلى العمال والمثقفين المصريين إلا أعمالاً في الدرجة الثالثة من الأهمية .

٣ — هل تحقق الغرض ؟ كان الغرض من إنشاء الجامعة إذن غرس

روح جديدة في نفوس الشباب ، ونشرها في فروع التعليم الأخرى ، كروح الاطمئنان إلى المستقبل والاعتماد على النفس والكفاح والعمل على استغلال الموارد الطبيعية المصرية ، بعيداً عن الحكومة والوظائف الرسمية . والآن ننظر بعد مرور حوالي نصف قرن على إنشاء جامعتنا لنرى هل أدت هذه الجامعة رسالتها . هل نجحت حقاً في تغيير النفسية التي غرسها فينا التعليم الاستعماري الذي ظل يلقننا دروسه من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٢ ؟ الإحصائيات تبين لنا أن النجاح لم يكن كاملاً ، وأنه لا بد من مدة أخرى ولا بد من تغييرات كبيرة في نظمنا التعليمية لكي نجتث إلى غير رجعة ، تلك الروح التي تسيطر على الشبان وعلى العقليّة المصرية ، وهي روح الميل إلى الوظائف والرغبة عن الأعمال الحرة ، وحب الاستكانة ، والميل إلى العسل الذي يأتي كل شهر بمبلغ معين (وهو المرتب) بلا تفكير ، وحب الشيء المضمون والزهد في الأعمال التي يلقي الإنسان بنفسه فيها ، تاركاً نفسه وعمله وجده للحظ ، ومعتمداً على جده واجتهاده أملاً في أنه سيخسر مرة ويكسب

أخرى حتى يصل إلى النتيجة التي ينشدها . وأوضح دليل على ذلك ما تدل عليه إحصائية سنة ١٩٣٩ للمخرجين في كلية الزراعة : فالحاصلون على الدبلوم بلغ عددهم ٢٠٧ ، اشتغل منهم بوظائف الحكومة ٢٢ ، وبقي منهم ١٧٥ بلا عمل أو في انتظار الوظائف الحكومية ، واشتغل بالأعمال الحرة ١١ طالباً فقط ، أى بنسبة ٥ ٪ تقريباً . وفى نفس السنة كانت إحصائية كلية التجارة كالآتي : الحاصلون على الدبلوم بلغ عددهم ٢٢٦ ، اشتغل منهم بوظائف الحكومة ٤٠ ، وبقي منهم ١٨ بلا عمل أو في انتظار الوظائف الحكومية واشتغل بالأعمال الحرة ٣ طلاب فقط أى بنسبة ١٠٣ ٪ .

ونعتقد أن إحصائيات دقيقة للمخرجين في كليات الحقوق والهندسة مثلاً ستؤدى بنا إلى نفس النتيجة ، فالسواد الأعظم منهم يجرى وراء وظائف الحكومة ويصرف السنين الطوال في انتظارها ، وفى تحقيق أمله وهو أن يكون معاون نيابة أو مهندساً فى مصلحة من المصالح . حتى متخرجو كليات الآداب والعلوم نجدهم لا يتمسكون بالوظائف ويبدلون فى سبيلها كل مرتخص وغال فحسب ، بل إنهم يفضلون التوظف فى مدارس الحكومة على العمل فى المدارس الأهلية . وهذه الروح موجودة إلى الآن مع أنه لا فرق فى المرتب والدرجة بين مدرس المدارس الحكومية والأهلية . ولقد ترك متخرجو كلية الآداب ميادين الصحافة والتأليف والترجمة لكي تحتله طائفة من حملة الدبلومات الأخرى وحملة الشهادات غير الجامعية بل ومن لا يحملون أى مؤهل على الإطلاق ، الذين أمكنهم بالتمرين أن ينجحوا فى هذه الميادين ويشقوا فيها طريقهم . وفى سنة ١٩٣٧ يعلن وزير ماليتنا أن ٥٤ ٪ من حملة الدبلومات الفنية ، لا يجدون عملاً ، وهم فى انتظار وظائف الحكومة ، لأن المدارس ، كصانع تخرج طلاباً لا هم لهم إلا العمل فى الحكومة ، وتضطر هذه إلى أخذ العدد الضئيل الذى يتناسب مع ميزانيتها ومع حاجتها وتترك الباقين بلا عمل . ومن

الغريب أيضا أن هذه الروح لازالت تشبع طلبة المعاهد الفنية المتوسطة ، الذين مفروض في دراستهم أنها تؤهلهم للعمل الحر المنتج ، ولكنهم يتكالبون على العمل في الحكومة ، بل وعلى وظائف كتابية أحيانا ، لاعلاقة لها بما درسه ، وهما هي الإحصائيات تؤيد ذلك : في سنة ١٩٣٩ تخرج في المدارس الفنية ١١٨٨ ، اشتغل منهم بوظائف الحكومة ٢٢٥ ، وبقي ٨٦٦ بلا عمل أو في انتظار وظائف حكومية واشتغل فقط ٩٩ بالأعمال الحرة . وفي سنة ١٩٤٠ تخرج في المدارس الفنية ١١١٢ اشتغل منهم بوظائف الحكومة ٣٥٠ وبقي ٦٧٢ بلا عمل أو في انتظار وظائف حكومية واشتغل منهم فقط ٨٤ بالأعمال الحرة . وفي سنة ١٩٤١ تخرج في المدارس الفنية ١٢٢٧ اشتغل منهم بوظائف الحكومة ٢٩٧ وبقي ٧٩٥ بلا عمل أو في انتظار وظائف حكومية واشتغل فقط ١٢٥ بالأعمال الحرة .

وأبلغ تعبير عن هذه الحال هو المثل العامي القائل : إن فانك الميرى اتمرغ في ترابه . وهو مثل يلخص روحا غرست في نفوسنا وتأصلت فينا ، وأطاحت بثروتنا الاقتصادية ليستغلها الأجانب . وترجع هذه المشكلة كما سبق أن ذكرنا إلى الاحتلال البريطاني ، ولا سيما السياسة التي رسمها لورد كرومر ومستشاروه وعلى رأسهم المستر دنلوب . كما أن الظروف السياسية الأخرى ولا سيما الامتيازات الأجنبية قد ساعدت الأجانب وشجعهم على الإقامة في مصر ، واستغلال ثروتها الاقتصادية . وكان هؤلاء لا يتركون فرصة للبصريين ، لكي يشاركوهم هذا الاستغلال ويسهموا معهم . وكلنا يعلم تلك النعمة التي كان الأجانب يضربون عليها ، حينما كانوا يعملون استخدام العمال والموظفين الأجانب بأنه ليس بين المصريين رجال أ كفاء يمكن أن يوكل إليهم هذا العمل .

وثمة سبب آخر وهو تسعير الشهادات والربط بين المؤهل الذي يحمله

الطالب والوظيفة الحكومية وما تأتى عن ذلك من تأكيد الصلة بين التعليم والوظائف الحكومية^(٩).

أما السبب الثالث وهو مرتبط بالسببين الأولين ، فهو ذلك الكبرياء الذى تمتلى به نفوسنا ولا سيما نفوس المثقفين منا . إنك لا تجرؤ أن تقول لمتخرج فى كلية الزراعة مثلاً : افتح مصنع ألبان فى قريتك فهو لا يكلفك الكثير ، لأنه يستكثر ذلك منك ، ويظن أنك تحقره ، مع أن الأجانب ولا سيما اليونانيين ، يحضرون من بلادهم وليس معهم شئ يذكر ويفتخون بحلات صغيرة فى المبدأ ، فلا تلبث أن تصير مصانع ضخمة لإنتاج الزبدة والقشدة وغيرها من مستخرجات الألبان . وإننا نعتقد أن الروح التى تنتشع بها من احتقار هذه المهن الصغيرة هى روح العصور القديمة والوسطى التى لا تتفق أبداً مع العصور الحديثة ولا مع القرن العشرين . وذلك أن العصور القديمة والوسطى (سواء منها الإسلامية أو المسيحية) كانت تحتقر المهن الحرة والأعمال الصناعية والتجارية وكانت تتركها لطبقة العبيد والأجانب (الذين كان لهم وضع ، خاص ، لاسيما فى روما القديمة والذين كانوا لا يعتبرون من الشعب ولهم نظم قضائية خاصة بهم) . أما الأحرار فكانوا يشتغلون بأعمال الدولة وكان تعليم الآداب والفلسفة هو الغالب فى برامج الدراسة . ولكن هذه الروح قد قضى عليها فى العصور الحديثة إذ ذهبت إلى غير رجعة ، واحتلت العلوم الكيميائية والطبيعية وغيرها مكان الصدارة فى برامج الدراسة وأصبح للصناعة والتجارة مكان الصدارة أيضاً بين أوجه النشاط الاقتصادى . فالروح التى تسيطر علينا لا تتفق إذن والظروف الثقافية والاقتصادية التى تحيط بالعالم الحديث .

أما عن السبب الرابع فهو يتلخص فى الظروف الاقتصادية وحالة الفقر التى لم تمكن الحكومات من تشجيع الأفراد ولا سيما المثقفين منهم ، على إنشاء

محال صناعية وتجارية ، ومدهم في بدء حياتهم العملية ولو برؤوس أموال صغيرة أو متوسطة . ثم إن البنك المركزي للدولة ، (البنك الأهلي المصري) وهو الآخر كان وليد الاستعمار — لم يشترك في تشجيع مشروعاتنا الصناعية والتجارية ، على الرغم من أن المادة الرابعة من لائحته تحتم عليه ذلك ، وعلى الرغم من أن من أبسط القواعد التي يقوم عليها إنشاء البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم تنص على الأسهم في تشجيع المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية القومية الكبيرة منها والصغيرة .

على أن الحكومات المصرية المتتالية — والحق يقال — قد قامت من جانبها ببعض المساعدات في مناسبات مختلفة : فشجعت المتخرجين في مدارس الزراعة بمدمهم بالإقطاعات الزراعية مثلاً وقررت في مناسبات شتى تشجيع الصناعات الوطنية . . . الخ ولكن هذه الجهود فشلت في أحيان كثيرة لأنها لم تكن تسير وفق برنامج خاص ، كما كانت ارتجالية لا تقوم على أسس علمية أو بحوث أجريت .

وثمة سبب أخير وهو سياسة المركزية التي سار عليها التعليم المصري منذ القرن التاسع عشر centralisation . والمركزية في التعليم تتلخص في عدم ترك الحرية للهيئات التعليمية الإقليمية أو للمدرسين ، إذ كل شيء يقرر في الديوان في القاهرة وكل المدارس تتبع هيئة واحدة وتسير وفق نظام واحد والامتحانات تعقد وفق نمط واحد للجميع في برامج محددة . . . الخ . ونظام المركزية يقضى على شخصية المعلم والطالب لأنه يجعل منهما آلات تحضر برامج معينة لامتحانات تعقد في آخر العام . أما نظام اللامركزية فيقوم على منح قسط وافر من الحرية للمعلمين والطلبة والهيئات المحلية ، مما يكون له أثره في تشكيل نفسياتهم وغرس روح التجديد فيهم . ويقول في هذا المعنى سيرو ولتراليه : « إن كل ما تستطيع الدولة أن تفعله للتعليم هو أن تمدده

بالأجهزة والمباني والمرتببات ... فهي تكون الجسم الذي تستطيع الروح أن تدخل بعد ذلك فيه وتتجسده ... فإذا قدر لي أن أشرف على التعليم الوطنى فلا بد من أن أترك حيزاً كبيراً ليتصرف فيه القائمون بالأمر فى المدرسة بكل حرية^(١٠)

٤ - ماحول مقترمة لحل هذه المشكلة

وعلاج هذه الحال هو أولاً فى قطع كل صلة بين التعليم والوظائف الحكومية ، وملء هذه الأخيرة عن طريق مسابقات تعقد لذلك ، والقضاء على تسعير الشهادات . ويجب فتح مجال الترقيات أمام المتخرجين فى المدارس الفنية ؛ بل وأمام العمال الأكفاء الذين يتعلمون ويمرنون فى المصانع . ذلك أننا نجد مثلاً فى وزارة العمل البريطانية كثيراً من كبار المهندسين الذين لا يحملون أى مؤهل علمى ، وكذلك الشأن فى شركة النقل بلندن وشركة الفحم المؤممة ... الخ وهؤلاء قد اكتسبوا خبرتهم فى المصانع التى مروا فيها وبدأوا حياتهم كصبية . لقد فتح الأوربيون الأبواب أمام التاجحين فى أعمالهم من العمال بصرف النظر عن الشهادات والمؤهلات العلمية ، ومن العمال من أصبحوا وزراء ، بل وزعماء وقادة ، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تحصى ولا تعد ، ويكفى أن نشير إلى ييفن فى إنجلترا وموريس توريز فى فرنسا ، وموسلىنى وهتلر للتدليل على هذه الحالة . أما عندنا فى مصر فنحن نقف فى سبيل ترقيات المتخرجين الفنيين فى المدارس المتوسطة ، بحجة أنهم لا يحملون مؤهلاً عالياً !! مع أنهم فى أحيان كثيرة يثبتون جدارة وكفاءة فنية قد لا تتوافر فى حاملى المؤهلات العالية . وأما بقية حلول هذه المشكلة فمن السهل معرفتها لمن قرأ أسبابها كما قدمنا . ونعتقد أنه كلما تقدم التصنيع فى مصر ، وكلما تحولت من الزراعة إلى التجارة والصناعة ، كلما قضى على هذه الروح تدريجياً حتى نتخلص منها نهائياً . ولعل بشائر ذلك التحول قد ظهرت من الآن فيما نراه من زهد كثير من الموظفين

في الوظائف الحكومية وإقبالهم على العمل في الشركات والأعمال الحرة .
وهذا التحول يتمشى مع اتجاه نشاطنا الاقتصادي نحو تشجيع الصناعة
والتجارة حتى نهض بهما أكثر من ذي قبل ، وتصبحا إلى جانب الزراعة من
دعائنا الاقتصادية .

على أننا لكي نبلغ الغاية المنشودة ، لا بد لنا من حسن التوجيه للشباب
الذي يريد العلم بحيث يكون ففتح المدارس والفصول بحسب الحاجة إليها في أنواع
التعليم المختلفة ، فلا نفتتح كليات للآداب والتجارة والحقوق في الوقت الذي
نجد فيه مثلاً أن رغبة مجتمعنا المصري قد أشبعت من المتخرجين في هذه
الكليات . ولكننا مثلاً في حاجة إلى يد عاملة ماهرة وإلى مهندسين وإلى أطباء
لأن نسبتهم ضئيلة كما سبق أن بينا ذلك ، وعلى ذلك فيجب تشجيع التعليم
المهني والطبي ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً ، حتى نشبع حاجة المجتمع من الأطباء
والمهندسين . ويقول في هذا المعنى هنري فالون ^(١) ، أستاذ علم النفس والتربية
الفرنسي : « إن المجتمع قد يقتصر على الإنتاج المادي ويعمل كل ما في وسعه
لتحقيق هذه الغاية . ثم تأتي مرحلة من مراحل تطور المجتمع في نهضته
المادية فتراه يشعر بالميل إلى تشجيع الفنون الجميلة والآداب والموسيقى والتنقيب
وبناء المتاحف .. إلخ ، وبذلك يتجه المجتمع نحو تشجيع هذه الناحية ، وفتح
الأبواب أمام الراغبين فيها . وبذلك يمكن القضاء على ما يشكو منه بعض
الناس من أن القوانين تحول بينهم وبين المعاهد التي يريدون إلحاق أبنائهم بها ،
وتلك تمثل الحالة في مصر ، فعندنا نسبة كبيرة من طلبة التوجيهية (إن لم يكن
طلبة شعبتي العلوم والرياضة كلهم) تريد الالتحاق بكلتي الطب والهندسة
ونحن الآن في مسيس الحاجة إلى الأطباء والمهندسين . فلماذا لا نشجع هذا
النوع من التعليم حتى نشبع رغبتنا منه ونقضي بذلك على سبب كبير من بين
أسباب تعطل المتخرجين في الجامعة والمدارس الفنية ؟

مراجع الباب الخامس

- ١ — نجيب الهلالي : تقرير عن التعليم في مصر ، القاهرة سنة ١٩٣٠ ،
حافظ عفيفي : على هامش السياسة ، القاهرة ١٩٣٨
- 2 — G. Russel : The Effects of Centralization in modern Egypt, Columbia, 1936
- 3 — E. Durkheim : Education et Sociologie, Paris, 1922, L'Education Morale, Paris 1925.
H. D. Langford : Education and the Social conflict, N.Y. 1936.
- 4 — C.C. Peters : Foundations of Education, N.Y. 1930; B. Fine : Democratic Education, N.Y. 1945
- ٦٦٥ — انظر : أمين سامي . التعليم في مصر ، القاهرة سنة ١٩١٧
أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم ، القاهرة سنة ١٩٣٨ .
Clot Bey : Apercu Sur L'Egypte, Paris 1946,
Hanoteaux : Histoire de la Nation Egyptienne, Paris de 1926,
E. Dor Bey : L'Instruction Publique en Egypte, Paris 1872
A. Pacha Jacob : L'Instruction Publique en Egypte, Paris 1889.
- 7 — Sir V. Chirol : The Egyptian Problem, London, 1920 cf. Lord E. Cromer. modern Egypt, London, 1908
- ٨ — الخطابات المتبادلة في افتتاح الجامعة سنة ١٩١١ (كتيب يحوى هذه الخطابات بالفرنسية)
- 9,10 — Sir W. Raleigh : The Meaning of the University, Oxon, 1911; R. unmack: Education et decentralisation, Paris, 1926
حسن سعفان : مشكلات التعليم العالى (باريس باللغة الفرنسية) سنة ١٩٤٨ ،
سنة ١٩٤٩ .
- 11 — H. Wallon : La Réforme de l'université, Paris, 1945 (conférence)
قارن . طه حسين . مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة سنة ١٩٣٨ .
F. Vial : 3 siècles d'Hist. de l'Enseignement Secondaire, Paris, 1936
L.A. Cook : Community Background of Education, N.Y. 1938
W.B. Curry : Education in a changing World, N.Y. 1935,

الباب السادس

المشكلات الأخلاقية والنفسية

الفصل الأول

بحث في بعض عاداتنا

١ — لعل من أسوأ ما يلاحظ في عاداتنا التعقيد والبعد عن البساطة ، والميل إلى المبالغة في كل شيء ، وميلنا إلى الظهور على غير حالتنا الحقيقية . فنحن نبالغ في أفراحنا ، ونبالغ في أحزاننا ، وتبع في كل هذه المناسبات عادات بالية ، معقدة ، تكلفنا الكثير من المشقة والتفقات ، وتكون عواقبها وخيمة على صحتنا ، وعلى اقتصادياتنا .

٢ — في المآتم وإقامة المراسم الدينية : ففي أحزاننا ، لا تقتصر على دفن الميت ، والترحم عليه بكل بساطة ، بل تتبع ذلك في المدن بإنشاء السرادقات الواسعة ، المغطاة بالسجاد والأكلية ، والمملوءة بالكراسي والمقاعد الوفيرة ، لكي نستقبل وفود المعزين .. وفي الريف ، لا تختلف الحال كثيراً عن ذلك ، اللهم إلا في وجرد دواوير أنشئت خصيصاً لذلك في معظم الأحيان . وتستمر هذه الحال يوماً أو عدة أيام ، وأهل الميت المنكوبون يستقبلون الوفود ، وهم في أشد حالات التعب والإعياء وقد يكونون في مسيس الحاجة إلى شيء من الراحة ، ولكن التقاليد تكبلهم !! وتحكم عليهم بمصاحفة مئات الأيدي ، بل أحياناً الألوف منها ، ليردوا تحية المعزين ويشكروهم ، ولقد سرى منذ سنوات ، داء وييل وهو استخدام مكبرات الصوت ، وإقلاق بال سكان الحى ، وحرمانهم الراحة ، لكي يشاركون أقرباً أصحاب الميت

في سهادهم وتعجبهم . أما في الريف ، فتتجر الذبائح أحياناً ، وتمد الموائد
للمعزين القادمين من قرى ومدن أخرى بعيدة . وقد يكون ورثة المتوفى
في أشد الحاجة إلى ما تركه لهم من ثروة هزيلة ضئيلة . فنحن ننفق في هذا
السبيل أموالاً طائلة ، وبنسبة قد لا تعد لها أية نسبة في أى بلد من بلاد العالم .
وإذا تذكرنا أن مصر ، تأتي في المقدمة في نسب الوفيات لأدركنا الخسائر
الفادحة التي تصيب اقتصادياتنا كل عام من جراء ذلك . فإذا فرضنا أن متوسط
ما يصرف على كل حالة وفاة خمسة عشر جنيهاً فقط (إذ هناك من يصرف
٣ جنيهات ومن يصرف مائة ، بل ومئات من الجنيهات ، على كل حالة وفاة)
وعرفنا أن عدد الوفيات كل عام يبلغ حوالى نصف المليون (عدد الوفيات
سنة ١٩٤٥ مثلاً كان ٥١٢,٠٠٣ ، وفي سنة ١٩٤٦ ٤٦١,٣٨٢ حالة) ، فمضى
هذا أننا ننفق من ٧ إلى ٨ ملايين جنيه كل عام . وكما من حالة وفاه لم تترك
بعدها لأهل المتوفى وأولاده إلا الخراب والدمار والتشرد !! ولقد عبر المثل
السائر عن ذلك بأبلغ تعبير (موت وخراب ديار !!)

٣ — في الأفراح : أما في أفراحنا ، فنجد نفس الصورة : مبالغة في
النفقات وإسرافاً ، إلى حد أن بعض الناس ينفقون كل ما لديهم على حفلات
الزواج وطقوسه . وتأتى العروس لكي تعيش مع زوجها على الطوى ،
والكفاف . فقد يبيع الفلاح جاموسه ، أو يرهن جزءاً من أملاكه في سبيل
تزويج ابنه . ونصرف في المدن المبالغ الضخمة على الأثاث والرياش ، وندفع
المهور الباهظة ، التي لا تتفق مع ثروة العريس لا في قليل ولا في كثير ، لكي
نشتري بها حلياً ، وسجاداً ، وأسرة !! بل ويتبارى الناس في ذلك ، ويتباهون
به في مجالسهم الخاصة . ناهيك بما ينفق إلى جانب ذلك في المدن والريف
من إقامة الولائم والمآدب في الحفلات ، ونحر الذبائح ، وما يصرف في سبيل
ذلك من نفقات غير ضرورية ، لا تحملها ميزانية الزوج وأهل العروس .

وإذا عرفنا أن عدد حالات الزواج في مصر يتراوح كل عام بين ٢٧٠,٠٠٠ حالة، وأن ما ينفق على كل حالة هو خمسين جنيهاً في أفقر الأوساط أو مائتا جنيهاً على الأقل في المتوسط، لبلغ قيمة ما ينفق على الزيجات كل عام أكثر من ٥٥ مليون جنيهاً. ويعترض بعض الباحثين على وجهة النظر هذه قائلين: لماذا نعترض على الإنفاق والمظاهر؟ ولماذا وجد المال إذن؟ أليس لكي ينفق ويتمتع به؟ أليس هذا التمتع هو الذي يجعل الحياة حقاً جديرة بأن تحيا؟ ثم إن إنفاق المال بهذه الطريقة إنما يفيد منه الفقراء والمعوزون الذين توزع عليهم الحبات ويقدم لهم الطعام في الميائتم والأفراح.

— ولكننا في الواقع إذ ننقد هذه المظاهر لا ننقد التمتع بالمال إذا كان صاحبه قادراً؛ على أن يكون هذا الإنفاق في غير إسراف أو تبذير، إنما ننقد الذين يتكفون المظاهر ويحاولون الظهور بما لا تطيقه ميزانيتهم ويضيعون أموالهم بسخاء ويتركون أسرهم وأولادهم لكي يقعوا صرعى ضحية هذه المظاهر الكاذبة، وهؤلاء هم الطبقة التي يتكون منها سواد الشعب المصري. ثم إن الفقراء والمعوزين الذين يفيدون من هذا الإنفاق جد قليلين ولا ينفق عليهم إلا جزء صغير جداً من النفقات والباقي ينفق على طبقات أخرى غير الفقراء وفي أشياء لا تمت للإحسان بأية صلة. ثم إن الإسلام لا يعرف طريق الإحسان الجزاف، إذ قد رسم طرقاً معينة لمساعدة الفقراء، كالزكاة وكالإحسان الحر الطليق وغيرهما على أن تعطى هذه المساعدات بعد تثبيت الحال من تعطى له. فلقد كانت الزكاة والمساعدات الاجتماعية على عهد النبي والخلفاء الراشدين والرعييل الأول من الإسلام لا تعطى جزافاً أو كيفما اتفق، بل كانت تمنح بعد بحوث يقوم بها أولو الأمر للتأكد من حال من ينالونها وكان المسلمون يشرفون على توزيع الزكاة ويتأكدون من أنها وضعت في موضعها، لأن الإحسان الجزاف قد يضر

أكثر بما قد يفيد، فالإسلام إذن قدر سم طرقالا حصر لها للمساعدات الاجتماعية ووضع قواعد يستطيع كل محسن أن يرجع إليها، ومسألة نفقات الزواج أو المآتم لا تدخل في هذا الباب لافي قليل ولا كثير. نحن إذن لا نبتدع التمتع بالمال ولا الإحسان، إنما نبتدع المظاهر الكاذبة التي نذهب بثروات الأفراد فيما لا فائدة منه.

ونعتقد أن جملة النفقات، فيما يختص بالوفيات والأفراح، تفوق التقدير الذي وضعناه بكثير. ولا يفوتني أن أذكر أن كل تلك المظاهر تتعارض وروح الأديان الكبرى عامة، والدين الإسلامي بوجه خاص. فلقد أمر الشرع الحنيف بالبساطة، وعدم الإسراف، ويؤيد ذلك ما ورد في القرآن الكريم، وفي الأثر النبوي الشريف، في أكثر من موضع، من الحث على حسن التدبير، وعدم الإسراف والتبذير فيما لا فائدة فيه. قال تعالى: « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، » لا يكلف الله نفساً إلا ما تائها، « قد جعل الله لكل شيء قدرا، » ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، « ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » وقال تعالى أيضا « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا. » وغير ذلك كثير من الآيات التي تأمر بالاعتدال وعدم الإسراف والتبذير.

٤ — حج غير القادر: ولننتقل إلى صورة أخرى، لا تقل عن الصور السابقة خطرا. إذ من المعروف أن الحج إلى بيت الله الحرام ركن من أركان الدين الحنيف، ولكنه تكليف لمن استطاع إليه سبيلا. وثمة قوم فهموا خطأ هذه الاستطاعة، وراحوا يبيعون منزلهم الوحيد، أو بقرتهم، وكل ما تمتلكه أيديهم، لكي يحجوا بثمانه، ثم يعودون بعد الحج ولا شيء في أيديهم. ليقعوا وأولادهم في غوائل الفقر. ولكننا لا نعتقد أن ذلك يتفق وروح الشريعة السمحة، لأن الإنفاق على المعيشة والصرف على تربية

الأولاد ، قطعاً أفضل عند الله من الذهاب لتأدية فريضة الحج وترك الأولاد يتضورون جوعاً ، ونحن نلاحظ أن معظم الحجاج من بين الفقراء والمعدمين ، وأن نسبة الموسرين منهم جد ضئيلة مع الأسف . فإذا عرفنا أن عدد الحجاج المصريين لا يقل سنوياً عن ٢٠,٠٠٠ حاج وهو في سنة ١٩٥٥ حوالى ٣٠ ألف ، وأن نفقات الحج لا تقل بحال من الأحوال عن مائة جنيه ، بل قد تزيد كثيراً عن ذلك ، لأدركنا كيف أن أكثر من مليونين من الجنهيات تضيع سنوياً ، ومعظمها من الطبقات الرقيقة الحال والضعيفة اقتصادياً ، نظير أداء فريضة الحج . ولا يدخل في هذا ما قد ينفقه الحاج في شراء الهدايا لأهله وعشيرته وأصدقائه ، بل ولا يدخل في هذا الحساب ما يشتريه هؤلاء الأصدقاء من هدايا تهدي للحاج قبل سفره أو بعد عودته من أداء الفريضة . يضاف إلى هذا نفقات ما يقام من حفلات للحاج قبل سفره وبعد مجيئه . وهذه النفقات قد تبلغ نصف مصاريف الحج نفسه أو تزيد . وقصارى القول أنه يضيع في هذا السبيل أكثر من ثلاثة أو حتى أربعة ملايين من الجنهيات ، معظمها من الطبقات الفقيرة والمتوسطة كما ذكرت .

٥ — الأذكار والموائد : يضاف إلى ذلك ، ما يلاحظ من إسراف الطبقات الفقيرة في مناسبات مختلفة ، ولا سيما في الأعياد والمواسم وما يقوم به كثير من الناس من الانفاق في بدع ليست من الدين في شيء ، بل لعلها أبعد ما يتصور عن روح الدين وذلك كالأذكار والموائد التي ينفق كثيراً من الناس فيها نفقات لا تتحملها ميزانيتهم ، وما كان أغناهم عن تحملها . وكل هذا يعملونه باسم الدين وهو منه برى .

٦ — تعاطى المخدرات : ومن العادات الذميمة عندنا (عادة تعاطى المخدرات وانتشار كثير من العادات المستهجنة كندخين الشيشة والجوزة

بإسراف قد لا تتحملة ميزانية الأسرة ولا صحة المدخن ، وهذه العادة ،
في حد ذاتها ، كانت ولا زالت أساساً لعدة مشاكل وآلام اجتماعية لأن
المخدرات تستنفذ اقتصاديات الأسرة وتؤدي إلى شذوذ في أخلاق المدمنين
عليها ، مما يؤدي بدوره إلى انحلال الأسرة وتفككها ، بل والقضاء عليها
وتشريد أطفالها . ومما يقلق البال حقاً أن هذه العادات في انتشار وتزايد
مستورين ، كما تؤيد ذلك الإحصائيات . والجدول الآتي يبين عدد من قبض
عليهم لتجارتهن بالمواد المخدرة ، أو لاستعمالهن إياها^(١) :

السنة عدد المقبوض عليهم من المتجرين بالمواد المخدرة أو الذين
يستخدمونها

١٥٥٣	١٩٤٦
٢٠٦٨	١٩٤٧
٢٦٠٧	١٩٤٨
٢٦٣٤	١٩٤٩

وهذه الأرقام تمثل بطبيعة الحال جزءاً صغيراً بالنسبة لجملة المتجرين
بالمواد المخدرة ومستعملها ، الذين لم يقعوا في قبضة البوليس والقضاء . ومع
ذلك فالحال بعد الحرب العالمية الأخيرة أحسن بكثير منها قبل الحرب .
ذلك أن ارتفاع الأسعار ، وزيادة نفقات المعيشة ، كان لهما أثر كبير في خفض
تعاطي المخدرات مؤقتاً ، وتبين إحصائيات سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ أن عدد تجار
الحشيش قد ازداد بين السنتين من ١٨٢٨ تاجراً إلى ٤٣٧ ، كما يلاحظ أن
ثمة نقصاً في عدد المدمنين بين هاتين السنتين ، مما يدل على أن المدمنين كانوا
يتحولون تدريجياً إلى تجار للمخدرات !! إذ نجد أن عدد المدمنين قد نقص
من ٤٥٨٠ سنة ١٩٣٠ إلى ٢٨٨٢ سنة ١٩٣١ ، أي أن جملة المتجرين والمدمنين
كانت في تلك السنة ٧٤٦٢ .

وتدل الاحصائيات التقريرية التي أجريت سنة ١٩٣١ على أن عدد المدمنين في مديرية المنيا مثلاً بلغ ٣٠٤٪^(١) من السكان ، وفي الشرقية ١٣٠٧٪ سنة ١٩٣١ ، وبلغ عدد الرجال المدمنين ٣٠٦،٤٣٠ رجلاً من مجموع الرجال الذين تتراوح سنهم بين ٢٠،٦٠ سنة والبالغ عددهم ٢١٨،١٢٧،٣ أي أن عشر الرجال في مصر كلها على الأقل مدمنون ! إذ قد اتخذت مديرية الشرقية والمنيا سنة ١٩٣١ كعينتين لإجراء إحصاء تقريبي عن عدد المدمنين في مصر كلها . وإحصائيات السنوات السابقة على سنة ١٩٣١ ، واللاحقة عليها تبين بكل أسف أن هذه النسبة ثابتة ، وأن في مصر عدداً يقدر بنصف مليون من المدمنين ، وهو الآن يقرب من المليون . ومن الغريب أن الإدمان على المخدرات منتشر في جميع الأوساط والطبقات الاجتماعية ، بدون استثناء ، فهو منتشر بين الفقراء والأغنياء والمتعلمين والجهال ، ولكن طبعاً بنسب متفاوتة . وتجار الحشيش يكسبون منه آلاف الجنيهات وملايينها ولا غرابة في ذلك فهذه الملايين تجمع كثر من لهذا الداء الويل من المدمنين الذين يوجد سوادهم بين الفقراء والجهال ، وتكون النتيجة الفقر والحرمان والمرض لهؤلاء التعساء ، بل ولأولادهم الذين تنقل لهم بعض الأمراض بالوراثة أو يولدون وبهم عاهات . وإذا عرفنا أن ثمن الدرهم الواحد من الحشيش كان قبل الحرب قرشاً ونصف القرش ، وأنه الآن لا يقل عن ٣٥ قرشاً ، وهو في ازدياد مستمر ، وأن المدمن لا يقتصر على تدخين درهم واحد أو درهمين ، لأدركنا بالتقريب قيمة ما يصرفه المدمنون من أموال تضيع علينا وعلى اقتصادنا القومي ، لاسيما وأن المواد المخدرة يستورد الجزء الأكبر منها من الخارج . ناهيك بما تؤدي إليه هذه المخدرات من أمراض ومن أخطار على الصحة العامة ، فقد أدت في أحيان كثيرة إلى الموت ، وفي معظم الحالات إلى الجنون ، خصوصاً وقد دلت بحوث المختصين على أن نسبة المدمنين تبلغ أقصاها

بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ، ٣٠ سنة . بل إن من بين المدمنين أطفالاً وأولاداً تتراوح أعمارهم بين ٦ ، ١٥ سنة ١١ وذلك ما يدل عليه تقرير إدارة المخدرات عن سنتي سنة ١٩٣١ ، ١٩٣٩ .

وعادة ختان النساء هي المسئولة الأولى - فيما يرى بعضهم - عن انتشار المخدرات بهذا الشكل المريع . لأن الختان يؤدي إلى تأخير ارتياح المرأة جنسياً . ويعتقد الرجال صواباً أو خطأ أن المخدرات من شأنها أن تؤدي بالرجل جنسياً إلى نفس النتيجة ، وعلى ذلك يتعاطون هذه السموم لأغراض جنسية . وبمناسبة الكلام عن المخدرات أشير إلى مشكلة أخرى حديثة وهي مشكلة ما يسمى بالداء الأسود ، ذلك أن كثيراً من الأسر ولا سيما في الريف درجت على شرب الشاي بعد إغلائه مرات عديدة ، أسود قائماً بغير سكر ، ويقضون يومهم وليلهم ولا هم لهم إلا جرعة هذا السائل الأسود ، مما يكبدهم نفقات لا حول لهم عليها ويسىء إلى صحتهم .

٧ - الزار : ويعتقد بعضهم أن عادة الختان الويلة هي المسئولة الأولى كذلك عن مرض اجتماعي آخر شائع بين نساتنا ، وأقصد بذلك الأمراض النفسية ، التي تنتاب كثيراً من النساء ، وتؤدي بنا إلى استشارة الدجالين والعرافين ، وتنتهي الحال غالباً بإقامة حفلات الزار ، التي يصرف فيها جزء كبير من الأسر المصرية ، في الريف والمدن ، كل ما لديهم من غال ونفيس . والسبب في هذا المرض الاجتماعي (فيما يرى كثير من النفسانيين يرجع إلى ما يسميه علماء النفس بالكبت . ذلك أن عاداتنا وتقاليدها تقف من المرأة موقفاً شديداً . تولد البنت في الريف ، فيكون أبوها تعساً بهذا الميلاد ، لأنه كان يفضل ولداً ثم تنشأ البنت وترعرع ، فلا تجد ابتسامة واحدة من أب ولا أخ ولا أم ، والجميع يعاملونها معاملة صارمة حازمة ، خوفاً على أخلاقها ، وصيانة لعفافها . ثم هي إذا خرجت إلى الشارع ، فلا بد أن تتبع

قواعد خاصة ، فلا تخاطب شابا ، وإلا ساءت سمعتها ، وكثر في حقها القيل والقال . وتقضى البنت سننها الأولى في هذه الحياة ، التي لا تجد فيها منفسا عن عواطفها ، فلا ألعاب رياضية ، ولا موسيقى ، ولا أوقات لهو ولعب ؛ بل حياة كلها جد وصرامة ، ووجوه عابسة لا تعرف الابتسامة . ثم قد تتزوج البنت ، وتكون عادة الختان العثرة الكبرى في سبيل إراحته جنسيا ، فتزداد عقدتها النفسية ، ويزداد كبتها ويؤدي بها ذلك إلى توتر أعصابها باستمرار . وهي بحكم العادات والتقاليد لا تشير إلى سبب الداء ، وتحدث عن كل شيء إلا عنه . ومن هنا تأتي الطامة الكبرى وتنتابها الأمراض التي يفسرها الدجالون بأن سببها يرجع إلى الجن والعفاريت .. الخ وما يدل على ذلك أن الأمراض النفسية في مصر تنتشر في الأوساط النسائية بشكل لا يقارن ولا يقاس بأمراض الرجال . وأن هذه الأمراض في أوروبا بين النساء أقل بكثير منها في مصر ، لأن النساء في أوروبا يتمتعن بتنظيم أوقات فراغهن بين اللهو البريء والعمل أحيانا ، والألعاب الرياضية ، ثم إن عادة ختان البنات غير منتشرة كما هي الحال عندنا . وتنتشر هذه الأمراض النفسية في مصر بنسبة ضئيلة جدا أو منعدمة بين الأوساط التي لا تعرف الختان من أهل الطوائف غير الإسلامية وتقل بين المثقفات عندنا لأنهن يعرفن كيف يقضين أوقاتهن في القراءة ، وسماع الموسيقى ، والتردد على الملاهي والقيام بالألعاب الرياضية . ولعل حفلات « الزار » وزيارة الأولياء تؤدي في بعض الأحيان إلى القضاء على هذا المرض مؤقتا ، لأن هذه المناسبات تعطى للريضة فرصا للتنفيس عن عواطفها ، وإلى تخفيف حدة التوتر . ونعتقد أن تجريم عادة الختان ، وانتشار الثقافة ، وكيفية قضاء أوقات الفراغ في القراءة ، وسماع المديح وما تأتي به من موسيقى ومحاضرات ، ثم اتجاه العادات والتقاليد عندنا إلى معاملة بناتنا في شيء من اللطف ... الخ — نعتقد أن

تلك الظروف ستؤدى بنا عاجلا أو آجلا إلى التخلص من هذا المرض الاجتماعى الخطير .

٨ — سبل العلاج : والقضاء على هذه الأدواء كلها إنما يكون بتفهم السواد الأعظم من الشعب ، حقيقة الدين وروحه ، وكيف أن الإسراف فى مسائل الزواج والطلاق والحج تتنافى مع قواعد الدين . ومن بين الدلائل على ذلك كما ذكرت أن الله تعالى فى نفس الآيات التى يأمر فيها بالإحسان وإيتاء الزكاة يحثنا على عدم الإسراف ، وآت ذا القربى حقه ، والمسكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيرا ، ويقول تعالى فى هذا المعنى « كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآتوا حقه يوم حصاده » ، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين . وإن كان بعض العلماء يرى أن الإسراف هنا لا يعنى الإسراف فى الاحسان ، إذ كل ما ينفقه المؤمن فى الاحسان لا يعتبر إسرافا .

كما أن بعض العلماء يرى أن عادة الختان عادة دينية صميمية ، وهى ليست فقط مشروعة ، بل واجبة ، ولكن من العلماء كذلك من لا يرى فى الختان بالنسبة للمرأة إلا شيئا مستحبا من الناحية الدينية فهو ليس فرضا ولا سنة ولا حتى نافلة من النوافل^(٢) .

كما يجب الإكثار من العيادات النفسية والإكثار من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين الذين يستطيع الفرد أن يرجع إليهم وإلى نصائحهم فى حالات الإصابة بالأمراض النفسية ، مع تحريم ختان النساء والتخلص من هذا التقليد .

ويجب إصدار التشريعات الخاصة ببحث الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمن يريد الحج ، قبل أن يبت فى طلبه . كما أن على أغنيائنا وقادة الرأى فىنا — وهم قدوة يقتدى بهم — أن يتعودوا وأن يعودوا الشعب معهم على عدم المبالغة فى نفقات الأفراح والميائم فيقتصر مثلا فى حالة الوفاة على تشييع الجنازة . ثم لماذا لا نقلد الفرنجة باتباع المراسم البسيطة فى حفلات

الزواج وغيرها من المناسبات المفرحة ؟ يجب أن نبث هذه الروح ، روح البساطة وعدم الاسراف بكل ما أوتينا من وسائل الدعاية ، كما يجب أن نستعين في هذه المهمة بالخطباء في المساجد والكنائس ، وبالمرشحات الاجتماعيات . الخ حتى نجتث هذه الروح - بمرور السنين - من نفوسنا ، ونتخلص منها . لا سيما وأن الاسلام غير مسئول عن هذه الروح البتة ، فلقد تولدت فينا هذه العادات في عصور لاحقة على العصر الاسلامي الاول ، وبسبب ما أدخله الفاطميون وغيرهم من الأعياد الدينية وغير الدينية ، لمناسبات ولغير مناسبات إذ كانوا يريدون أن يتفوقوا في هذه الأعياد ، الذهب الرنان لتوطيد أركان ملكهم ، ولتنفيذ أغراضهم السياسية .

الفصل الثاني

بعض مآسينا الخلقية

١ - مشكلة السلبية : تتلخص أهم هذه المشكلات في الروح التي تسيطر علينا منذ سنين خلت ، إذ نجد كلا منا يخشى تحمل التبعات في أمر من الأمور ، ويحاول التنصل منها إذا حوول إلقاؤها عليه . وإذا وجد أمر من الأمور يستدعى تضافر القوى واشتراك الجميع وجدنا الناس يقفون موقفا سلبيا منه ويحاول كل امرئ الفرار منه ، كأنه لا يعنيه في قليل أو كثير . هذه الروح تسود الموظفين في الدواوين فكل منهم - إذا سئل عن عمل من الأعمال - ادعى أن ذلك من اختصاص زميله ، وهذا الزميل يحاول أن يلقي العبء على زميل ثالث ، والثالث يتنصل من المسئولية لكي يلقي بها على رابع . . . وهكذا ، حتى أنك إذا ذهبت إلى وزارة من الوزارات لمسألة من المسائل ، قد تقف حائرا أحيانا لا تعرف عند أي موظف يكون حلها ، بل إن الوزارة أو المصلحة كلها قد تلقى بالعبء على وزارة أخرى وتدعى أن مسألتك ليست

من اختصاصها ؛ تلك هي روح السلبية التي تسيطر على مجتمعتنا **negativisme** وهذه الروح كانت تسيطر على أحزابنا وزعمائنا ، ولا زالت مهيمنة على بعض مفكرينا وقادة الرأي فينا ، يقف هؤلاء جميعا موقفا سلبيا إزاء المسائل التي تمس مصالحنا القومية ، ويحاولون إلقاء العبء كله على الحكومة مثلا . وشبيه بهذا الموقف ما تتخذه الهيئات والجمعيات إزاء مسائل الإصلاح الاجتماعي ومشكلاته إذ تتخذ هذه مواقف ملؤها التردد ، معتمدة على الحكومة في كل شيء ، مدعية الأبد من مساعدة الأفراد والهيئات لكي تقوم بنصيب . وكمن هو أقف سياسية مرت بنا في العهد الماضي ولم تستطع الحكومة أو حزب معين أن يقطع فيها برأى لأنه ، أو لأنها لا تريد أن تتحمل المسؤولية . ثم إنك كنت إذا سألت مفكراً أو سياسياً عن رأيه في مسألة من المسائل أجابك إجابة مبهمه غامضة أحيانا وإجابة تعوزها الصراحة في أحيان أخرى ، لأنه لا يريد الظهور برأيه أمام الرأي العام ، ولا يريد تحمل التبعات . كل امرء يحاول الابتعاد عن المسؤولية في هذه المسائل وأمثالها ، مع أنها مسائل الجميع . وأمثالنا العامة وعاداتنا الشعبية تؤكد هذه الروح ، مما يدل على تأصلها فينا ، وتمسكنا من نفوسنا ، وذلك مثل قولهم « الأردب اللي ما هولك ما تحضر كيله ، ما ينوبك إلا ترابه وشيله !! » ، والأغنية « حاشر نفسك ليه في اللي مال كس فيه . . . » ، قد تعبر عن بعض جوانب هذه المشكلة .

٣ — مظاهرها : وهذه السلبية التي تظهر في تصرفاتنا وعاداتنا وأخلاقنا ، تدل على تفكك اجتماعي خطير ، وتنم عن داء وبيل ، له عواقب وخيمة ، وإذا لم نتخلص منه سيقضى على تضامننا أو تماسكنا الاجتماعي ، ويؤدي بنا إلى مالا تحمد عقباه . ذلك لأن هذه الآفة تؤدي إلى أن يفقد الأفراد والجماعات شخصيتهم ويصيروا كيالات في يد شخص أو عدة أشخاص . فالشخص الذي لا يقبل تحمل المسؤوليات غير جدير بأن يمنح سلطات ، وحقيق به أن تسلب منه كل سلطة . ولعل عكس هذه القضية صحيح كذلك ،

قالشخص إذا سلبت منه كل سلطة أصبح بمرور الزمن وقد فقد كل شخصية ، ولا يظهر إزاء الحوادث إلا سلبية تامة ، لأنه يتواكل على غيره الذى يدبر أموره .

٣ — موجة التملق : يضاف إلى هذه السلبية ما نجده من موجة التملق والنفاق التى تطفئ على جزء كبير من أفراد الشعب ، فكثير من الأفراد فى الماضى كانوا يتملقون العظماء والزعماء ورجال الحكومة ، حتى إذا تغيرت الأمور وأتى وزراء غير الوزراء تملقوا السادة الجدد . وتراهم فيما بينهم ينفقون ويسبون وإذا كشفوا عن رأيهم أمام المسئولين لانجد إلا حمداً وثناء . هذه الروح ، وهى روح السلبية وروح النفاق والتملق لها جذور عميقة المدى . ويجب ألا نظن أن ثورة سنة ١٩٥٢ قد قضت عليها كما قضت على أدواء أخرى ، لأن المشكلات النفسية والأخلاقية بوجه خاص والمشكلات الاجتماعية - عامة - كما سبق أن بينا - تتكون على ممر سنين طويلة ، ولذلك لا يمكن القضاء عليها بين يوم وليلة ، إذ هى تستلزم زمنا طويلا لعلاجها . ومشكلاتنا النفسية والأخلاقية مشكلات مزمنة ، ترجع إلى عوامل وظروف تعود بنا إلى الوراء منذ مئات السنين ، وعلى ذلك فهى ليست مشكلات سهلة فى حلها أو بسيطة فى علاجها .

٤ — أسباب هذه الأدواء : والسبب الأول لهذه المشكلات هو الاحتلال ، ذلك أن مصر منذ العهد الفرعونى وقعت فى سلسلة طويلة من احتلال شعوب ودول متعددة : فرس ويونان ورومان وعرب وأتراك وفرنسيين ثم انجليز . حقا قد أتت عليها فترات فى تاريخها كانت تتمتع فيها بنوع من الحكم الذاتى والاستقلال ، ولكنها كانت فترات قصيرة أشبه شئ بومضات البرق تلمع لعدة ثوان ثم ما يلبث الظلام أن يعم من جديد . وفى هذه الفترة الطويلة كانت الأوامر تلقى علينا إلقاء وليس لدينا إزاءها حول

ولا قوة وكان الحكم وأولو الأمر، وهم من دول أجنبية يحكمون حكما استبداديا، فلم تكن أمورنا إذن بأيدينا طوال هذه المدة، ففقدنا بذلك تحمل التبعات والتعود عليها والشعور بالمسئولية. فمثلا عندما جاء الانجليز واحتلوا بلادنا سنة ١٨٨٢ عمدوا إلى سلب المصريين سلطتهم وسلطانهم الذين كانوا يتمتعان بهما إلى حد ما، وأتوا بموظفيهم ومستشاريهم، يمنحونهم الوظائف الكبرى والرئيسية. وكانوا لا يمنحون المصريين إلا الوظائف الثانوية، والثانوية بل إنهم كانوا يعمدون إلى تغطية هذا الموقف بالإغداق على المصريين بوظائف ذات اسم رنان ومظهر باهر ولكنها خالية من كل سلطان، إذ لم يكن الناظر (أو الوزير فيما بعد) ولا الخديوى نفسه يتمتعان بكثير من السلطان، وسلطانهما لم يكن يعادل بأية حال من الأحوال سلطان المستشارين الانجليز أو المندوب السامى. كان الانجليز يديرون كل شئوننا من مالية واقتصادية إلى تربوية وثقافية إلى صحية واجتماعية... الخ. وكنا نتلقى الأوامر من لندن لكي تنفذ بحذافيرها وبدون تغيير. ولم يكن المصريون - رغم وجود هيئات تشريعية - يناقشون مسائلهم بحرية أو يتخذون فيها قرارات بما يلائم مصلحة وطنهم. وقصارى القول أننا في عهد الاحتلال الانجليزى وغيره كنا مسلوبى الإرادة من ثم فقدنا روح تحمل المسئوليات بمرور السنوات الطويلة. وهذه الظاهرة - مضافة إلى ما سبق أن بيناه في باب المشكلات الثقافية من أن التعليم في عهد الاحتلال الانجليزى الأخير كان يؤدي إلى فقدان الشخصية والتعود على الروتين، والقضا على روح المبادأة - هي التي أدت إلى ما نحن فيه اليوم. فمصر في عهد الاحتلال كانت تحكم حكما ديكتاتوريا، إذ أن الحكم الديكتاتورى يقوم عادة على أهواء شخص أو عدة أشخاص يتحكمون في شعب من الشعوب، ويسلبونه إرادته، بل إن حكم مصر في عهد الاحتلال كان أظلم وأبغى وأبعد في أثره من الحكم الديكتاتورى العادى، لأن الديكتاتور العادى يكون فردا أو عدة أفراد من جنسية الشعب المحكوم

نفسه ، فما بالنا في عهد الاحتلال والحكام والمستشارون ينتمون إلى دولة أجنبية (٣) .

والحكم الديكتاتوري عادة يؤدي إلى محو شخصية الأفراد والقضاء على سلطاتهم ، وتحويلهم إلى أدوات لا هم لها إلا الطاعة العمياء . وهو أمر يؤدي بالشعب إلى فقدان الشخصية وبالتالي إلى القضاء على روح تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس وروح المبادرة .

٥ — الديمقراطية : فالديمقراطية والحرية هما اللتان تؤديان إلى القضاء على السلبية لأن كل فرد سيناقش الأمور ويتخذ فيها قراراته ، ولا شك أن الشعب الذي يناقش مسائله بنفسه ويوجه سياسته بنفسه يتعود الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته وبالتالي على تحمل المسؤولية مما يؤدي إلى تنمية شخصيته وبذر روح المبادرة والأصالة بين أفراد ؛ لأنه بالاعتماد على نفسه يصيب مرة ويخطئ أخرى ويتعلم عن طريق التجارب وبذلك يأتي يوم ينضج فكره . أما إذا كان عالة على شعب آخر أو على ديكتاتور يوجه سياسته فإنه لن يتعلم أبداً وسيصير إلى الأبد محتاجاً إلى غيره . فالشعوب في هذا كالأفراد سواء بسواء .

ولقد عبر عن ذلك عالم الاجتماع الأمريكي بوجاردس في فصل كتبه في كتابه « عن الاعتذار عن المسؤولية » ، إذ قارن بين نفسية الشعوب التي تحكم حكما ديمقراطياً وتناقش مسائلها بكل حرية وتتخذ فيها قرارات تتحمل نتائجها (٤) وبين الشعوب المحتلة وتلك التي تحكم حكما ديكتاتورياً من ناحية أخرى .

٦ — التواكل : ويجانب الاحتلال ، وهو السبب الأول والرئيسي لهذه المشكلة ، قد يكون هناك سبب آخر ثانوي ، وهو أن بعض الناس ، ولا سيما الجهلاء يخلطون بين التوكل على الله والتواكل . فيفهمون من التوكل على الله ،

أن الإنسان يجب أن يترك الأمور تسير سيرها وأن الله سيدبرها ولا حاجة لتدخلنا !! والأمثلة العامة التي تنشر هذه الفكرة ، كثيرة - مع الأسف - وعلى لسان كثير من العامة والدهماء . وفات هؤلاء أن الأديان عامة . والدين الإسلامى بوجه خاص ، ضد هذه الروح ، روح التواكل والسلبية . فلقد دعى الإسلام إلى العمل ، والجد والاجتهاد ، ونهى عن التقاعد فى طلب الرزق ، وأتى بفكرة المسؤولية الفردية ، وأن كل امرئ مسئول ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره . . وأتى أيضاً بفكرة الديمقراطية ، إذا فهم من هذه الفكرة عدم الاستبداد بالرأى . وهو ضد الحكم الديكتاتورى ، والآيات الكريمة التى تؤيد ذلك كثيرة .

٧ - رأى الدين الإسلامى : وهذه المبادئ وغيرها تبين أن روح الإسلام تمتقت السلبية . وأما فكرة التوكل على الله فهى لا تتنافى مع العمل الإيجابى وتحمل المسؤوليات ، إذ يجب على الإنسان أن يقوم بواجبه ويرضى ضميره فإن كان عمله منتجاً ناجحاً ، حمد الله على ذلك ، وإن فشل - برغم ما بذل من مجهودات وتضحية - يقول : حسبي الله ونعم الوكيل . ويكون الاتكال على الله بمثابة ملجأ يلجأ إليه من فشل فى مسعاه ، ومن ضاعت جهوده ، حتى لا يستسلم ، ويكفر بما فى هذا العالم من قوانين ، وتؤدى به الحال إلى السلبية وفقدان الأمل . بل يدفعه الاتكال على الله ، إلى مواصلة العمل والقيام بواجبه مؤملاً أنه لا بد سيصل إلى ما يرجوه . فللا تكال على الله فى الإسلام دور اجتماعى خطير ، لأنه يحول بين المرء وبين الاستسلام وفقدان الشخصية ، وذلك بعكس ما يفهمه معظم الناس تماماً^(٤) . وبجانب ما ذكر فى القرآن الكريم من آيات كثيرة وما ورد فى الأحاديث النبوية والآثار الإسلامية مما يؤكد مذهبنا إليه نذكر الواقعة الآتية : فلقد دعى النبى عليه السلام للفصل فى قضية بين رجلين كل يدعى أن بيده الحق ولما فصل بينهما قال المحكوم عليه : حسبي الله

ونعم الوكيل ، . فقال النبي : « أعيذوا على الرجل ، ، فلما مثل بين يديه قال ما معناه « ابذل جهدك في القيام بواجبك وتجنب الخطأ فإن خابت مساعيك بعد كل ذلك فقل : حسبي الله ونعم الوكيل ، .

والاحتلال كذلك هو سر موجة النفاق والتلق التي نكب بها مجتمعنا بشكل ملفت ، لأن المحتلين في كل عصر من العصور كانوا يفرقون بين الناس فيقربون فريقاً ويبعدون آخر ، يقربون من يمدحهم ويبعدون من ينابهم العداة ، وهؤلاء المقربون كذلك ، كان لهم أتباع يتملقونهم ويسيرون في ركابهم أملاً في الاستفادة . وهذه الظاهرة وإن كانت قد وجدت في كل العصور إلا أنها قد ظهرت بشكل أوضح وقويت منذ أواسط القرن الماضي عندما كانت الإقطاعيات الكبيرة تمنح لأذئاب الحكام وأصحاب المراكز السامية ! تمنح للنافقين والمتملقين ، وكان لكل من هؤلاء كذلك فئة تضرب على نفس النغمة . وسارت الأمور كذلك وبشكل أصح وأجلى في عهد الاحتلال البريطاني . والديمقراطية والحرية والمساواة إذا سادت في شعب من الشعوب فإنها تقضي قطعاً على هذه الروح إن عاجلاً أو آجلاً ، لأن مصير كل شخص سيكون بيده هو لا بيد غيره وبمقدار عمله ومواهبه فلن يكون تحت رحمة مستبد أو خاضعاً في تقرير مصيره إلى أشخاص يضطر تحت ضغط الظروف إلى تملقهم « .

٢٨ — ظاهرة الكفر بالمثل : ومن مظاهر هذه السلبية ، ما نراه في شبابنا من الشعور بفقدان الأمل في إصلاح الحال في مصر ، والكفر بالمثل ولا سيما في أخريات العهد الماضي . فهم يعتقدون ألا أمل في الإصلاح وأن المثل العليا والفضائل التي درسوا عنها الكثير في المدارس والجامعات ، ليست إلا مبادئ نظرية ، لا تطبق لها في عالمنا . قد كانوا يتساءلون : أين الحرية والعدل والمساواة أمام القانون ، ومبدأ تكافؤ الفرص ؟ ويقولون « إن كل شيء في مصرنا العزيزة يسير عن طريق وساطة الأشخاص لا الكفايات . وأن القانون

لا يطبق على الكبار بقدر ما يطبق على الصغار ... إلخ ، ، ولم يكن يخلو اجتماع من اجتماعاتنا حتى يتذاكر الناس حالتنا الاجتماعية وما وصلت إليه من تدهور ، وتلصق عند الجميع الحسرة وفقدان الأمل ، والشكوى من انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة ومن أن الشباب يبحث عن مثل عليا يقتدى بها فلا يجدها . حتى ان الناس في كل عهد من العهود ، قد ألفوا هذه الأمراض الاجتماعية ، وأصبحت في نظرهم شيئا طبيعيا !! ولعل هذه الأدوية كانت السبب الأول في قيام ثورة سنة ١٩٥٢ . ثم إن السبب الذي ذكرناه عن فقدان الشعور بالمسؤولية هو نفس السبب الذي أدى بنا إلى هذا الشعور بالكفر بالمثل العليا في العهد الماضي . فإن الاحتلال هو الذي أدى إلى تفرقة الكلمة بيننا وإلى تحزبنا ، وهو الذي أدى بنا إلى ان ينصرف فريق من المصريين مناصريهم فاذا عاد الفريق الآخر صنع مثل الفريق الأول وهكذا . ولكننا إذ خلصنا أنفسنا من الاحتلال ، فإن كل هذه الأدوية لاشك قد فقدت سندها الرئيسي ، وهي لا ريب تستلزم وقتا لزوالها والقضاء عليها لا سيما عندما يسود مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والمساواة بينهم وتصير الكلمة العليا للهواهب والأعمال .

٩ — العلاج : وعلاج هذه الحالة النفسية هي أولا وبالذات في التخلص من الاحتلال الذي أصبح قاب قوسين من الانتهاء ، وبذلك تكون أمورنا بأيدينا نبت فيها كيف نشاء وحسب تقديرنا فنتحمل نتائجها ، ومن ثم نتعود شيئا فشيئا ، كل في دائرة اختصاصه ، على تحمل المسؤوليات . وبذلك تزول النفسية السلبية شيئا فشيئا ، كما تزول النفسية الهدامة لأن النفسية السلبية والهدامة صنوان متلازمان ، فالرجل السلبي لا يقف من الأمور الجارية في مجتمعه موقفا ملؤه عدم الاكتراث والمبالاة فحسب ، بل تجده إلى جانب ذلك مشبعا بروح نقدية هادمة ، أي روح لا هم لها إلا النقد

الذى لا يقوم على أية أسس واقعية او منطقية . وإذا استقل المجتمع بشئونه وقضى على الطبقات التى كانت تتحكم فيه تحكما دكتاتوريا فإن موجة النفاق المنتشرة فى مجتمعنا المصرى بشكل يندر أن نجد له مثيلا فى المجتمعات المتطورة الحديثة اللهم إلا تلك التى تحكم حكما دكتاتوريا ، نقول إن هذه الموجة ستزول شيئا فشيئا بفضل سيادة المبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع ، إذ سيحدد مركز كل شخص وفق مواهبه وأعماله بلا نظر إلى أى اعتبار آخر . وبذلك سيقضى على وساطة الأشخاص وبالتالي لن يكون ثمة داع للنفاق .

١٠ — مهمة الثورة : إن مهمة الثورة فى هذا المجال ثقيلة ، وإن على ثورة سنة ١٩٥٢ لو اجبا ضحها وهو أن تخلص الشعب من تلك الأدواء الأخلاقية والنفسية التى تأصلت فيه منذ عصر قديم ، بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التى أحاطت بالمجتمع المصرى والتى سبقت الإشارة إليها . فمهمة الثورة ليست مقصورة على طرد الملك السابق وإعلان الجمهورية وتخليص المجتمع المصرى من تركيز الملكية وتصنيع البلاد وتوجيهها ومحو الأمية .. وغير ذلك من المشروعات التى لا حصر لها والتى نفذ الكثير منها والباقي مشروع فى تنفيذه ، بل إن مهمتها تشمل أولا وبالذات ، إصلاح الحال النفسية والنهوض بالأخلاقية المصرية . إننا لو تصفحنا تاريخ الثورات الكبرى كالثورة الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والروسية والثورات العديدة التى كانت دول أمريكا اللاتينية مسرحا لها فى النصف الثانى من القرن الماضى والثلث الأول من القرن الحالى ، لوجدنا أن كلا منها كانت تستهدف تحقيق غرضين : الأول مادى وهو الاستقلال حينما والتخلص من الطبقات الاستقرابية حينما آخر ورفع مستوى المعيشة وإصلاح حالة الطبقات الفقيرة والقضاء على التركيز الزراعى فى أحياء كثيرة ؛ والثانى روحى وهو يتلخص

في اجتثاث روح الفساد وإصلاح النفسية التي خلقتها العصور البائدة والنهوض
بالأخلاق . ذلك أن الثورة روح قبل أن تكون مادة . وهي مبدأ يعتنقه
الأفراد وفلسفة يؤمنون بها قبل أن تكون انقلابا يستهدف التصنيع والتجديد
وتوزيع الملكية . فللثورة المصرية إذن هدفان : أحدهما مادي والآخر
روحي ، وهذان الهدفان متصل بعضهما ببعض أوثق اتصال ، فالمشروعات
المادية تدبر قطعاً على تحقيق المشروعات الروحية وحل المشكلات النفسية .
وبالعكس نجد أن الهدف الروحي يعتبر الأساس الأول للمشروعات المادية ؛
فلو فرض وتحقق كل ما تحلم به ثورتنا من مشروعات مادية فإن هذه
المشروعات لن يكون نجاحها تاماً كاملاً إذا لم يكن ثمة أساس من النفسية
السليمة والأخلاقية التامة يدعمها .

والسبيل الوحيد لإصلاح الحال النفسية يتلخص في سيادة الديمقراطية
بمبادئها من حرية ومساواة ، وتهيئة الفرص أمام الجميع : فهذا هو الطريق
الطبيعي لتعليم الشعب وتربيته ، وقد يعترض الكثيرون على هذا الحل
مدعين بأن أخلاقنا ونفسيتنا ، بما علق فيهما من أدران شرور الماضي قد
لا تسمح الآن بتطبيق مبادئ الديمقراطية كاملة في الوسط المصري ،
وإلا لعادت الأشخاص الفاسدة تحت ستار الديمقراطية ولاستغل الأقوياء
الضعفاء تحت ستار المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص . والرد على ذلك أن أي
شعب من الشعوب إذا أخذ بمبادئ الديمقراطية فإنه لن يصل إلى الكمال
بين يوم وليلة ، فهو يخطئ ويصيب مرات ومرات حتى يصل يوماً ما إلى
إلى الكمال شبه المثالي ، فتطبيق مبادئ الديمقراطية هو بمثابة وضع المجتمع
في أول الطريق نحو الكمال السياسي ، ولكن ليس معنى هذا أنه سيصل إلى
هذا الكمال في سنة أو سنتين ولكن معناه أنه سيصل يوماً ما بعد أن يمر حتماً
بمرحلة يسميها علماء الاجتماع السياسي والباحثون في علم النفس التربوي

يأسم محاولة الصواب والخطأ . فالديمقراطية بمثابة مدرسة يتعلم الشعب فيها كيف يحكم نفسه بنفسه ، كما يتعلم فيها كيف يختار ممثليه ، وهى تؤدى إلى تنمية الشخصية وإلى التعود على تحمل التبعات باختصار هى تربية للأفراد والجماعات من النواحي النفسية والخلقية والسياسية وغيرها . والمجتمع الذى يظل بمنأى عن تطبيق المبادئ الديمقراطية بسبب الاستعمار مثلاً يظل بلا تربية نفسية أو سياسية طالما بقي بعيداً عنها ويعيش حالة على غيره إلى الأبد . ويمكننا أن نقارن هنا بين المجتمع والفرد ، فالفرد الذى يحيطه والداه برعايتهما ويعتمد فى حياته على غيره فى حل مشكلاته يبقى حالة على غيره دائماً ، أما إذا ألقى به فى أخضام الحياة فإنه سيصيب مرة ويخطئ مرات ويتعلم من أخطائه ، ويصل فى يوم من الأيام إلى الكمال المنشود^(٥) .

ولم تكن كل هذه الملاحظات لتغيب عن أذهان أبطال الثورة المصرية ، فعهدوا منذ الشهور الأولى لقيام الثورة إلى لجنة فنية لوضع دستور جديد ، وقاموا بمشروعاتهم الإصلاحية كتوزيع الملكية وتطهير الإدارة الحكومية ومحو الأمية .. وغير ذلك من المشروعات التى سبق أن تكلمنا عنها مؤملين من وراء ذلك إعداد الشعب لحكم ديمقراطى سليم ؛ وما أن ينتهى الاحتلال ويخرج آخر جندي بريطانى حتى يطبقوا المبادئ الديمقراطية بأجلى معانيها فى المجتمع المصرى ، حتى يصل إلى ما يرجوه الجميع من إصلاح فى النواحي النفسية والأخلاقية والسياسية ، بجانب النواحي الأخرى : ويجب أن نوجه النظر إلى ملاحظة هامة ، وهى أن علينا — كما سبق أن بينا — ألا ننتظر إصلاحاً للنفسية والأخلاقية المصرية بين يوم وإيلة أو فى عام أو عدة أعوام ، فالظواهر النفسية والأخلاقية إذ تتكون على ممر سنين بل قرون طويلة تستلزم للقضاء عليها والتخلص من شرورها عدة سنين .

١١ — واجب التربية والتعليم : ونستطيع الاستفادة من التربية والتعليم

في هذا المجال إلى أبعد الحدود ، فيجب أن يتجه التعليم في برامجنا نحو تنمية الشخصية وخلق روح الابتكار والتجديد في نفوس المتعلمين قبل أن يتجه إلى حشو أدمغتهم بالمعلومات ، ثم يجب كذلك العناية بالألعاب الرياضية التي تكون ذا أثر بالغ في هذه الناحية ، فالفرق الرياضية والكشفية من شأنها أن تقوى هذه النواحي النفسية في الطالب . كما أن تكوين الأسر في المدرسة والجمعيات التعاونية واللجان وانتخاب رؤسائها ومجالس إدارتها . كل ذلك يكون بمثابة تمرين للطالب على مبادئ الديمقراطية في محيط المدرسة وبهئته أحسن تهيئة للحياة السياسية التي سيقابلها بعد الخروج منها . ولا شك أن أساتذة الأخلاق والدين والعلوم الاجتماعية والفلسفية والتاريخ يستطيعون انتهاز الفرص في تدريسهم لتوجيه التلاميذ نحو القيم الاجتماعية والأهداف التي يستهدفها المجتمع ، ويطنون في شرح الأسس التي تقوم عليها هذه القيم كما يجب رسم برامج مواتية في هذه المواد يكون من نتيجتها غرس الميل نحو هذه القيم وتأكيدا في نفسية الطالب ^(٦) .

١٢ — النفسية المصرية وموقفها من هذه المشكلات : والمصري بطبيعته سريع التأثر ، ذو نفسية اندفاعية ، فهو سريع التصديق سريع التكذيب ، قد يطمئن إلى شخص ما لحظة ، ثم ما يلبث لأي ظروف طارئة أن يسلبه ثقته وما أسرع إيمانه بالأشخاص والمبادئ ثم ما أسرع كفره بها . وهذه الصفات وإن كان لها بعض المساوىء ، إلا أن لها من المحاسن الشيء الكثير ، إذ يكفي أن يأتي رجل حازم أو عدة رجال ليضع برامج لتخليص الشعب من أدوائه ، حتى يثق فيه ويلتف حوله ، مكونا كتلة واحدة ، ومعلقا عليه الآمال الكبار . وتبدأ الطمأنينة التي كانت مفقودة في العودة إلى نفسيته الخائرة . فالنفسية المصرية ليست من هذه النفسيات الجامدة المتحجرة التي لا يستطيع التأثير فيها إلا بصعوبة ، بل هي سهلة التغيير ، والتحويل والإصلاح . هي

نفسية يستطيع الإيحاء النفسى التأثير عليها تأثيراً بليغاً . والمصرى عامة كذلك يتأثر بالأفكار الدينية ، غيور على دينه . شديد التمسك بعاداته وتقاليده ، يميل إلى المحافظة على القديم شديد التمسك بشرفه . وعلى ذلك يجب أن يراعى كل مصلح اجتماعى فى مصر هذه الناحية فى المشروعات التى يقترحها أو يقوم بتنفيذها ، إذ لا بد من أن تكون متمشية مع الدين وروحه ونصوصه وألا تكون فى تعارض مع مبادئه بشكل ضمنى أو عرئى ، وإلا لكان مصير مشروعاته الفشل المحقق ، ويكون بالعكس من عوالم نجاح مشروعاته أن يجد لها سنداً دينياً قوياً . ويجب أن يلاحظ المصلح كذلك فى إصلاحاته الجديدة ألا تكون طفرة التجديد فيها والبعد عن القديم كبيرين ، بل لا بد من أن يلاحظ فيها أن يكون التجديد على درجات ، فالمصرى كأفراد أى شعب آخر محافظ ، يتوجس خيفة من الإصلاحات التجديدية العنيفة التى تقلب نمط معيشته رأساً على عقب : إذن يجب فى كل إصلاحات تجديدية أن تكون تدريجية حتى تحقق الغرض المنشود منها وحتى يتقبلها الأفراد بسهولة . وهو إلى جانب ذلك يميل — كمعظم الشرقيين — إلى الخيال والفرار من الواقع لى يلقى بنفسه فى عالم الأحلام ، ولعل ذلك راجع إلى ما اكتشفه طوال تاريخه الطويل من مآسى غصت عليه حياته ، فلجأ إلى عالم الخيال والأحلام ليجد فيه ما لم يجده فى حياته الواقعية ؛ ولعل ذلك راجع كذلك إلى اعتدال المناخ وصفاء الجو فى مصر ، فالسما الصافية ليلاً ونهاراً والأرض السهلة المنبسطة الممتدة التى لا تحدها جبال ولا غابات . . . كل تلك أمور تساعد على الاستسلام لعالم الخيال والتفكير فى أمور الطبيعة والخالق والمخلوقات . وهو يميل إلى الغناء ويضطرب له ويتذوقه ، فنحن نغنى فى أفراحنا ونغنى فى أتراحنا وميامننا ونغنى فى مراسمنا الدينية . والمصرى ميال إلى فن النكتة والبهجة ، طموح ، سريع البديهة متقد الذكاء يضحى بكل شئ فى سبيل

الوصول إلى مأربه ، ويريد تحقيق ما يصبو إليه بسرعة وعن أقرب طريق ، بعيد النظر ، مضاف قد ينفق كل شيء في سبيل القيام بواجبه نحو زائر يزوره أو صديق يطلب معونته ، وهو هنا يبالغ في أحيان كثيرة ؛ ولا يعرف في سبيل القيام بالواجب حدودا . . . كل هذه الصفات النفسية والأخلاقية يجب أن يعمل لها ألف حساب في رسم البرامج الاجتماعية الإصلاحية .

الفصل الثالث

مسئلة القيادة أو الزعامة

١ — الشباب الحائر :

كان الشباب المصرى الحائر يتساءل قبل الثورة : كيف السبيل إلى التخلص من مشكلاتنا الأخلاقية والنفسية ؟ كيف نعيد الثقة بالمثل العليا التي كفر بها الناس وهل من زعيم يرسم لنا الطريق السوى ، فنترسم خطاه ، وننهج سبيله ؟ وما نوع هذه الزعامة ؟ وعلى أى دعائم ترتكز ؟ ... إلى آخر ذلك من الأسئلة التي تقلق بال الشباب المصريين كافة ، والمتقنين بوجه خاص .

وكان الشبان يقبلون صفحات التاريخ المصرى قديمه ومتوسطه وحديثه ، علمهم يجدون موقفاً يشبه موقف مصر أثند ليدرسوا كيف تمكن الوطن العزيز من الخروج منه ، وماهى صفات الزعيم الذى تم على يديه الخلاص ، ليأخذوا من ماضيهم وماضى الأمم الأخرى عظة لمستقبلهم . وكانوا يطالعون تاريخ حياة الزعماء الروحانيين والاجتماعيين من الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم ، وتاريخ زعماء الأمم ، لكي يلقى عليهم درساً ، في كيفية اختيار الزعيم ، ويبين لهم معايير التفاضل بين الناس . ذلك أن العظماء في شعب من الشعوب ، وقادة الفكر فيه ، يمثلون إلى جانب ثروته المادية ، ثروة من نوع آخر ، هى ثروة بشرية روحية . وهذا النوع الأخير من الثروة أهم بكثير من النوع

الأول ، لأن عليه يتوقف كل شيء في الأمة ، فإذا كانت الأمة غنية برجالها العظماء حقاً وبمفكرها استطاعت — بفضل الوسائل التي تتفق عنها عقلية عظمائها — إلى زيادة ثروتها المادية ولغنت بعد فقر ، ولسعدت حالها بعد بؤس . وعكس ذلك صحيح ، فإذا شقيت الأمة برجال من الدرجة الثانية في التفكير ، وكان حظها من الثروة البشرية الروحية قليلاً ، فقد يؤدي بها رجالها إلى فقر مدقع ، وإلى ضياع ثروتها المادية ، وكيانها واستقلالها .

ثم قامت الثورة سنة ١٩٥٢ فوضعت حداً لهذه المشكلة ، ولكن مسألة الزعامة لازالت باقية ، ما هي صفات الزعيم الذي يستطيع قيادة الجماهير ؟ وما هي واجباته ؟

وعلى ذلك فسندرس مسألة الزعامة بإيجاز ، لعل هذا يعيننا على حل هذه المشكلة . على أننا سنبحث هذا الموضوع من الناحية العلمية البحتة ، لنعرف ما هي صفات الزعماء لا في السياسة فحسب بل في الأدب والاقتصاد وجميع النواحي الاجتماعية الأخرى .

٢ — الزعامة :

الزعامة ظاهرة اجتماعية . والزعيم في اللغة العربية الضامن ، ويحسن استخدام لفظ قائد وقيادة بدل زعيم وزعامة ، ولكننا استخدمنا هذين اللفظين تمشياً مع الاستخدام الشائع ، ففي كل مجتمع نجد زعماء يقودونه ، بل إننا في المجتمعات المؤقتة غير المستمرة لنجد زعماء يقودونها ، فالطلبة الذين يسرون في مظاهرة مثلاً لهم زعيم أو زعماء يقودونهم في مظاهراتهم وينادون لهم فيرددون النداء .

وهناك أنواع مختلفة من الزعامة . فهناك زعامة سياسية مثل زعامة سعد زغلول ومصطفى كامل في مصر ، وكهنصو في فرنسا وجورج واشنطن في أمريكا . وهناك زعماء لكل فرع من فروع المعرفة فهناك زعماء للأدب ،

وزعماء للفنون ، وزعماء للاقتصاد ، وزعماء للكمياء ، وزعماء للفلسفة الخ ...
 وثمة زعماء قوميون ، أى لا يتعدى تأثيرهم المجتمع الذى يعيشون فيه ،
 وزعماء عالميون أو دوليون وهم الذين ينتشر أثرهم فى عدد كبير من الدول
 ويتعدى نفوذهم المجتمع الذى يعيشون فيه . ولقد قام الأستاذ Bogardus^(٧)
 بتحضير كشف بالزعماء العالميين ، مستفتياً فى ذلك ٣٥٠ قاضياً وعالماً من علماء
 الولايات المتحدة الأمريكية ، فانتخب هؤلاء مائة زعيم دولى ، منهم حوالى
 ٧٠ من بين العلماء والمفكرين والفنانين والموسيقين . الخ ، وهم زعماء
 لهم قوة نفوذهم وأثرهم فى فروع المعرفة التى تخصصوا فيها ، وإن كان تأثيرهم
 فى السياسة أو فى هيئة الأمم ضعيفاً ، وهذا يدل على أن العالم الآن بدأ يتجه
 نحو الأنواع الأخرى من أنواع الزعامة . فالزعامة السياسية التى لعبت دوراً
 خطيراً فى التاريخ ، بدأ نجمها فى نظر بعض الاجتماعيين ، فى الأفول لى
 تحل محلها الزعامة فى الاقتصاد ؛ أو فى الرياضة ؛ أو فى الهندسة أو فى الفن .
 ولعل السبب فى ذلك هو التطور الخطير الذى طرأ على وسائل الحرب
 الحديثة ؛ التى تلعب فيها الهندسة والكمياء الذرية دوراً خطيراً . ولكننا نعتقد
 أن زعامة السياسة ستظل باقية طالما بقى فى المجتمع حاكم ومحكوم ؛ وطالما
 بقى فى المجتمع حكومة . ولما كانت الحكومة لازمة من لوازم بقاء المجتمع
 الحديث واستمراره فإن الزعامة السياسية دعامة من دعائم بقاء المجتمع
 واستمراره . ولكن يمكن القول بأن صفات الزعيم السياسى الناجح
 كانت تختلف قديماً عما هى عليه الآن ؛ وعما ستكون عليه غداً . ففي العصور
 القديمة مثلاً كان الزعماء أحياناً كباراً وعظماء ، إذا قورنوا بعقلية تابعيهم
 من أفراد الشعب ؛ وكان الزعماء يسبقون حقاً مجتمعاتهم وشعوبهم أحياناً
 وهذا لا يوجد أو يندر وجوده فى معظم المجتمعات الحديثة ؛ حيث أن مبادئ
 نشر الثقافة والتعليم ؛ وتكافؤ الفرض قد عمت ؛ وذاعت ؛ وعلى ذلك فلم تعد
 ثمة فوارق بين الأفراد كذلك الفوارق التى كانت تفصلهم قديماً ؛ والتى كانت

تؤدي ببعض الأفراد ؛ إلى التزعم على حساب الآخرين . فكلما تقدمت الثقافة وكلما عم التعليم ؛ وكلما أعطيت فرص للناس متساوية ، كلما كانت الزعامة والتزعم من الأمور الشاقة الصعبة ؛ وكلما كان النضال من أجل الحصول عليها مريرا .

٣ — نشأة الزعامة ولقد حاول بعض الاجتماعيين أن يشرح نشأة الزعامة ومن هؤلاء Giddings^(٨) من عمدة الاجتماع الأمريكيين السابقين . فهو يقول إن الأفراد يختلفون فيما يسميه علماء النفس الاستجابة للوثرات الخارجية . فهناك أشخاص يستجيبون ببطء . ويختلف الأفراد أيضا من ناحية صلابتهم وتحملهم فبعضهم لا تلين قناته ، صلف ، لا يتزعزع وأخرون يأسون بسرعة ، ويفقدون الأمل في النجاح بمجرد أن لاقوا بعض الصعاب . والأشخاص السريعو الاستجابة للوثرات الخارجية ، والذين لا يأسون ، هم المرشحون للزعامة يوما ما . ذلك أنه تحصل ظروف ، وفرص ، في تاريخ الأمم ، كقيام حرب بين أمة وأخرى ، أو كسوء الحالة الداخلية في دولة ما ، أو ظروف خاصة . ويكون من نتيجة هذه الفرص ، أن يستجيب لها شخص أو فئة من الأشخاص بقوة وشدة وصلابة ويهبوا للعمل . وهؤلاء يصبحون الزعماء الذين يتبعهم بقية أفراد الأمة . وعندما يصل زعيم أو عدة زعماء إلى مرحلة خاصة من مراحل عملهم ، واستجاباتهم للموقف ، في مرحلة يستطيعون فيها التأثير في الموقت وتشكيله ، يكثر أتباعهم شيئا فشيئا ، وتزداد أهميتهم ، ويزيد صيتهم . ثم تأتي مرحلة أخرى ، نجد أن الزعيم يستميل بعض من لم يتبعه من الأفراد ، وذلك بمنحهم بعض الميزات ، لأن من حمى الزعامة الإكثار من الاتباع ، وبقدر ما يستطيع الزعيم التأثير في الناس وفي الموقف الذي استغله للوصول إلى زعامته ، بقدر ما يكثر أتباعه ويقوى مركزه وسلطانه .

والواقع أن في كل مجموعة شعبية رغبة طبيعية لأن تقاد بوساطة زعيم، شأنها في ذلك شأن العجينة التي يشكلها الخباز كيف يشاء، ولكن المجموعة الشعبية لانهب نفسها إلا لمن يؤثر عليها بقوة شخصيته، فالزعامة ليست إلا علاقة انفعالية، حية، تتولى فيها شخصية الزعيم توجيه شخصية التابعين، بحيث يتجه التابعون نحوه شخصيا، وتكون العلاقة بين كلتا الشخصيتين كعلاقة بين حاكم وأفراد عندهم تهيؤ واستعداد لأن يستخدموا ويحكموا بهذا الحاكم ويأتمرون بأمره ويزجرون بزجره. هي علاقة تمنحى فيها شخصية التابعين في شخصية الزعيم المتبوع. فإذا أمكن للزعيم أن يخلق هذه الصلة الروحية، النفسية، وجد من أتباعه تعطشا نحو الائتثار بأمره والخضوع لإرادته. ومن ثم يستطيع أن يرسم من البرامج ومن الخطط ما يحلو له، حتى ولو غير ميثاق الأول، ومبادئه الأولى. لأن هذه العلاقة الروحية النفسية ستجعل من أتباعه أدوات في يده، فلا يحلو لهم إلا ما يحلو له، ولا يلذون ولا يطربون إلا لما يحلو للزعيم فعلة^(٨). ومن هنا نفهم كيف أن ثمة كثيرين قد أضاعوا الفرصة، لأنهم لم يفهموا شخصية الجماهير، ولم يصلوا إلى قلوبهم ونفسياتهم، ومن هؤلاء المحامى والطبيب ورجل السياسة والأستاذ. الخ وقد دلت التجارب على أن أساطين الصناعة وأمال أقل استعدادا للوصول إلى الزعامة السياسية، وذلك لأنهم لم يفهموا شخصية الناس، وفشلوا في الوصول إلى قلوبهم، فلقد أظهر كثير منهم عجزا كبيرا في معرفة الناس، ومعرفة النظم، بل وفي أحيان كثيرة دلوا على جهل تام بالمشكلات الاقتصادية !!

٤ — نجاح الزعامة : وظروف نجاح الزعامة تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي نفس المجتمع الواحد تختلف من عصر إلى عصر. وبدل على ذلك، اختلاف صفات الزعماء القدامى عن صفات الزعماء المحدثين، واختلاف صفات الزعماء في عصر ما بعضهم عن بعض. فإذا بحثنا صفات بطرس

الأكبر ، وفردريك الأكبر ، ونابليون الأول ، وبسبارك لوجدنا لكل منهم شخصية أخاذة ، قادرة على التشكل بما يلائم الظروف وقوة بالغة الحد ، وعزيمة لا تقبل ، وطموحاً متعطشاً باستمرار إلى البحث عن افق جديد ، وتبصر حاد بالأمور ، وديبلوماسية لينة لا عنف فيها ، ومقدرة على التنظيم والترتيب ، ومهارة ودراية بالوسائل التي يمكن للشخص أن يوحى بها إلى الأفراد أن يطمئنوا إليه ويمنحوه ثقتهم ويضحوا من أجله ، وذوقاً وميلاً إلى الخداع . وهناك مجموعة أخرى من الصفات التي يمتاز بها الزعيم عرضها ما كيا فيلي الإيطالي (١٩٤٦ - ١٥٤٨) في كتابه عن الأمير .

وإذا نحن رحنا ندرس طباع الزعامة القدامى مثل ثيمو سطقليس ، والقيباديس ، وبريقليس ، ومارق انطونيوس ، وقيصر الخ لوجدنا فيهم لياقة فيزيقية وبدنية ، وذكاء وقوة انتباه ، ونشاطاً وطموحاً وصلاقة وشجاعة نادرة الخ . ولكنهم يختلفون عن الزعماء المحدثين في أنهم كانوا يعالجون الأمور بعنف ، وكانوا عصبي المزاج قليلي الاحتمال ، قساة ، أنانيين ، وغشاشين في معظم الأحيان ، وكانت معاملاتهم أحياناً غير إنسانية ، بل وكان بعضهم جاهلاً ، يجذبه تملق الناس ويؤثر فيه . . . الخ .

ولا تمثل هذه الصفات كل ما يمكن أن يقال في الزعماء المحدثين والقدامى فقد يستلزم الموقف أن يكون الزعيم صلباً أو باشاً ، جامداً أو يابساً ، محافظاً أو مجدداً ، حافظاً للعهد أو ناكثاً له . . الخ . فالصفات التي تؤدي للزعامة تختلف ، كما ذكرنا بحسب الظروف والأحوال .

ولا يفوتنا أن نذكر أن مدرسة دركايم الاجتماعية الفرنسية تعتقد أن الزعماء ، هم أبناء عصورهم ومجتمعاتهم ، وأن الشرط الأول من شروط نجاح الزعماء هو ملاحظة ذوق المجتمع ، وآرائه وأفكاره فإن أتت دعوتهم فوق هذا المستوى فشلت ، وقضى عليها ، وإن عبرت عن اتجاهات المجتمع الذي

يعيشون فيه كتب لها النصر والفلاح وهذا يتفق مع ما سبق أن بيناه في صفات الزعيم الناجح .

ولقد شغلت مسألة الزعامة العالم أجمع من قديم الزمان . وبدأ الناس يدرسونها ويؤلفون فيها المطولات من المؤلفات . ولقد فكروا أخيراً في إنشاء دراسات خاصة لتهيئة الشبان الناشئين لمهام التزعم والزعامة ومن هنا تساءل علماء التربية عن وظيفة التعليم والتربية في هذه الدراسات ، وموقفها منها ، وأية مبادئ وأية مواد يمكن إدخالها في برامج التعليم حتى تلائم هذه الوظيفة الجديدة للتعليم . ويرى كثيرون ونحن من بينهم ، أن أحسن وسيلة لدراسة هذه المشكلة هي دراسة حياة الزعماء كافة وزعماء المجتمع الذي يريد المتعلم أن يتزعم فيه بوجه خاص . يحب دراسته حياة الزعماء ، والظروف التي أدت بهم إلى الزعامة ، وكيف كانوا يتوصلوا إلى حل المشكلات التي تواجههم ، وكيف كانوا يناضلون ضد غيرهم من المتزعمين الآخرين وكيف انتصروا عليهم . فالزعامة بالاختصار تحتاج إلى دراسة مستفيضة لنفسية الشعوب وتاريخها وتاريخ عظمائها .

والآن — وبعد أن ألمنا إلمامة سريعة بالزعامة وظروفها — ماذا يقال عن حيرة الشباب في مصر ؟ الشعب المصري مهياً ككل الشعوب للانقياد لزعيم يرى فيه خلاصه مما هو فيه من مشكلات داخلية وخارجية ، وكثير من الزعماء المصريين عندهم الصفات التي تؤهلهم للزعامة الحقة ، ولا شك أن الزعيم في مصر — بحكم نفسية الشعب المصري الاندفاعية ، السهلة التأثر — يجد تأييداً شبه اجماعى ، إذا ضرب على الوتر الحساس وهو تخليص الشعب مما هو فيه من المتاعب ، وهو بحكم هذه الظروف ينجح كقائد إذا أخلص في مهمته ، ولولمدة ليست طويلة !! والمصري بطبعه يؤمن بسرعة بالأشخاص ويكفر بسرعة بهم ، وعلى الزعيم السياسى أن يراعى ذلك . وليحذر الزعيم من

أن يتراجع في أمره اتخذه أو يناقض نفسه فالثقة التي يوليها الشعب كما ذكرت تنال بسرعة وهي تفقد بسرعة لآتفه العوامل . أما عن الزعامة في الآداب والعلوم والفنون فالمجال فيها كبير أمام الشباب المصريين لأن قائمة الزعامة في هذه الأبواب شبه خالية إلا من أشخاص معدودين ، ولم تكتظ بعد كقائمة الزعامة السياسية .

ونعتقد أن حل المشكلات النفسية في مصر هو الأساس الأول الذي بدوننه لن يتم إصلاح والذي يجب أن تنبج إليه ثورتنا إذ كيف يتسنى لمصلح أن ينجح إذا كان الشعب لم يعد يؤمن بالمثل العليا وبقدسيته بسبب ما أصابه في تاريخ الطويل ، ولا يثق في رجالاته ، ويعتقد أرسخ اعتقاد أن كل ما يقال عن الأخلاق والمثل الأخلاقية ، لا وجود له إلا في عقول المدرسين في المدارس ، وفي الكتب !! وأن تطبيق مثل هذه المبادئ مستحيل !! يجب أولاً حل المشكلة النفسية ، وإعادة الطمأنينة والثقة إلى النفوس الحائرة ولا بد أن يعيد زعمائنا هذه الثقة إلى قلوب الناس . فإذا جاء الوقت الذي يطمئن الناس فيه إلى نفوس زعمائهم وقادتهم ، في هذا الوقت ، وفي هذا الوقت فقط ، تنتج وسائل الإصلاح وتؤتى أكلها . أما قبل ذلك فالمصلح الاجتماعي يبني على رمل ولا فائدة ترجى من إصلاحه .

كما لا يخفى أن تخليص الأمم من أزماتها قد تم دائماً تحت إمرة زعماء ، ذلك لأن الزعيم يؤدي إلى الوحدة ، إذ ينطوي الجميع تحت لوائه . فالزعيم هو موحد الأمة ، وجامع ما تشعث وما تفرق من جهودها ، فيكون منها قوة واحدة متماسكة ، يوجهها الزعيم نحو تحقيق الأمان القومي . وحياة الزعماء في التاريخ القديم والمتوسط والحديث يؤيد ذلك .

فالزعامة لازمة من لوازم الاجتماع لقيادة الجماهير وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية موحدة الكلمة ، على أن هذا لا يتنافى مع الحرية في شيء . فقد يكون هناك أكثر من زعيم في مجال واحد من مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة .

مراجع الباب السادس

- ١ — تنظر دلائل الإحصاء وتقارير مكافئة المخدرات في سني ١٩٣٠، ١٩٣١،
١٩٤٩، ١٩٥٠.
- ٢ — قارن : العدد الأول السنة الخامسة) مجلة لواء الإسلام - يونيه سنة ١٩٥١
- 3 — Frank : Society as a patient, N.Y. 1949 ; T. Hews : Decentralize
for Liberty, N.Y. 1945 ; J. R. Mariott : Dictatorship and
Democracy, Oxford, 1935.
- ٤ — عبد الله القسيم : هذه هي الأغلال ، القاهرة ١٩٤٦
- 5 — L. Hopkins : The Democratic Process, Boston, 1941 ;
F. Blackmar, et al. The Problem of Democracy, Public.
of the Amer. Social. Society, vol. 14.
- 6 — R. Bear : The Social Function of Education, N.Y. 1937 ;
F. Brown : Educational Sociology, N.Y. 1949,
- 7 — E. Bogardus : Leaders and Leadership, N. Y. 1934 ; E. A
Ross : Social Psychology, N.Y. 1908,
- 8 — F. Gidding : Principles of Soci. ; Elements of Sociol., 1898 ;
The Scientific Study of Human Society, 1924. cf. c. Gibb :
Principles and traits of Leadership, in Journal of Abnormal
and Social Psychology ; T. 42, 1927,

الفهرس

صفحة

الموضوع

المقدمة

١

القسم الأول : نشأة المشكلات الاجتماعية وعلاجها

الباب الأول : المجتمعات الإنسانية .

٢

الفصل الأول : المقصود بالمجتمع الإنساني .

٧

الفصل الثاني : تطور الحياة الاجتماعية .

١٦

الفصل الثالث : المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية .

٢٢

مصطلحات عليية هامة .

٢٦

مراجع الباب الأول .

الباب الثاني : المشكلات الاجتماعية .

٢٨

الفصل الأول : المقصود بالمشكلة الاجتماعية .

٣٣

الفصل الثاني : العوامل التي تؤدي للمشكلات الاجتماعية .

٤١

الفصل الثالث : تصنيف المشكلات الاجتماعية .

٤٩

الفصل الرابع : المراقبة الاجتماعية .

٥٥

مراجع الباب الثاني .

القسم الثاني : مشكلاتنا الرئيسية .

الباب الأول : مشكلة الفقر والعول (فصل وحيد)

٥٨

الفقر مشكلة عامة .

٥٩

العوامل المؤدية إلى الفقر والعول .

٦٣

مظاهر سوء مستوى المعيشة في مصر

٦٧

أسباب هذه المشكلة

٧٨

الوسائل المقترحة لحلها .

٨٩

جهود تورة سنة ١٩٥٢ في حل هذه المشكلة

٩٤

وظيفة التربية والتعليم إزاء هذه المشكلة

٩٦

مراجع الباب الأول .

الباب الثاني : المشكلات الخاصة ببناء المجتمع .

٩٨	الفصل الأول : المشكلة الصحية .
٩٨	أعراض المشكلة .
١٠١	الأسباب
١٠٣	أهم الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة
١٠٦	واجب التربية والتعليم لإزاء هذه المشكلة
	الفصل الثاني : مشكلة تنظيم النسل والهجرة الداخلية .
١٠٩	تنظيم النسل
١١٠	المجتمعات التي تلجأ إليه
١١٢	موقف العادات والتقاليد والطب
١١٣	التعطل الناتج عن الهجرة الداخلية .
١١٤	أعراض المشكلة
١١٦	أسباب الهجرة .
١١٧	التعطل
١١٨	مقترحات العلاج .
١١٩	مراجع الباب الثاني
	الباب الثاني : المشكلات الأسرية .
١٢١	الفصل الأول : الأسرة ووظائفها .
١٢٥	مشكلة الزواج
١٢٦	مشكلة تعدد الزوجات
١٢٧	الفصل الثاني : مشكلة الطلاق (أعراض المشكلة)
١٢٩	جهود ثورة ١٩٥٢
١٣٩	مشكلات أسرية أخرى
١٤٠	الفصل الثالث : واجب التربية والتعليم لإزاء المشكلات الأسرية
١٤٢	مراجع الباب الثالث

	الباب الرابع : مشكلة السلوك الإجرامى
١٤٣	الفصل الأول : أعراض هذه المشكلة
١٤٦	الفصل الثانى : عوامل تكوين السلوك الإجرامى
١٤٦	العوامل النفسية
١٤٧	العوامل البيولوجية
١٤٧	العوامل الاجتماعية
١٥٠	سوء التربية وعلاقته بالسلوك الإجرامى
	الفصل الثالث : توصيات خاصة بمكافحة السلوك الإجرامى وواجب
١٥٢	التربية والتعليم فى هذا المجال
	مراجع الباب الرابع
	الباب الخامس : المشكلات الثقافية والتربوية
١٦٥	الفصل الأول : مشكلة محور الامة
١٥٧	مظاهر الامة
١٥٨	علاج المشكلة
١٦٠	موقف التربويين
١٦١	موقف الثورة
١٦٢	الفصل الثانى : مشكلة تضارب الثقافات ومظاهرها
١٦٤	المدارس الأجنبية
١٦٦	خطر تضارب الثقافات
١٦٧	مواقف مشابهة من الدول الأخرى
١٦٩	حل هذه المشكلة
١٧١	الفصل الثالث : مشكلة صلة التعليم بالحياة العملية
١٧١	تاريخ المشكلة
١٧٣	هدف التعليم الجامعى وهل تحقق
١٧٩	حل هذه المشكلة
١٨١	مراجع الباب الخامس

صفحة	الموضوع
	الباب السادس : المشكلات الأخلاقية والنفسية
	الفصل الأول : بحث في عاداتنا وأخلاقنا
١٨٢	المأثم والأفراح
١٨٣	حج غير الفادر
١٨٥	المخدرات
١٨٦	الزار
١٨٩	سبل العلاج
١٩١	الفصل الثاني : بعض مآسينا الخلقية
١٩٢	مشكلة السلبية النفسية
١٩٢	مظاهرها
١٩٣	موجة التلق
١٩٤	أسباب هذه الأدواء
١٩٤	موقف الديمقراطية
١٩٦	التوكل والتواكل
١٩٦	رأى الدين
١٩٧	الكفر بالمثل
١٩٨	سبل العلاج
١٩٩	واجبات الثورة إزاء هذه المشكلة
٢٠٠	واجب التربية والتعليم
٢٠٢	النفسية المصرية وموقفها من هذه المشكلات
٢٠٣	الفصل الثالث : مشكلة القيادة
	الشباب الحائر
٢٠٥	الزعامة
٢٠٦	نشأت الزعامة
٢٠٨	نجاح الزعامة
٧٠٩	مراجع الباب السادس
٢١٤	

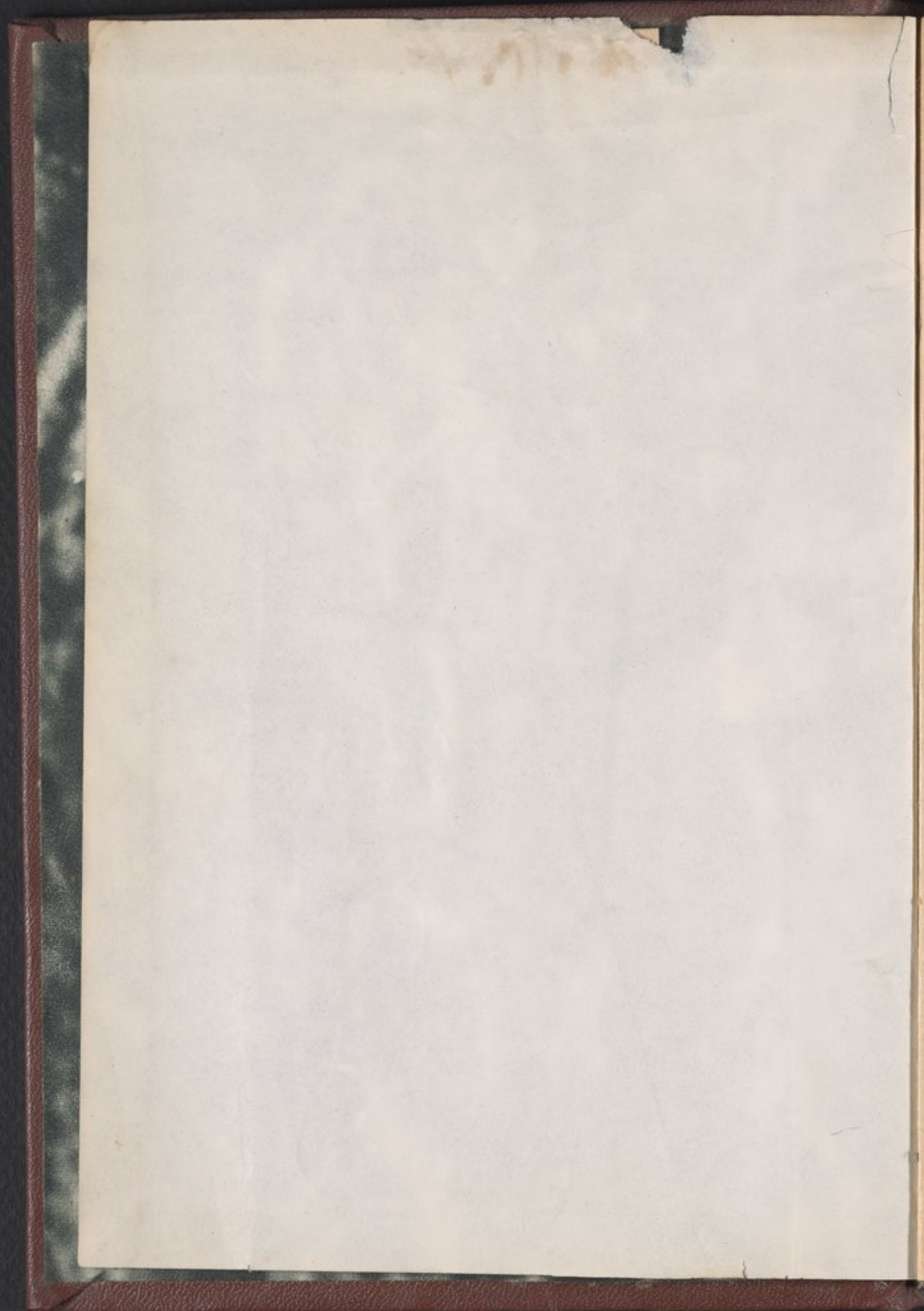
B12114492

I 1340945 من إنتاج المؤلف ونشاطه العلمي

- 1— Essai Sociologique des Facteurs du Progrès en Egypte Moderne. Paris, 1948.
- 2— Les Problèmes de l'Enseignement Supérieur, Paris, 1948.

وهما رسالتا دكتوراه الدولة .

- ٣ — مشكلات المجتمع المصري ، القاهرة سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى)
- ٤ — البحث الاجتماعي والإحصاء عند الفراعنة والمسلمين ، وهو بحث قصير مقدم لحلقة دراسات رابطة الإصلاح الاجتماعي (المجموعة الخامسة) ، مايو ١٩٥٣
- ٥ — السلوك الإجرامي ، أسبابه والظروف المؤدية إليه ، بحث مستفيض ، مقدم إلى مؤتمر الجريمة الذي عقد في القاهرة (ديسمبر ١٩٥٣)
- ٦ — أسس علم الاجتماع ، القاهرة ١٩٥٣ .
- ٧ — واجبات الدولة نحو حماية الصناعات الريفية وتشجيعها ؛ بحث مقدم إلى مؤتمر الصناعات الريفية ، المنعقد في القاهرة (٦ — ١٠ فبراير ١٩٥٤) ؛ والمنشور بمجلة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية (عدد يولييه ١٩٥٥) .
- ٨ — التطور الاجتماعي الحديث في محيط عمال المدن ، بحث مقدم إلى حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية المنعقدة في بغداد (مارس ١٩٥٤) ، والمنشور بالمجلد الخاص بهذه الحلقة .
- ٩ — علم الجريمة ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١٠ — مشكلات المجتمع المصري ، القاهرة ١٩٥٥ (الطبعة الثانية) وهي مزيدة ومنقحة .



HN
781
Z4
S2x

LIBRARY
UNIVERSITY OF CALIFORNIA

DEC

AUC - LIBRARY



DATE DUE

19 FEB 1990	
18 MAR 1990	
NOV 1998	

-9 SEP 2001



1 0 0 0 0 0 8 3 3 5 1

